

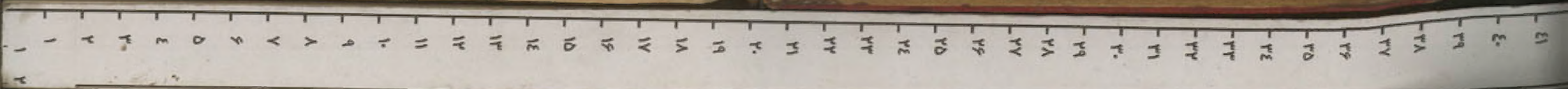
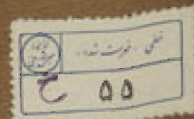
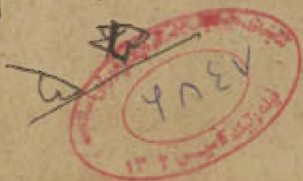
Handwritten text in a grid pattern, likely a manuscript or ledger.

۱۵۱
۲۱۲

فکر است که در این کتاب
بازگشت به گذشته



تصحیح اربعه المحقق الشریع
مترجم: نذیر
۵۳۱۰۷





بسم الله الرحمن الرحيم وفي القلم لما كان له بحمد والده

المحمدية على العظيم العزم في الحكم الغفور الرحيم في العرش الكريم الفصل الحميم المصمود
على السجود من الكريم الخيم واسرف محمد الوافي في الدين الوهم والدعوى الى الحق والحق
طريق تقيم على الطاهر من باس شمس كرم واستحبت شمس **رحم** فان علم الضمير
تقوى لربوب العالمة في الدنيا وفيها كل الحق اليك في ملك سدا وما صنعت
كتاب بانفع من شرايع الشين الاكبر من ديننا الاكرم العلاء المحقق والفضل الموفق
المدة والدين الى القسم حفيظ من الصدور والورع لم يصد احد الى اشد
في تديب **رحم** في راس في راسه وترسيب ولما كان شمس على كثر نوفايد اصغرا
الكشف والاصلاح وروى نوفايد كيتج الى البيان والفضل ولم يبق له حجة في
الى بولان من شمس شمس شمس في اوتيه با كما في غم اوعى جال في حق من انهم في
وشوا خبره واقعة واما انه وفي التيقف كدوا دوا سوا حول حماد وحسب بوا وكم
السر الدين من جباية دوا عا وكم تشفوا وشك من جباية وفي الزوايا جباية لا يظفرو
انجبط والفراديل في فضل التديب شمس في دوا في ذلك الى شمس الله والغرض
على الجوار كفاي كبحر باي في البيان والفضل في اتيك الرمز باشمع بيان لظهير الطالب خير
حسن موشحات معاقد الزواجر والفرجان في مشرعت في ذلك وبانته السنان طيب الكلام
وعينه الشرح الراس في الشرح والوقوف في الابانة عليه وكنت والبراقب **رحم** في

۴

[illegible]

افعال المكلفين من حيث الفعل والحكم
وتوضيح ذلك وسبب ذلك

10

ووجوب التمسك بطريقهم وانهم قسمان التمسك في محامد الامساك في اخذها باثبات ولو عن اهلها
 وان كان في طريق احد المذاهب في الاصول من جهة العلم بحسب الروايات عنهم عليهم السلام
 احرارهم فلهذا في المناط للمفسر في حجب ملك زمانهم وحالهم عنهم فكانت تتم الصواب في
 الباقية وانه يعبر فيها بالسلم وعليها الحكم عليه بالسلم فذلك كان الغالب في الروايات
 عن هؤلاء الثقات ثم نقل عنهم في بيان الى حديث العرفه في ذلك متواتر وقد لا يبلغ فيكون خبر
 واحد وهو يوصف بصفات **الصحیح** الذي هو المومن العدل عن شدة وكذا الى ان يصل
 الى الامام **ب** الحسن وهو الذي هو المومن الموصوف مدحا لا يسبق تعديله عن غيره فيكون
 عن شدة وكذا **ج** الموثوق به ما يرد به الخالف العدل في مذهب المعتقد تحريم الكذب
 الا في غلبه بالثقة والشيخ رحمه الله في كتابه **د** الضعيف وسوا ما يرد
 الخالف الذي هو من اوجب العدل **هـ** المسند وهو الذي ذكره سبع روايات في تصحيح الحديث
 او الامام عليه السلام **و** المرسل وهو الذي ذكره في ان لا يذكر احد الا بذكر البعض فيها
 قد يكون مقطوع الاول والوسط او بالخير واحكام انه اذا اطلق في الرواية قلت قال
 او عليه السلام فالمراد به من رواه او قيل احد ما فالمراد به الباطن والصادق صا في رواة
 من روى عن كل منهما فيثبت به على الرواية فيبين اليها واذا اطلق ابو جعفر فالمراد به البايع
 واذا اضيف بالثاني فالمراد به الجواد واذا اطلق ابو جعفر فالمراد به الصادق عليه السلام واذا اطلق
 ابو الحسن فالمراد به من رواه او قيل بالثاني فالمراد به من رواه او قيل بالثالث فالمراد به من رواه او قيل بالاربع
 والعقبه والعباسية فالمراد به من رواه او قيل بالخمسة فالمراد به من رواه او قيل بالسادس فالمراد به من رواه
 الباقية والافاضة والكنية من والعباسية والرضا من اصطلاح المصنف في كتابه على عبارات
 تذكره في هذا الخبر في الروايات والظاهر في الغرض من هذا الخبر في هذا الخبر

صنع

العباسية

المذهب من العمومات والاطلاقات في الاول والاصح اي ما لا يحجب عن غيره فيكون
 والا حوط يعني ان العمل بحسب مذهب البراه والاشراك في القائل اكثر والاسباب يروى في
 والا والى من وجب احاد القومين والاحاديين على الآخر بوجه والله اعلم في هذا الباب
 من غيب حصول مزج وعلى قول اي لم يحجب في سبيل او قول مشهور في من الغيبة ولم
 يجد له سبيل والمراد بالشيخ هو الطوسي في حديثه من جمع المصنف في هذا الخبر في علم الكون
 هو المرفوع في تبيينه في وان علمنا هو الذي سماه بذلك والمذهب من شدة من اي قوله
 على ما سبقت من هذا الخبر من اورد **٦** وفيها فائدة ثان ان ما سبقت به الشرح
 في تعيين احدهما ذكرنا في المسئلة في الخلاف ووجه وجه الاظهرية والاشبهية و
 الاحتمية ومثاله ورواياته في ذلك **و** **ثانيها** ذكر مسئلة فيحتاج الى بيان في بعض
 او فائدة فيحتاج الى التفرع وتعيين او ذكر تعريف غير ما ذكرنا او بيان في روايات ما هو المذكور
 وتعيين لفظ ذكره في الغرض والاصطلاح وما هذا ذلك لم يترجم لذكره لكونه خارجا عن المعاد
 واصلاح المصنف **ب** بيان ما اثرنا فيه من اسما وشاينا وطريقا الى المصنف وغيره من
 الشيوخ فالمراد بالشيخ الاظم هو اهل الدين حسن من المظهر لظني السعيد مولده في الشريف
 مؤيد السعيد الدين عبد المطلب ابن الاعرج الطوسي والشهيد يوسف بن محمد بن محمد بن
 كمي والقاضي هو ابن السبكي والشيخ هو ابو الصلاح وقد عثر على عن ابن ادریس والطبري عن
 ابن فضال واما قوله عن الشهيد عن السعيد والشريف كلاهما عن العلامة عن الشيخ وغيره فهذا
 الطبري السعيد عن محمد بن الحسين بن عمار عن ابن ادریس عن علي بن سبأ عن ابي عبد الله عن ابي
 ابن شام الجابري عن الشيخ في علي بن عمار عن ابي جعفر الطوسي عن الحسين بن المفضل عن المفضل
 عن محمد بن بابويه الصدوق عن ابي علي بن الحسين عن محمد بن محمد بن محمد بن الحسين عن

المصنف دانا

على ابن ابراهيم وغيره ما تضمنه كتاب الكافي من الروايات عن الصادق عليه السلام عن
سيد المرسلين صلوات الله عليهم اجمعين **ما** حصر العلماء الحقيقة بالمعنى المذكور في اربعة اقسام
عبادات وحقوق وائتماعات واحكام وقدر وويل الحصر بوجه **ان** السجود عن فيه
ما يتعلق بالامور الحسنة وسوا العبادات او الدينية فاما ان يخرج الى غير العبادات
الاحكام او يخرجها من اشياء غالبة وسوا العبادات او واحد وسوا الائتماعات **ب** طريق
وسوان يقال ان الانسان لا يخلب النفع او يضره الا بالاول اما جليل او اقل فخلب النفع العاقل
بالعبادات والاطعم والاشرب والكسح وطلب النفع الا بطلب العبادات ووقع الضرر
بالفناص وما شابه **ج** ان الشرائع كانت لفظ المقاصد الخمسة وهي الدين وطلب
والمال والنسب والعقل وهي التي يجب تعريفا في كل الشئ بعد فائدة من يخطط تقسيم العبادات
والنفعين شرع المقاصد والنسب بالكلية وتوابعها والحدود والتعريفات والمال بالحق
وتحريم الغصب السرقة والعقل بتحرير المالكات وما في معنى ما وثبت الحد والتعريف
ذلك وحفظ الجميع بالاعتناء والشهوات وتوابعها اذا تقررت في المقصود وبذلك
الكتاب على وجه مختصر **قوله** الحمد لله الذي صغرت في عظمته عبادة العبادين
الحمد لله الذي جعل من اثاره على الفعل الجميل الاجتهاد في فطرته وحق
انه اوصف بالجميل على تبه العظم والست جليل ثم انه يكون لا غير ما ولا اتم فيه قيل يجوز
الحراك وهو تعريف الجنب ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل احد ان الحمد ما هو العراك ما هو من الاعمال
الافعال والتحقيق ان ذلك مستفاد من الاسم قبل اللام يكون اللام تكميل الجنب لله واللام
في هذا المعنى والاحتياط في الاستحقاق فاصبحت لفظة على قبول النعم وانها لها اليد واليد
بسم غير منتهى ان كانت تصف ولا تصف به ولان اللفظ العادى صفة لا بد لها من موصوف

بجري عليه وقل هو شوق قبل نعم من الولد والتعجب من الشوق الى غايته ربح الوصول
ومعناه على ان الخلق يتجهون في وصف عظمتهم مشاقون الى لقائه وفي الكل نظر التحقيق
انه بسم لذات الوجوب الموصوفه بجميع الكمالات التي هي لطفه الموجودات والكمالات
ف الجليل كمالات فاذا رايه جميعا صفات الملائكة تصل اليه الذي هو الموصوفه بكل
اكون صغرت في عظمته عباداته العاجزين والصغير العظم ترضا لقائه على جهته العاقل
فلذلك قابل بسمه ما من كمال من البديع والعباد لقائه على جهته العاقل
ومن شوب وعبدة اذا كان في غاية العظمة وقوت النعم ولذلك لم يستعمل اللفظ
المتنوع في سبجانه واصطلاحه الموصوف على فعل المأمور به شرعا وقدر يطق على وجه
اعظم بحيث يثقل فيه المعارف العظيمة وانما كانت عبارة صغرت لئلا يساها عظمته
غير منتهى ولذلك قال بعض الفضلاء الحمد لله بقدر رايه لا قدر رايه العبد في ان
حصره عن شكره لانه لا يقدر على ان يحصره من شكره لانه لا يقدر على ان يحصره من شكره
لانه لا يقدر على ان يحصره من شكره لانه لا يقدر على ان يحصره من شكره لانه لا يقدر
يقال على معنى غير عام وهو الاعتراف والاذعان بالنعم بالنعم العظم من خاصه وهو صرف
قوة من القوي الى ما خلقته له واليه الاشارة بقوله تعالى عجبوا في الشكر ولا شكرا بالمعنى
الاول ما ورد في القلوب واللسان والالكان قال الشاعر **هـ** افاؤكم النعماء في شيب
ولسان في الضمير الجليل والنعمة اليه الضمير بعد المنة وما سدى اليك وكذلك النعمي بالضم
والنعم فان تحت النون عدوت واصطلاحا هي النعمة الواصلة من شخص الى اخر
الاحسان اليه والاسم جمع اللسان وهو حقيقة في الخاتبة وينطق بها على اللغو منه وما سدى
من رسول الامم ان قوله واصناف الاسماء الى العاجزين لغاية من **شبه** على ان الحمد لله

وارغام الذات الصالحة التي تخرج في الدنيا والحد للرجل في الدنيا اي حاجته واصل
 الانكسار مع القول به وجه واحد واستتبعها انفسهم **قوله** اما بعد فتحت في فضل الخطبة
 قيل اول من تكلم بها اودع قوله وواحيته ما ذكره فضل الخطبة قيل على هذا قيل
 قيس بن ساعدة اليماني **قوله** فاتي موردك الى اخر الخطبة الى الابد والاحصاء
 يقال ورد فلان ورد الى حضرة واورده غيره واستوراني حضرة والمراوسنا بحضرة كذا
 حذف الخطبة كشيء وادعاه من قبل من قاما مع والاهما على المقصود كغيره في جواب قوله
 وفضلته التي جده ومنه خلاصت الحسن لما خلاصت النفل المذهب فعمل من الذات في
 والمراوسنا المروفي الحق والمعتبر من اعترفت الشيء يعرف زيادة من جده وحجته من
 والتجريب في حق الخطبة والشعر اخص بهما تحمينه ومخرجه في قوله وتحرير الكتاب وغيره
 لقوله والخطبة الغزوة وقد ظفر بعد ووه ظفرك ايته مثل قوله ولحق به ظفره واخبر من الاتحاش
 ومواالات يارب الجمع كخطبه ورطب يقال جاني في نخب من اصحابه اي في خيارهم
 والشعب جمع شعب اما واحدة الشعب وهي الماشعان والليل الصغير للمواوي المعاني
 جمع معنى فهو الموضع الذي كان به الله والاحالة الادارة والروية المتفكر في الامر حرجت
 كلهم بغيره والطلب مصدر بمعنى المطلوب والاداء من اعدت الجيش اذا بعثت اليه
 عدوا والاسم والطلب المدد والاسعاد الاعانة والارشاد والتحاويما يصل الى المطلوب
 والتوفيق حصول الشرايط والارتفاع الموانع والسداد الصواب والقصد من القول والعمل وقيل
 مسدودا وكان عيبا بالسداد والقصبة التي تقع لفة والمراوسنا اللطف المانع من الخطا والخطا
 النقص وانما ومن اذنت اقبال اي اعطيتة غيرة وافدته اي استغفرتة قيل الكون والمراود
 متراوفا في تيسيل بل الاول مع السؤال في اشارة في وجهه ووجهه اهل التحقيق الحمد فاداه ما ينبغي

لا تهاجر عرض وسنا سوا الان ١ اذ كان النذير انما بان لمطرقة ووضع لبيب فلم
 وقع الرد وسنم في مواضع اجيب بان الرد وتعارض الامارين وذلك غير مناف لقوله
 على ما بان سبيله وفيه نظر لا يذكركم قيل وعلى قول مشهور وكل ذلك عند من غير دليل
 ما اوردوه بعض السادة الفضلاء في حصة المصنف وسوان الجواب على سؤال عن الكيفية
 يقول سئل فاجب انما على القول بالترادف وانه يعطى في حق ما سئل فهو باعتبار اعطاء **جواب**
قوله كتاب الطهارة وادرك اندا بعد منها فاية الكتاب احد فعال
 الكتب ومنه الجمع ومنه كبرت القربة او جعلتها بالوزن ثم جعل ان يكون مصدر بمعنى المفعول
 نحو قد فعلت الماء القربة في الطهارة او يكون بمعنى يفعل به كالمصنوع لما نظم به يكون معناه
 من الشئ الجاهل للطهارة وحسنه فكلما جامع لمسايل متحد وجبتا مختلفا **قوله** الطهارة
 لها معنيان لغوي واصطلاحي فالاول التزامه والنفاسة ومنه ان الله اصطفاك وطهرك
 اي زكاك والثاني بزيادة الوضوء والغسل والتميم ولم تعرض المتقدمون لتعريف ما يتبعها وفيه
 جامع واول من تعرض شيئا الطوسي فخرهما في طلبها انها ايقاع افعال في السجدات
 على وجه مخصوص واورده عليه انه يطبق على اي فعل وقع في البدن على وجه مخصوص قال
 في نه انما اسم لما يستباح به الصلوة واورده على طرده غسل الثوب والبدن من النجاسة **قوله**
 وعلى حكي وضوء الما بين الجوس فانه طهارة الصدق والوضوء عليه فصدق الطهارة
 عليه كونه اسم استباح به الصلوة واجبة تعريفه اعطى لقوله اسم نحو الصلوة هو الطهارة
 اشتراطه وكذا في اسماء في السجدة فلما روي الغسل المذكور والاول هو
 مانع له سبب وكذا لا يرد العكس اذ الصدق المذكور محال لقوله ص في رواية الخطابي اما الخطر
 فلا ولكن من وضوء وحسن في فصلنا ذكره وعرفنا القصد في بقاءها اسم للوضوء والغسل في

مختلطة مسكنة المراء

على وجه التام في استقامة الصلوة وادوارته تعريف بالبرهان في الاستعمال
 وبالنظر في الوضوء والمجد فالتام في استقامة الصلوة وادوارته تعريف بالبرهان في الاستعمال
 كالطواف والصلوة ونحو المساجد وعرفنا العلماء في هذا ما غسل بالمال او نوح بالمال
 متعلق بالبدن على وجه الصلوات في التام في الاستعمال وادوارته تعريف بالبرهان في الاستعمال
 والغسل وقوله او مسح بالتراب ليدخل السجدة وقوله متعلق بالبدن ليدخل السجدة وقوله او مسح بالتراب ليدخل السجدة
 مسح الاواني بالتراب وقوله على وجه الصلوات في التام في الاستعمال وادوارته تعريف بالبرهان في الاستعمال
 فقد شرط صحة ويدخل وضوءه والخالص في التام في الاستعمال وادوارته تعريف بالبرهان في الاستعمال
 قطع النظر عما عدا ذلك وهو كونه وضوءه خالص او متنجس بغيره او متنجس بغيره او متنجس بغيره
 العباد وادوارته تعريف بالبرهان في الاستعمال وادوارته تعريف بالبرهان في الاستعمال
 وعليه شواهد ثلاث مشهورة **١** ان الوضوء خارج عن التعريف لانه ليس غسل بالمال
 ولا مسح بالتراب لان المركب من غسل ومسح ليس غسل او مسح بل هو مركب من الاثنين
 بان تعديف الغسل لا ينافي في ان تعديف الغسل بغيره **٢** انه يخرج عن التام في الاستعمال
 غسل بالمال ولا مسح بالتراب واجيب ان المراد بالتراب ما يقابل الماء في الميعاد او المراد
 التراب او ما يقوم مقامه في الاستعمال في نفس النظر لان ارادة ما لا يغير من اللفظ غير
 جائز في التعريفات بل ان كانا في الاستعمال في نفس النظر لان ارادة ما لا يغير من اللفظ غير
 الماء وما يقوم مقامه فلا حاجة فيه الى التعريف لانه تعريف للتراب **٣** التعريف للتراب
 والبرهان في التام في الاستعمال في نفس النظر لان ارادة ما لا يغير من اللفظ غير
 استعمال الغرض الثقل معناه بالبرهان في التام في الاستعمال في نفس النظر لان ارادة ما لا يغير من اللفظ غير
 النوع او ذلك وفي ذكره النوع من التام في الاستعمال في نفس النظر لان ارادة ما لا يغير من اللفظ غير

المعروف **فائدة اخرى** على شارة التحقيق انواعه والتميز الى حصرها بخلاف ما ذكره بعض
 المشرك فانه لا ايراد فيه الى شيء من ذلك وللعلماء فيه الذين القاشي قدس الله روحه
 على هذا التعريف شواهد ثلاث مشهورة **١** ان الوضوء خارج عن التعريف لانه ليس غسل بالمال
 الطهارة الشرعية لاي كل امر به الشارع واجبا كان او مستحباً بالمال او مستحباً بالمال
 طهور مشروط باستقامة الاستعمال في التام في الاستعمال وادوارته تعريف بالبرهان في الاستعمال
 ما قيل من التعريفات للطهارة **٢** ان الوضوء خارج عن التعريف لانه ليس غسل بالمال
 متصوره وجهين **١** كونهما معلومة لمن في العلم في العلم من ان يعرف **٢** صعوبة تعريفها
 خصوصاً اذا قلنا انها معلومة بالمشكك على افرادها فان جمع الاسماء في التعريف
 الواحد عشرة **٣** قوله وان كانا في التعريف الضمير العائد الى الكتاب والركن قال الجوزي ركن الشيء
 الذي تولى قال الثاني في كنهه وهو سنا كذا كذا ليس شيء في الالزام ان يكون الكتاب مشكلاً على
 الاربعة لان التام في الاستعمال في التام في الاستعمال وادوارته تعريف بالبرهان في الاستعمال
 على من طلع العرف وهو ما يقوم الشيء فان لم يكن قوي واما كانت اربعة لان الفقيه حجت في
 الطهارة عن الجوزي **٤** ما سجد الطهارة **٥** انهما **٦** ما يفعل به وما يطهرا **٧** تروا
 ولما لم يذكر المعنى الاول تحت اربعة اخرج بعضها في بعض **٨** ارادوا في اربعة اركان **٩** انما وقع
 كتاب الطهارة على غير ما لان اسم الفقه العبادات اذ هي المقصود من السجدة والشرع الانساني
 واجتمعا الصلوة كذا ذكرنا في الكتاب العزيز لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اول ما يسئل العبد عن الصلوة
 فان قلت قبل سائر عبادات ردت رداً سائراً على وجهها مشروط بالطهارة والشرط مقدم
 طبع فمقدمه فالتام في الاستعمال في التام في الاستعمال وادوارته تعريف بالبرهان في الاستعمال
 والنظر في المطلق والمضاف والاشارة ما هو ما لا يسئل في جميع احواله وما

بأنه يخرج من الاستعمال في التام في الاستعمال وادوارته تعريف بالبرهان في الاستعمال

تصير

منه

باعتقلا والنجاسة على احدا وصافه بما اشارت الى الموضوع الى من ان يخرج عن حكمة
 ومو كسلا النجاسة اني غيبها عليه بحيث قاهر قوله في انه اوسع اذ روي في الاوصاف
 انما رايها وفي قوله وكما اشارت الى ان اقسامها فان كل واحد منها لا يملك حيزا صحيحا فبقا
 حسا او كسلا والاقسام اربعة **١** ما نزل من السماء **٢** ما اودى من الشجر والجر والبر **٣** ما
 من الارض **٤** ما تحجب **قوله** ولا يحسن الجارية بالملاقات الى قوله حال نزوله
 بما انتهت الموضوع الى من تقريره وان المطلق اذا لاقى النجاسة ولم يستوي على شيء من
 اوصاف الثلث فاقسام **١** ان يكون جارية فتدركه من طاهر كالحاكن او لا على باك صحيا
 ويك شيئا بذكره ام لا اطلق المصطلح بظهوره وتبينه بالعلم بالكره وهو اني لا يحسن
 تحت اطلاق قوله اذ بلغ الماء كرام كسلا والاجماع على العمل بمعناه وقال الشهيد ان
 عن ما دونها يشترط الكرية ولا عنها يشترط وسوسن في الغيب سوى **١** الكثير من الركاد اي
 الواقف وسببا في تقديره وسوسنا ايضا على ما حديث المذكور غيبه **٢** ما لا يلزم
 الخوض الصغير في الحمار اذ كان له مادة متصلة به وهو ايضا على ما يشهد **٣** ان يكون له مادة
٤ كونه من كسلا حتى يستبين بالعلم به وهو الاصح لما قلنا من العلم بالمعنى والمصطلح في قوله
 كسلا ان لا ينقطع جريان المادة ثم اعلم ان مع الشروط المذكورة لا يشترط ان يكون على كسلا
 ذلك في غير ذلك الحكم وانما قلنا قال الشهيد انما غيبه الا جملة **٥** ما لا يغيب حال نزوله و
 نقاطه ساكنا ولم يشترط المصطلح به بل يكون طاهرا وان لم يحركه لانه متشام من سائر جرح
 السطح بال غيبه في غيبه السما كغيب الثوب فقال لا بأس به **٦** ما يصيب من الماكثرة
 والاشخ في بيوت قد شتره جريانه من الغيز اسبب منه و **٧** جريانه في رده اية تشام من الحكم
 عن من ومثله روي على بن جعفر عن ابيه روي في قوله تعالى الاول **٨** القليل من الركاد

كسلا

انه

١ ما لم يرسا في كسلا **قوله** ويحسن القليل من الركاد بالملاقات على الاصح
 به ما نقص عن الركاد كركب **٢** كذا قال في قوله وجب من الركاد الا ان يمسك من كسلا
 من كسلا وهو ما قلنا في اقسامه **٣** وجب لغيره من كسلا وهو ان يمسك من كسلا
 اوصافه ولا لم يمسك من كسلا على المفرد او العدم **٤** وجب من كسلا من كسلا من كسلا
 للعلمه لانه من كسلا على من كسلا **٥** وجب من كسلا من كسلا من كسلا من كسلا
 انما بناه على كسلا وقال في كسلا من كسلا من كسلا من كسلا من كسلا من كسلا
 وقد بين في الاصول سببا كونه من كسلا من كسلا من كسلا من كسلا من كسلا من كسلا
 كسلا من كسلا من كسلا من كسلا من كسلا من كسلا من كسلا من كسلا من كسلا من كسلا
 الشيخان بالعراق الروايات التي فيها عليها **١** روي عن ابيه عن محمد بن جعفر عن
 ابن باري في ثلثه اشبار وافي **٢** روي عن ابيه عن محمد بن جعفر عن محمد بن جعفر
 ومثله روي عن عبد الله بن المغيرة عن محمد بن مسلمة عن محمد بن جعفر عن محمد بن جعفر
 ابراهيم عن محمد بن مسلمة عن محمد بن مسلمة عن محمد بن مسلمة عن محمد بن مسلمة
 السيد الشيخ في طريقه عن محمد بن مسلمة عن محمد بن مسلمة عن محمد بن مسلمة
 ما روي عن علي بن الاصبغ عن محمد بن مسلمة عن محمد بن مسلمة عن محمد بن مسلمة
 روي عن ابيه عن محمد بن مسلمة عن محمد بن مسلمة عن محمد بن مسلمة عن محمد بن مسلمة
 ذلك روي عن محمد بن مسلمة عن محمد بن مسلمة عن محمد بن مسلمة عن محمد بن مسلمة
 وقع ولديه واما قاله الشيخان اقرب من سائر **١** انه انفسق في ذلك بين كونه عذرا
 او قويا او جرضا او انية على المصطلح وسلا روي عنها جعل لا يمسك كالتفصيل في الافعال بالملاقات
 فان كان مذكورا او بالباقون على خلاف عموم الحديث المتقدم **٢** يشترط فيه ليعان احد من

المراد من هذا انما هو ان قطع من الجبل لا يبقا بقية الجبل من طاهر فانه خاصه سواء كانت كرا او
 وطهره كقطع الملقا في او غيره من الاشياء او لا فانه **قوله** التقدير المذكور كقولنا لا تقرب سواك انما هو
 او الوزن و صفة بالمساحة ان يكون كعبه اربعين ذراعا وسبعه اثمان شبر لان
 الطول في العرض حاصله اثنى عشر ذراعا ونصف في ذلك حاصله اذ كانا والثلثه في اثني
 عشر شبره وثلثون ونصف في اثنى عشر شبره والثلثه في اربع شبره ثمان ونصف في اربع
 شبره **قوله** صفة بالوزن انما هو ان يكون كعبه اربعين ذراعا وسبعه اثمان في رسمه الاف درهم
 واما بالثقل فيكون في الف شقال وتسعة الاف شقال واما شقال واما حجب الى ذلك
 لان الرطل اختلف في الاستعمال زيادة ونقصه فاحتجنا الى صفة بالكم شقال **قوله** في
 نجاسة البئر بالملاقات قولان اظهرهما الشيخين قيل انما هو في نجاسة البئر
 الارض لا تبعها غائب ولا يخرج من سماها عرفا وقد قدم كونه نجس بافعال بالنجاسة
 في نجاسة الملقا من نجس اشغال فقال الثلثة وابن ادريس نجس قطرة الفوتوى
 بالفرج من ملقات النجاسة من الصبي ومن اهل البيت بطريق السنة والاصحاب
 والقول فم من سئل عن ذلك فقال يحرك عن نزع منها ولا فان ذلك يظهر
 انشاء الله والجراد يستعمل في الخروج من الواجب وقوله يظهر بالعضى عدم طهره باقبل والا
 اجتماع الاموال وحصل الحاصل وقال ابن ادريس ان عقيل الشيخ في روى عنه وولده
 لا نجس العمل الرضا عنه البئر واسع لا يغيره شيء الا ان يغير لونه بطهره ورجحه فيخرج حتى
 يذهب الرجح ويطيب الطعم لان له ما ذكره من نفي الافا وله ان يغيره وعلله بالماء والماء
 على غيره ويكفي المص وغيره عن بعض الفقهاء القول بالطهره مع وجوب الفرغ وسقطه كلهم
 الشيخ في روى عنه وغيره مما يجرى الاول مع احتمال اذله الاولين اليه وقيل فان الفتوى بالفرج

وروي عنه

لا يبرئ

لا يبرئ من وجوبه وتقديره وجوبه لا يستلزم النجس لخرار كونه للنجس وقوله يظهر بالعضى
 النجس وانما العباد واللعنه ثم الذي يؤيد القول بعدم النجس روايات كثيرة منها
 روايت علي بن جعفر عن ابيه موسى بن الحسن قال سالت عن ما يبرئ من نجس فيها نزل من
 عنده فطلبه او ياسبه الصلح الوضوء منها قال لا بأس **قوله** وينزع لموت البعير
 والموتور والضبالب الخ في هذا الجمع هذا اشارته الى الموضع السابع وهو ما يبرئ الى
 طهرته ونقتسم من مقتدته وحي ان كل ما يخرج من نظيره بالقاء عليه او قد قيل كان
 كثيرا ما كان اعراسه برفان لم يكن يتغير اذ كان في طهرته وكذا ان كان يتغير
 ويزال التغيير بذلك الا انه وان لم يزل فلما يبرئ القاء كذا في زمان ذلك قال فان كان
 حكم القاء جريان النهر الى ذلك النجس او وقع الغيث سكبها فبها او اتصال بماء
 تام فان ذلك كله طهر اجماعا واذا لم يحصل شيء من الاربع نجس سائل الطاهر ما يشاء
 جرت المادة على السيل النجس وساعت نجس فان ذلك يظهر ايضا باذا تغير بعض النجس
 او بعض الكثرة الواقعة كان الباقي سمى كذا فتمتج هذا والكثرة الواقعة فزال ذلك التغير
 فانها يظهر **قوله** البئر بالفرج كالحجج وهذه الثلثة ايضا اجماعية واختلف في مسائل التوسيل
 حتى منع كذا قال الرضا في ابن ادريس الشيخ في احد قوله يظهر قوله اذ بلغ الماكر لم يحل خا وقال
 الشيخ في قوله اخره المص والعلامة بعد ما استحق بالاحمال الاول لان كل جزء اذا لم ينجس
 فكل نجس والمراد من الماء في الحديث الطاهر لا ان يصل فيه **قوله** اذا زال التغير من قبل نجسه
 او بطول كونه قبل طهره والحق بعد اتصاله بما كان على ما كان **قوله** التوسيل في الكور اذا
 على كذا كثير قبل لا يظهر لعدم الممازجة التامة وقيل يظهر للاتصال وصدق اسم الكثرة على
 الجميع اذ عرفت هذا فظهر لك ان ماء البئر ما بين ساير المياه وفي طهره بالفرج اجماعا وسواء

فيما بعد ذلك من الطهرات ثم تخرج تارة يكون الجميع وتارة يكون البعض والاول واجب
 ثم منها كل من لم يصبر على عدم التوقف فيها حتى البعير والشور والخمس فان اكثر والاشهر
 مرة لك وقال بعضهم ان الشور يشبه ما خطى بالبعير وسقط غانده وروى في رواية عن
 بن سنان عن جابر عن ابي بصير قال الصدوق في المصنف فيخرج البعير من الشور والاشهر
 بل يخرج الجميع فوالبعير اسم لذكر والاشهر اسم لانسان للرجل والفرقة بين الشور اسم لذكر
 من البعير والفرقة بين الشور والاشهر ان في كل واحد من اسم الشجر لا فرق في الفرقة بين
 كونه شجرة حتى العطرة والصدوق في اسم الشجر في بعض النسخ الكتاب وقوله في المصنف في
 ما قلناه وانما انما انما في غير شرط **قوله** وكذا قال الثلثة في المسكرات والحق
 الشجر الفصاح والمنى والدعاء الثلثة بده الاربعة لانهما توشف ولذا كان
 انما الى القائل بها ولكن انما في المسكرات في قوله كل مسكر حتى ولو كان
 كل من عاتبه عليه لغيره فمكة في غير ما في الدعوى لان شجرة شجرة شجرة لا يدل على
 الاتقان من كل وجه بل من الوجه المردود من شجرة يكون زينا لاسم اي شجرة في الشجر
 لا مطلقا والمردود من غير الشجر فيكون شجرة في قصور عليه وانما الفصاح فقول من عاتبه
 السلم ان الفصاح خمسة والكلام في الاول وانما المنى فلا دليل عليه سوى ان يقال ان
 تقديره شجرة ما يجب فيه نزع الجميع لاجتياز ما يدل على حكم في نزع البعض من البعض
 وفيه نظر فلو انما يقال لا يخرج شي لا صلاية البرادة السامة عن المعادن او يقول يخرج
 لرواها على الشجر ووردنا وسوقا يخرج منها الزعفران وان كانت شجرة فيضم اليها وسكون البها
 وكسرها وسماها المستند وروى في بعض النسخ المستند في اي موضع التفتي والاشهر في قوله
 ان يكون الشجر غلط الحكم كوجه الزاوية فليكن كاشية فيكون في النزع كذلك كونه محض

اذ عرفت هذا فالتفتي على نزع الجميع فالبعض كونه شجرة بين ان صاحب المردود
 ما كان ما يجب عليه الصدوق عرض المصنف نزع الجميع ولو عرض المصنف ليشي فلا يجازيه
 واصناف القاضي الى السبعة عرق الخشب من الزاوية وعرق الابل الجبال والى السور
 غير ما كان من بعضهم خروج الكلب والخروف من بعضهم **قوله** فان غلب الماء ترواح
 عليه اقوم اثنين اثنين يوقا بالفظ الاصل موحش في تركيب فان شمسين وقطعا
 عن مجموع وسوكة فتقدم على الحال في الا يكون في العزب ما يجب الحال كراهة ولا والحال في
 عليه كقول الشاعر **قوله** يظهره سوحا طلل قديم ولا يدرك ذلك على الحديث الواردة في المصنف ومردود
 من فان غلب الماء فيغيره بيا الى الليل فيقام عليه قوله في قوله شمسين اثنين لان
 اثنين من الضمير في بيت واحد من الضمير في البيت واحد لان المسكرة او عرفت في
 فاستخرج التناوب واستفاد من الراية في ذكر القوم اشعار بعد انما انما
 وصفتها وان عرفت في المعتد بقاء لفظ القوم يقال للرجل فاحتمل قال من لا يخرج من
 قومه ولاننا ومن ساء ومن فوايد اليوم من هو الشجر من طلع في الثاني الى في
 طرفة المشتري ولا يخرج في الليل ولا التفتي ولا المسكر من اليوم الطويل والعصير ويجب
 في جزء من الليل فتقدم ما وسافر السحرة اليوم لان ما لا يتم الواجب اليه واجب **قوله** في يوم
 الصلوة جاز في تصغيره على الواجب والمنهوب المعاد وويل يجوز الى كل واحد من الشاهدين
 لا يستثنى والاولى على من جاز حصول حال الراحة من من يستعمل في الجواز في قوله
 اثنين اثنين في قوله لا يذوقه على البارحة لانه من المعنوم الموافق الى يحصل في كل واحد
 الماسن قوله ولطوت الحصاد والبعل كذا وكذا قال الثلثة في الفرس والبقر وانما المارد
 فقال به انما لا يذوقه وانما لرواية غيره من صحيح عن قوله قال سالت عما يقع في البرج

وسمى التغيير كون المظهر زوال التعريف وقرره بعضهم كما مر الله بان تغيره بعد التعريف من اعمى التعريف
 وزوال التعريف بعد ان يعين المحال في هذه النواحي وهو محل **قوله** واما المضاف فهو مالا
 يتناول الاسم باطلاقة المسمى ان المضاف لا يصيب في علمه اسم الى ان يتبين
 مجاز الوجه فاعلم ان التغيير في الحقيقة لا يتبين في الاستعداد والرجل الشجاع ليس باسمه
 كذلك فانه يصيب في ان يعين على ان يشاء له الاسم باطلاقة فانه اذا قال سقني ماء
 فانه لا يحل الا ان يطلق **قوله** وكذلك طاهر لكن لا يوضع حدا قال في من اطلق
 وبحث فيه العلامة بان المسمى من كون ذلك ايجاب بان المضاف معلوم العين والمضاف
 يقع خارج المظهر في ذلك مطلقا بل جاء المظهر خاصته في السمع فمالم يطلق **قوله** وفي
 خطاب عمل الخبث بعد قولان قال سيد بن الجلب في ذلك المسمى في قوله فمالم يسمع
 والكثر من خلاف ذلك لوجه **ا** ان النجاسة تنبئ في زوال النجاسة من بعد الزوال المطلق
ب ان المضاف يحسن مضافات النجاسة فيجب ان لا يزال النجاسة ترك العمل بهذا المطلق في
 الاصل والمصدر في اول على حاله **ج** ما استج به العلامة ومحاولة تخصيص المظهر بالمطلق في
 معرض الاستئذان في قوله ونيز في حكم من السماء ما لم يظهر كمره ولو حصل غيره وكان ان
 بان جسم الى وفيه نظره فيكون في صدق الاستئذان كونه اذ في الحديث فمالم يسمع ان المضاف
 يرفع الحديث والمثبت قدم عليه لكن العرض انه يرفع الميثاق في نسبة اوجب الرضى بان المقصد
 زوال العين وقد حصل بالملاقاة وثباتك فظهر ايجاب على انك بالمتى من ان ذلك هو المقصد
 بل ان زواله بطاير المضاف في مضافات وعين **ب** بانه مصداق له لان كون المضاف
 مظهر على المضاف **قوله** وكل ما يادرج المطلق ولم يلبه الاطلاق لا يخرج عنه
 افادة التطبيق في اشارة الى الموضع الرابع اعني ما يخرج عن حقيقة وكلام الله في علمه

وتقرره انه اذا اختلف في كماله في حق الزعفران مثلاً ان كان بعد المظهر يصيب اسم المضاف
 باق على حقيقة والافضل ان كان ذلك المضاف من بعد كماله من التعريف والرجل الشجاع
 ليس من بعد كماله بل هو كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات
 فقال الشيخ لا يخرج في حيز التطبيق بل ان كان من بعد كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات
 بالمنع مطلقاً انما لا يصلح ان لا تستيطا وحق العلم به بتغيره في كماله كماله في الصفات كماله في الصفات
 في غير الوسط في المضاف في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات
 بحث في الصفات المضافة في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات
 مع المضاف في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات
 ان **قوله** وفي دفع الحديث به ثانياً قولان والمروي المنع **ج** في اشارة
 الى موضع السادس من موما يخرج عن الظهورية والتحق الكل على ان ذلك هو كماله في الصفات كماله في الصفات
 ح بالمال المستعمل هو ما قيل يستعمل في طائفة فمالم يسمع ان المضاف مضاف
 علمنا ومظهر من الخبث اجماعاً من المضافات وبل يظهر من الحديث ان المستعمل في الصفات كماله في الصفات
 فمظهر المضاف اجماعاً واما في النكاح فقال المرتضى وابن ابيس والعلامة فمالم يسمع ان المضاف مضاف
 مع وجوده فيجب استعماله اما ان لا يفي بطلانه فمالم يسمع ان المضاف مضاف
 التمسح على مطلق الماء انما على المستعمل في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات
 سكره في كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات
 الظهورية او الظهورية او الظهورية او الظهورية او الظهورية او الظهورية او الظهورية او الظهورية او الظهورية او الظهورية
 اضري المروي في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات
 من الجاهل بالوجه في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات كماله في الصفات

مبحث

تتبعه في بعضه من على بر جعفر كان يتبعه عالمنا فلم يكن اصحاب الماء لما شئ عليه
الحكم فدل قوله اصحاب الماء على اصحاب الماء وقال باقي الاصحاب بالنجاسة لانه قليل لا
يحتاجه فينجس والرواية في قوله فيها اجسام اصحاب الماء ولم يصيب الماء اصحابها
راجح لكون الماء نجسا للعلماء ويكون الحكم في الرواية ان لم يتحقق اصحاب الماء في نجاسته
الطهارة او اصحابه عدم اصحابه وكونه نجسا غير مانع من نجاسته فان النجاسة فائدة وموانة
لا يكفي في الحكم بالنجاسة الطهارة بل يتعين بها كماله فيكون من نجاسته في بعض اصحاب
الماء وعدمه في بعض اصحابه واسمى في فقه اصحابه وهو محل السؤال في الحكم
بالنجاسة **قوله** ولو نجس الاثاين ولم يتعين اجتناب الماء عنه فاصح
وموانة كما استبرأ من نجاسته وجب اجتناب جميع الطهارة لان اجتناب الطهارة واجب
ولا يتم الا بجنبها والقول بعدم اجتناب الطهارة لان غلب الطهارة على نجاسته
استثبت الاجتناب بالزوجة والجماع في المني ومنه الماء النجس عالمنا الطهارة
النجس محرم استتار الطهارة **قوله** ولو اضطر معه الى الطهارة يتيم
بل يتيم الى الارادة قال الشيخ نعم والا كان مستحقا للمنع من وجوه الماء الطهارة
الطهارة ذلك غير كاف بل مع عدم المنع من شرعا والفرض حصول المنع كما في
منع الغضب وبيع السهم مع بل باجريت الدابة لكان الضرورة الى شرب
العطش **قوله** الفصل الثاني في الطهارة المائية وهي وضوء
وعسل هذه التيمم للطهارة الى اقسامها وتقريره ان الطهارة الشرب لا بد منها
من مظهر شرعي وهو الماء او التراب لقول من ماء ما هو الماء او الصعيد وانما الطهارة
والثاني في التيمم من ياتي والاول اما مثل اللبن وهو الغسل او لبعض وهو الوضوء

والوضوء شمس من الوضوء في الطهارة والظاهرة في قول من وضوء الرجل اي وضوء
وتوضأت للصلوة ولا تقول توضأت وبعضهم قوله والوضوء بالفتح الماء الذي
يتوضأ به ويقال للمصدر ايضا من توضأت للصلوة مثل الوضوء والوضوء قال
الزيد في الوضوء بالضم المصدر ووجه قال الاحتشاش ثم قال نعموا انما الغسل والغسل
اسم لا فاعله الماء على جميع البدن وسكن البدن وتضم وبالفتح المصدر وبالكسر
ما يغسل به كما خطي مشبه وسنا فائدة وهي ان الطهارة هل هي مخرجة على الشك بالكلية
اللفظي او المعنوي المضموم من كلام الشيخ وغيره من المحققين موافق في معنى ذلك قال
في قوله بالتحريك اولا فقيده على الاولين بالتميز على الثالث بالمجاز الاول في كماله
فائدة الطهارة اخضع بالمانية على الشك في صفة اللفظ على حقيقة ويكون نجاسة اهل الوضوء
والغسل على الاول كمن يتيمم مع عدم الماء بناء على اصالة عدم وجوب التيمم من
سبب الواجب ويجعل وجوب الغسل لغتين البراءة معه وعدم قوله ولو كان الامر كما هو في
منه باس تطعمه والاعلى من استطاع فحجب وكذا على الاشترك الغفلي تحمل الامر
التيمم او الغسل **قوله** الاول في وجوبه استتم لفظ الموجبات من
مجاز لان الموجب للوضوء والصلوة والطواف نجس محال ان هذه المذكورات بل هي
معدومة او مشروطة لذلك عمل بعض اصحابنا في اخطا اسباب وقال في اسبابه
فان السبب قد يكون تاما وقد يكون ناقصا وخياره في شحها بالنواقض احسن العبارات
قوله من الموضوع المعقود هذا مثل لا مبرين اما موحدا وكسب الطهارة كما هو معلوم
لكل احد **قوله** اما اتفق حصوله ثم صار مقادرا فان كل منها اذا خرجت من الفضلة نقصت سواء
كان من جنس المصروف او لا سواء كان من جنس المصروف او غير المصروف لانه كذا وكذا

انما يتحقق لا بد من قطع في الشيء يسمى قطعاً لا يتحقق عليه بطلان الحقيقة **باب** في
 انما يتحقق من الارض منه الحديث وهو ان رجلاً قال رسول الله قل لا اله الا الله يحسوا
 في انهم ارادوا بل ارادوا في الشيء يسمى الحديث المعلوم غايته ما يسمى ما كان يتحقق فيه
 الرجل من العرب كان اذا ارادوا الغاية وذلك قال به او جازاه منكم من الغاية في الغسل
 من شغل باعتبار الخارج وذلك لانه انما يتبع في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 ولا يخرج فيه لما قام اليه في الحقيقة المادية من خارج في انما يتبع في العمل على العمل
 وان كان في غير ذلك من حيث انما يتبع في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 في غير ذلك من حيث انما يتبع في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 اي العون لا بد من انما يتبع في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 فوجوده في العمل على وجوده في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 يتكلف المواءمة في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 لعل فان كان الاول معين المادية لعل فان كان الاول معين المادية
 العمل بالماء سواء كان في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 من حيث انما يتبع في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 في غير العبادات في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
قوله والفروض سبعة النية معارضة لعل الوجه في صحة البحث من انما يتبع في العمل
 المراد من النية وجوبه في الوضوء بمعنى الشرط اي لا يقع ولا يصح به وانه سبيل في العمل
باب في العمل لعل فان كان الاول معين المادية لعل فان كان الاول معين المادية
 وفرضه اذا ارادت العمل لعل فان كان الاول معين المادية

للفعل متعارضة له وانه يتحقق في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 لا يصح في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 اما اول الخرج ارادته في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 اما حث القابل لعل فان كان الاول معين المادية
 لا يصح في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 لاجل وان يكون سبباً في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 انما يتبع في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 يتحقق مطلقاً واما في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 المطلوب في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 لا يكون لعل فان كان الاول معين المادية
 التكرار فان كان الاول معين المادية
 الى انما يتبع في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
باب في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 بنفسه في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 يوجد في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 اما في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 فوجوده في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 من حيث انما يتبع في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 من حيث انما يتبع في العمل لعل فان كان الاول معين المادية
 من حيث انما يتبع في العمل لعل فان كان الاول معين المادية

الغسل في وقت واحد وفي غير وقت واحد لا يفسد الوضوء ولا يوجب الطهارة
 حيث لم يجره في صورت التبرأ ولا في الصورة التي هي الأصل **قوله** إنما الأعمال بالنيات
 وإنما لكل واحدكم ما عمل به **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به
 فيه القربة كما في قوله تعالى **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به
 معنى القربة فالزائد كان اجزاء كان تعزيرا وتكميلا للزيادة وان لم يكن اجزاء كان
 مراداً منه كونها اجزاء بان الزيادة اجزاء فلا يكون مضافاً وقال المصنف لا يوجب
 القربة من الوجوب والندب بل من التبرأ **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به
 او التبرأ بل من التبرأ **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به
 لقوله في قوله تعالى **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به
 قد سئل عن ذلك وادخلت الاستسقاء في اجزاء فاجاب بان اجزاء اجزاء من اجزاء
 ومعنى بالاستسقاء اي التبرأ **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به
 مع ذلك من رفع الحدث او المكن من اتم الحديث لغيره من اجزاء **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به
 الذي ذكره في قوله تعالى **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به
 والتبرأ والعلامة لا يجرى في تبرأ الوجوب وقت الندب او بالعكس ودخل الوقت في اشاء
 المندوب فانه يصح مثل ذلك عند شئ دون غيره **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به
 الى لغيره في حال **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به
 عند غسل اليدين مسح وانما يكون مستحباً اذا كان عقيب النوم او البول او الاكل والشراب
 واداء الوضوء او الغسل من باقيل في الماء فيعرف منه جهده فان الغسل منه يستحب قبل الاكل
 الا انما **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به

فيما صاحب الميثاقين بغير العلم في ذكره وتابعه المتأخرون **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به
 الوجه **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به
 بعد في عنوان الثاني المكتف بما يغسل ما يغسل بالخيرين فيما في ذلك الوجه الذي ذكره
 او من كسبه يغسل بطل وانما فعل ذلك الوجه **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به
 فيكون شيئاً للآية **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به
 المستكملين **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به
 الجوارح فالساق في السنية خير من غيرها في غيرها وهذا ما قد ذكر في حيث قال المصنف الشيء يجب
 ان يكون من جنس فضله الا انه لا يراه اذ اراه الضميمة **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به
 الشئ في من اجابات الوضوء فاعلم ان المراد بالوجه من سبب التطهير الى محاور وشوارب
 طرأ لان سبب الرسل الى التبرأ ويرى من اول الجبهة يذهب الموضع في التطهير ويقع به المواجه
 فانه لا يمتنع انهما الساجدان المكتفان لما فيه على السبب من فارجان عنه لانها في سمت
 السبب وبينهما وجهان في التبرأ **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به
 الصفة فانها واجبة الا ان فصلان العباد من فوق الاذن ولا عجز ولا عجز ولا عجز ولا عجز
 في هذا الفصل موضع الفهم لان في تطهير الجبهة واما عجزاً فادارت الابهام والوضوء على العجز
 والابصار التحمل سببه ومن الجاهل من جازع عن هذا الوجه **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به **قوله** إنما لكل امرئ ما عمل به
 قال ابن الجوزي اذا خرجت فمكثت على التوضوء الغسل حتى يصل الماء الى العجز ولا تسلم منه و
 احتار العلامة في التبرأ وجوب غسل الشعر الخفيف سواء كان الغالب فيه الخفة والكثرة ما ذكره
 كما عده الخفيف وان كان للحب وجوب غسل الشعر الساتر منه وحكم ان غسله لا يجرى من الاخر
 والمكان حكم الاول في الثالث لان الوجه السبب لما يقع به المواجه والمواجه ما جازع

قوله السجدة

مما ذكره في كتابه في تفسيره

وهذا الكتاب في قوله وانما يكون باجره على الحق كقول الله تعالى في سورة النور
 يا ايها الذين آمنوا لا تلبسوا ثيابنا على ايمانكم وقراءة الجراحي وروى في تفسيره
 على ان قوله لا تلبسوا ثيابنا على ايمانكم وقراءة الجراحي وروى في تفسيره
 بشره ولا تعبدوا معه الا الله تعالى في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 وقال في قوله من الصالحين عيسى بن عباس من الصالحين ابو العباس والشعبي والجبالي وابن
 جبرين وغيرهم من السلف والعقل واما تفسيره في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 قال في تفسيره الحسين بن سعيد في تفسيره في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 والوارد على الساق والقدم فقال في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 ما هو من كتب في الحديث في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 العلامة انما عطا السائقين انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم فقال في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 وما فائدة انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم بل كفي ولو لم يكن في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 اتصال الحظ في المسح فلو مسح ثم قطع ثم مسح من غير ان يكون في المسح ثم قطع ثم مسح
 حتى يزال الخط في المسح ان يكون في المسح ثم قطع ثم مسح من غير ان يكون في المسح ثم قطع ثم مسح
 المسح بما وجد به في المسح باليد في الوضعين يعني الراس والرجلين ولو لم يكن في المسح
 في المسح ثم قطع ثم مسح من غير ان يكون في المسح ثم قطع ثم مسح من غير ان يكون في المسح ثم قطع ثم مسح
 بالوجه الى الوداد وان لم يقض الترتيب لكان في المسح ثم قطع ثم مسح من غير ان يكون في المسح ثم قطع ثم مسح
 الساق منه حصل منه الترتيب كما يمكن في المسح والوجه في المسح ثم قطع ثم مسح من غير ان يكون في المسح ثم قطع ثم مسح
 فيها في انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم

انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 وابن ابي عمير وابن الجبيري وابن بابويه في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 اتبع وضوءه في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 فائدة في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 الابدان في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 وثالثه سنة والثالثة بدعة قال الشيخ وابن ابي عمير في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 من الوضوء والاكسح في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 وجوز ابن الجبيري في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 والاقوى الاول لعدم دليل المشروعية في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 تحكروا في المسح اي ليس في ذلك استحباب في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 لا يجوز فيه في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 لم يزل وضوءه في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 وهو حسن الاول في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 المسح في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم
 الذم معارضه بالاستسقاء في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم

وقال في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم في قوله انما تلبسوا ثيابنا على ايمانكم

توضحا وبني كذا قلت رويت ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من كان في
 الصلاة فانه ياتي على صلاته من غير ان يركع ولا يسجد ولا يركب ولا يمشي ولا يقف
 قدر ما في الصلاة فانه ياتي على صلاته ما لا اول فلهذا لو نقص الطهارة لما اقبل الصلوة
 لكن من شرط الصلوة الصلوة صحة الطهارة والاشياء في حكمها من فعل الصلوة كالحل والنجس
 وفيه نظر اذ يلزم ان يكون الرواية المذكورة عن جعفر بن محمد عن معمر بن عمار قال قال في حديثه
 قد رويتم ثالثا في الرواية على وجهين الاول ان يكون من شرط الصلوة
 فان كان في حديثه اما الوضوء والاشياء في حكمها من فعل الصلوة كالحل والنجس
 مجموع الصلوة باطل لان الغرض من ان يكون لا يفسد الصلوة فلا وجه له في حديثه
 او تكليف الاستمرار من غير وضوء وهو باطل ايضا لان الطهارة شرط لصحتها وعدم وضوء
 جزوه عدم سقوط التكليف بالشرط بالنسبة الى المجموع لا يقتضي سقوط التكليف
 بعضها لان التكليف انما هو من البعض وسقوط الخاص لا يستلزم سقوط العام واما باطل
 جذان القسمان فيمنع الوضوء والسبب كما هو قول الرواية فيمنع عليه وقوله لو نقص الطهارة
 الصلوة قلنا متى اذا وقع الزمان بطلت صلاته لكن الاول ليس محل الشك والاشياء في حكمها
 من شرط الصلوة من شرط الصلوة او يتوقفها وجعل المتأخر قبلها لا يصح
 في تحقيق هذه المسئلة اقول اقول الاشياء في حكمها من فعل الصلوة كالحل والنجس
 متأخر فبطل الطهارة فبطل الصلوة ويجوز العكس لا يفسد صلاته الصلوة متروكة بين الصلوة
 والطهارة كمنها في الزمان فيكون في حكمها من فعل الصلوة كالحل والنجس
 في الغرض بصدقه في قول الصحاح من ان الطهارة قبل الصلوة لا يفسد الصلوة
 محذوف في الطهارة لانه يفسد الصلوة فيكون في حكمها من فعل الصلوة كالحل والنجس

في حديثه

فصل في بيان الطهارة وشاكا في الحديث فبني على الطهارة وان كان قبل الصلوة
 مستطابقا في الحديث بعين ما ذكرناه من التنزيل اقول العلامة في تفسيره ان في
 الحديث بخلاف الزوال انما نقص طهارة وتوضا عن حدث وشك في السابق فانه يصح
 حال السابق على الزوال فان كان في تلك الحال يظهر فهو على طهارة لانه يفسد
 تلك الطهارة لو نقص الطهارة الاشياء في حكمها من فعل الصلوة كالحل والنجس
 كان قبل الزوال انما نقص طهارة وتوضا عن حدث وشك في السابق فانه يصح
 بعد نقصها شكوك فيه قبل ذلك يمكن تعقيب الطهارة الطهارة كان في الحديث
 الحديث فبني على ذلك فانه لا شك في حديثه من تعقبين وكلمة بالسبب السابق في حديثه
ب انه اذا حصل له هذا الشك فلا يملكه اما ان يعلم حاله في الزمان المتقدم على هذا الشك
 ولا يعلم فانه كان الاول فان كان يظهر فهو الا ان يظهر ايضا فبني على الطهارة وان
 كان محذوفه لان كذلك في طهارة وان ذلك في قول القسمة برأيه صفة طهارة و
 حدث متعاقبان اي الطهارة وانما حدث والحدث وانما الطهارة ومحمدان اي الطهارة
 واما في الحديث وان كان قبل الزوال انما نقص طهارة وتوضا عن حدث وشك في السابق
 حيث لا يجوز ان يكون الطهارة والاشياء في حكمها من فعل الصلوة كالحل والنجس
 السابق الحديث فيكون الطهارة بعد ذلك فيكون طهارة وان كان قبل الزوال انما نقص طهارة
 حدث لان السابق لا يكون الحديث ان كان حدثا بعد حدث ومختلف الفرض فيكون السابق
 الطهارة فيكون الحديث بعد ذلك فيكون طهارة وان كان في الحديث في طهارة ايضا لا احتمال لانه قد كان
 في الطهارة بعد حيث حدث والحدث بعد طهارة وفي المسئلة المقتضى للحديث
 احصا المنع قال في طهارة وقد قال ابن السبكي وابن اثير وقال في حديثه

جوابه

وموافق لقوله لا يمتد إلى المظهرين في المراءى التي لا يجوز ان لا يمتد لغيره لعل ضروريته
 يمتد غير المظهر لقوله من لم يولد له لم يمتد لقوله المصحف فقال في استحيى منه فقال
 الكتاب من الورق وابتداء **قوله** واما الغسل في اخره الواجب من الغسل ستة
 خمسة بل خلاف واحد مختلف فيه وهو غسل من الميت وسياق ما بينه وبين غسل
 الجنابة يعني في الدعاء بعد موت قوله والجار للجنب وقول الشاعره اما ما حريش را مرت
 جنابه وكان حريش عري عطاى فاما في جنب جنب بالمعنى من احكام الطاهرين
 ويقال اجنب الرجل وجنب وجنب واجتنب من الجنب ذكر الغسل وقول الجري لا
 يقال جنب لان معناه اصبحت رجع الجنب فاما من الجنب فيقال اجنب وهو زوجه او فم
 السجبتاني في جنب **قوله** الذي يفرجه اجنب من المشرك فانه لا يجب على اجنب
 لان كل من استيقظ ليطهره وشاك في الحدث ومع ذلك لا وجوب كما تقدم فم
 يصح منه فعل يشبه بطيفه لما رتبته معا ومع اعتدال المنفرد بعيد كل صلاة لا يحل سبها
 وان اكل كل اى خالط لم يزل ولو كذا في ذكر المرأة على الاشبه قال السبي
 مرتضى وابن ابراهيم والمصنف والعلاء بالوجوب وهو قول الشيخ في طووجه **قوله** ما اولكم
 الدنيا والامامة وان كان الله ليس باليه كتمانى بها عرف عن الظاهر شهادته اليه في قوله
 على ما وابن عباس والجميع صادق على الظن في الدعاء الذي انطلق المجامعة موجب للدين
 موجب الغسل لعدم الفرق اجماعا **سلكا** وجب على الواطى في الدعاء وجب على الغسل لكل مقدم
 حق اجماعا وكذا انما في بيان الشبهة ان الصبر لما استند في وجوب الغسل بالنقاء والحقين
 من غير انزال اجبت الا اعتبار بقوله الله انما الله عز وجل اعلم بما كنتم تعملون
 الرجيم والحد ولا توجبون عليه صاعا من ماء فوجبه الله **قوله** من لم يولد له لم يمتد

الم

والحد والرجيم والادخال صادق في الدعاء وقال ابن تيمية الشيخ في لا يجب لقوله
 صير من الرجل صبيح المراءى في الدعاء والرجيم عليه غسل ان لم يزل لم يزل
 من قال ليس عليه غسل ان لم يزل لم يزل لم يزل لم يزل لم يزل لم يزل لم يزل لم يزل
 لعله لا يمتد من الرجيم اجماعا وهو حاصل فيه وقوله الله من لم يولد له لم يمتد
 الرجل يعني الاخراج **قوله** وفي وجوب الغسل بطي الغلام تردد وجزم علم
 العدى بالوجوب من ان لا يمتد من الرجيم الدعاء من وجوب غسل وعدمه صرح
 فيه ومن وجب معنى الموجب في امر المرأة ولا يمتد من الرجيم الدعاء ولا يمتد من الرجيم
 فوجب لا يشترطك والتيد رحمه الله فم بالوجوب وتك بالاجماع المركب وتقريرا
 كل من قال بوجوب الغسل في امر المرأة قال بوجوبه في الرجيم كل من لم يمتد من الرجيم
 منك لم يمتد من الرجيم فوجب منك لم يمتد من الرجيم فوجب منك لم يمتد من الرجيم فوجب
 المسئلة كغيرها العمد والحد اختلفت في توريثها فمنهم من ردها معا فلو كان توريث
 اصبها دون الاخرى كان حجة قال جميع قال الله لم يمتد من الرجيم فوجب منك لم يمتد
 منك قال بالوجوب من الرجيم فوجب منك لم يمتد من الرجيم فوجب منك لم يمتد من الرجيم
 بالحد والرجيم بل ساطع **قوله** ومنه سبعة ان استبراء قال الشيخ واجاب بوجوب
 واستبراء ابن ابراهيم والمصنف والعلاء نصت الاصل وصم تخرج الروايات بوجوب
 باعاده الغسل لوراي علماء لم يستبراء الاول والاول وصلى التورين انما هو للتميز لا للوجوب
 انزال **قوله** ومنه كتابه القرآن ودخول المساجد اهل بيته صاحب على
 وكذا القاضي الاول وسائر الشافعية ووضع شيء في الماء على الاظهر لم يعرف فيما
 سوى سائرنا قال كبر است والى التوريم لعل من صير من الرجيم فوجب منك لم يمتد من الرجيم

الم

من المسئلة المستحكة يكون فيه قال نعم ولكن لا يصح ان في مستحبة واحدة ولو احدث في
 غسله فيه احوال اذا قول المصنف في تحت ر المصنف غسل وتيممنا لان الحدث الاصغر
 موجب للوضوء ليس موجب للغسل والابو حنيفة فيسقط العادة ولا يسقط الحدث باق من
 بل يجب غسل الغسل ولم يحصل فيه بطرلان المذهب ان ذلك الحدث ما قصص لما تقدم
 عليه اذ لو لم يكن ما قصصا لم يرجع الى الوضوء فيما بعد لان غسل المني من حيث ان قلت لغا
 معنى على مقتضى ما تقدم من وجوب الوضوء قد يكون ما يغسل غسله مرة واحدة
 تجدد الحدث والاحكام على انه متكرر مطلقا على انه غير متكرر لانه اذا كان متكررا
 بالشرط المذكور فاني قد سبق في حصول الحدث قبل اوقفي الازمان **قوله** قول ابن ابي
 وابن ابي ريبان انه يقيم الاشياء على ما هي ودونها القول اتفاق اكثر الفقهاء على ان وجوبه
 الكسبر فخرج من الحدث الاصغر في ايجاب الوضوء والبيان به وجوبه بعد غسل راسه
 مانعه من تاسيس الحدث الاصغر في الجارية ولو سلم ان غسل التيمم انما قصصا فاعلم انه متكرر
 وان قصص لا يعارض التام فيه نظر لان قوله الحدث الاصغر لا يحكم له مع الاكبر
 ارادوا بان غسل الجارية يخرج من الوضوء فهو مسلم على تقدير الالتيان بالاعمال كذا
 على تقدير ان ياتي ببعضه فهو محل التمسك ويزيد انه اذ ابقى من الجانب الذي لم يقطر
 يصح الماء ثم حدث ان يخرج من غسله عن الوضوء **قوله** ابن ابي ريبان في شجره والاعمال
 انه ينافي وجه هذا القول بوقوف على مقدمه تقريره ان جزء المؤثر في التيمم لا ينفك
 ما قصص ما قصصا التام ما قصصا السبب انما قصص ما قصصا السبب انما قصص ما قصصا السبب
 اذ ان تقريره في شجره اذا حدث بعد غسل راسه وغسل الراس لم ينافي ما قصص ما قصصا السبب
 وكلما لم يجر الجارية تاسيسا فاعلم انه متكرر لانه كل ما ذكرنا في اثر الجارية المؤثر في

بالحديث

في رفع الحدث اما ان في من الافعال المحسوس والاول لم يمتد ان كان بعض السبب
 ان لم يمتد سببكم وهو محال وان في غيبه فيحقق او مجموع قد انتهى فوجب نظرا ايضا لان
 منبني هذا الوجه على ان الحدث الاصغر ما قصصا لطهارة الكبري سببها لها وهو منوع على وجه
 موجب للطهارة الصغرى فيسببها فرق على ما هو المحال كما ان ما قصصا للكبري مكان اذا احدث
 بعد الغسل من غسل صغرى لا ينافي غسله والاولى احاد الغسل لانه احاطوا بابرار الله
 وما فوائده ان يكون السحاب الاقوال الستة وحصلت في انما غسل الخفين او غيره
 من الاعمال واختار العلماء ما في نهائيت الاجزاء بالوضوء **قوله** لو حصل بعد كل غسل
 قبل الوضوء الكبري ايضا السحاب الاقوال لان الوضوء جزء واستغفرت الشبهة لم ينعها
 الحدث بعد الغسل وحكم التمسك بوجوب الوضوء لا يدل عليه والاولى فيه ايضا ان عاده
قوله ان كل ما لم يحصل بعد الوضوء المقدم قبل الفصل اذ عاده الوضوء **قوله** ويجزئ
 غسل الجارية عن الوضوء وفي غيره تردد اظهر ان لا يجزئ اما جازا
 غسل الجارية عن الوضوء باحقيق الاصحاب لقوله مع وان كنت جارية فاطمة واما ان يريه
 به الوضوء وحده وهو باطل اتفاقا ولان التقصير قاطع لشركه والغسل والوضوء وهو
 باطل باجماع الامامية فلم يسم الا الغسل وحده وهو المطلوب ثم تقول قال في موضع آخر
 لا تقربوا الصلوة وانتم كاسي حتى تغسلوا ما تقولون في ان حبسها الا عابري سبيل حتى يغسلوا
 وحتى حسب النجاسة بعد كل غايه السبب الاحتساب محجب ان لا يمنع بعده لوجوب غايه
 الغاية لما قبلها وايضا لو توقف على الوضوء لزم انما ليس غايه غايه واما ما ذكرنا من ان
 فقد ترددوا في الروايات واهتمت لاصحاب فان السبب وان الجارية في سببها
 ان كل غسل كلف عن الوضوء وقال الشيخان في باب ابراهيم ما يوجب الله له من الوضوء والاول

ومعناها فاحجبوا ان كنت على خير وضرو وان كنت جبا وان كنت المرأة ان تقطع
 ولو هو المتعدي وحدهم المتعدي انما المتعدي فلان ما عاينوا فانه ليس الكونه مجزوا
 وموحيب مشربط بالظاهرة مطلقا بل ان كان حجبنا من الصلوة وغيره قال الشيخ في مكانه
قوله وفي وجوب الكفارة على الزوج بوطئها واثباتها احوط على
 الوجوب قال الشيخ في كل وجه المعينه والمتعدي انما ليس بوجوب لقول من
 ما في الغايض في نكاحها واخبرنا عنه وقال في وجوب الكفارة لغيره في بعض النسخ
 الصحيح من قال انك من رجل واقع امراته وهي طاهرة قال لا بأس فعل ذلك
 فعنه في الله ان يقر بها قلت فان فعل عليه كذا قال لا بأس شيئا تنقضه فلو كان له
 كفارة بعد الامام لم يستألفه فاشي من الشرح عليه **قوله** وحكي جيلاد الوحي ونصف
 في وسطه وويلع في الخن من انما يلهما ذكره قول الشيخ لرواية ابيه اودبر سنة وموت
 وقال الصديق بصدق على سكين قد شرب وجعل الاول روايه به الاول والوسط
 وان غيب بحجب الحيض المرأة قالوا وان كانت استة اول والثالث والاربع وسطا
 والسادس آخر وقال سكارا الوسط ما بين الحنوب الى السجدة والروضة في الغيرة وطاير
 امكان من بعض العاد او من الوسط والاسية العمل على الاول في كونه ولو تكررت فكل
 المستكبر او غارة الزمان وان فواحدة وترو في طهر ورجع عدم التكرار والوجوب الاول في كونه
 عليه ما رواه علي بن الحسين عن الواسطي قال في الصبي ولا منسوق بين الزوجه والاسية اما منسوق
 ثلثه انه من الطاهر قال الصدوق والشيخ لا يجوز في الغيرة لا يكرهه وهو منسوق
 الى حيث **قوله** ووطئها قبل العسل بعد قول الشيخ ومنه الصدوق حتى يغسل والد
 ان في لسانه اقبل ومنه قوله لا على اذنه ومنه في حجب العسل من قبل العسل ومنه في حجب

الخل فمزات التثنية يحل على التثنية في قضاها من القرائن والاولا تيسر قوله فاذ
 تظهر ان المراد طهر كما قيل فطلعت الجبل فمقطع **قوله** وكذا لو ادركت من الخ
 الوقت قد انطلمت والصلوة الاولى من الاكشاف بركعة لما ياتي في الا
 حست اذ ما في تراو هذه الصلوات **قوله** ولو كان عبيط العيط من الدم
 انما هو الطهر في كل يوم **قوله** ولا يجمع بين الصلوتين بوصف واحد
 قال في برهانه ان كانت الاكشاف خاصة غير سائلة واما ان كانت سائلة فكيف
 بالاعمال الثلث عن الوضوء وهو منسب الشيخ في رد وقال ابن ابراهيم في
 من التثنية والصلوة لا تجتمع بين مسلمين بوصف واحد في الاحوال السائلة وسواء
 احتاج الى شئ في طهرا ما ابن ابي حنبل فانه لم يوجب في القيم الصلوة او
 في الباقيين الاعمال الاخير **قوله** والنفاس العاين عندنا مشق من النفس
 التي هي الدم قال الشاعر **سأبيل** على وجه الطبا ونهنا على البيت على غير الطبا
 تسيل ومنه قوله ما لا يغيب لها يله يقال ففت المرأة بضم الفاء ونهنا في نفسها واليه
 منسوق عندنا شافعي وموسى من النفس ما يله **قوله** او معصا على الفم لرضي فانه
 خصه بابعده ولا خلاف في ان ثقبها ليس ساق **قوله** ولاحد لافله وفي كونه
 روايات اشهرها انه لا يزيد عن احدى الحيض من روايات ابيه محمد بن
 مسلم عن جعفر النعمان ثمانية عشر سنة **قوله** وانه ابن سلمان عن جعفر بن محمد
 البجلي كرواية ابن مسلم عن جعفر بن محمد عن ابيه ان اسماء بنت عميس امه
 رسول الله صلى الله عليه وآله كانت اغتت من محمد بن ابي بكر وطوف البيت وتغسل ووجهها
 ينقطع بعد غسلها المعينه والمتعدي واسب بابريد ورواه البرقي احد عشر مرة على سبيلها

قوله

احد من اهل البيت من الاخرى نصف ما قبل السابق ونصف ما في النسخة قال في المعية
والجزم نصيب في المشرقة وموجها بعد ما في صورة شئت **قوله** وقيل يكون ان
يقطع الكفن بالجديد ذكره شيخان وقال في نسخة ما ذكره **قوله** ولو كانت
ذمية حامل من مسلم قيل دفنت في مقابر المسلمين لا يجوز دفع ذمت لكونها
لكان لانها كغيره من ممتلكات من يملكها من غير ان يكون له في ذلك شيء
ذمتية واكرهه فعل له والاعمال فيه وقتت وسيتم بعد ان لا تملكها معك
يقول ضربت زيدا او انت كذا كذا وجبه كذا لانه لما كان له في ذلك شيء من غير ان يكون له في ذلك شيء
لزم من كون الولد المسلم من غير ان يكون له في ذلك شيء من غير ان يكون له في ذلك شيء
لزم من كون الولد مسلم من غير ان يكون له في ذلك شيء من غير ان يكون له في ذلك شيء
برواية احمد بن حنبل والشافعي في ذلك نصف ما ذكره في ذلك شيء من غير ان يكون له في ذلك شيء
الشيخ تصنفنا ان الولد في معنى ذلك لا يدل على دفنها في مقابر المسلمين ولا على دفنها
بالقبيل لكن قول الشيخ لا بأس بدفنها في مقابر المسلمين ولا على دفنها
وتحديد وقيل بالحرف الثلثة اما في قول الشيخ في معنى دفنها في مقابر المسلمين ولا على دفنها
فقول احمد بن حنبل والشافعي في معنى دفنها في مقابر المسلمين ولا على دفنها
والشافعي في معنى دفنها في مقابر المسلمين ولا على دفنها
خاما او يجرم من دفنها في مقابر المسلمين ولا على دفنها
قبر او مثل شئ ان دفنها في مقابر المسلمين ولا على دفنها
مستحلا او ابدع بدقته من الاسلام **قوله** كفن المني الوضوء في الدفن
الاصحاب رواه السكوني عن حماد بن عيسى والشافعي في معنى دفنها في مقابر المسلمين ولا على دفنها

وقته

لانه الارث نجس فوجب ان يوضع في القبر ولو اخرج الكفن فدفنت من تركها ما
العلم لان الارث نجس فوجب ان يوضع في القبر ولو اخرج الكفن فدفنت من تركها ما
والرجعية فان علمت ان النسخة لم تزل المتعد والاولى فلو لم تزل المتعد والاولى فلو لم تزل المتعد والاولى
لم تجب عليه وكذا الواجب به وهو في موضع ما لو مات بعد ما ليس الكفن واحد
موجب لان يوضع في القبر حال حيته فكذا بعده ويحل اختصاصها بالسبق العقل وهو ضعيف
لعدم علمه بالعين **قوله** لا يجوز دفن القبر ولا لخل الموتى بعد دفنهم لان
ذلك تنكح له وشبهه عليه اجماع المسلمين قال في المعية في صورة المني في القبر
ما لا يقيس عليه لعل **قوله** من دفن في مقبرته لانه عدوان **قوله** ان كفن بمقبرته
لو دفن في مقبرته لعل **قوله** من دفن في مقبرته لانه عدوان **قوله** ان كفن بمقبرته
المنع عن الكفن بالصلوة فافيش مع ما عندنا **قوله** اذا مات ولد الحامل قطع وصح
قال الله في المعية ونعم قال ان لم يكن التوصل الى اسقاطه صحيحا شي والاصل في اخره ما
وتحق فالأدق ان جسمه احصاه وبشوت الديات فيها ما يراه الى قطعها **قوله** ولو كان
هي دون ذلك شق جوفها فدفنات كثيرة وما التقييد بالانثى لانه في دفنها في مقابر المسلمين ولا على دفنها
يقف على رواية به واما رواية في حائطها فمضى روايت ابن عباس عن ابيه والقول بما
ليعرج بن عبد الوهاب حفظه الله **قوله** قال الشيخان ولا يخل السقط الا اذا
استكمل شهورا اربعة هذا الكلام خارج عن عادة في ان اذ لم ينظر بل الحكم سبعة
اقبل وتلك لانه صريح في الاعتبار بدسب علمنا وبعدها رواية احمد بن محمد عن غيره
وكذا رواية زائدة عن حماد بن عيسى قال في القطع الاول ونصف سائر عمره من قبل الاصحاب
وعدم سائر عمره من ان كان الحامل على سبعة ايام من الشهرين القطع ونصف المذكورين **قوله**

نحوه

الماء ومنه وانما الخفاف بين الماء في هذه الحال الماء والعلو عليه وهو في الخرافة
 السبعة وهو قول الشيخ في هذه الآية وقال في العبد وعلوه بهم ولم يفسر له ولو كان
 في آحاد الصلوة فقولان **الاول** ان است اربعة التبرجع بالمركب قال الشيخ في
 وابن في ميل - انه يرجع بالمركب قاله سائر جرج بالمركب في الشئ قال ابن الجني
 ولا يرجع مطلقا كجاء والاحرار قال الرضوي وابن ابي ابي في الشئ في طواف والماء
 والعلو من طواف الميكة ولا يبطون اعمالهم والماء قال قولان انه لا يكون غير حيث بالاناء
 لم يشتهر او اراوه بالقولين بالحق قول الرب **قول** ولو تيمم الجنب ثم احدث ما
 توجب الوضوء اعادة بدل كل غسل خلافا لما يقتضي فان غلبه عيب به لا يشرى
 كقول الشيخ رحمه الله وادعاه الحديث وهو ممنوع لان صحابيا صلى بيته ثم ارم قريبا فقال النبي
 صليت بهم وانك جنت بما جنت به فاجابة فلو كان ما فعلت **القول** وهل يخص
 به الميت والجنب فيه روايتان اما رواية تخصيص الجنب فهو رواية الحسن
 التقلبي عن ابي الحسن وهو اختاره الشيخ في نه الماروا به تخصيص الميت فرواه محمد بن علي
 وسي مرسله والاولى تخصيص الجنب ويؤيده رواية عيسى بن الحسن بن ابي بكر عن محمد بن علي
 الشيخ في طواف الكعبة بكامله ثم يمشي به الى باب الاختيار في استعماله ما قاله الحسن بن علي
 مع عدم كبريت به لا غيره ومن عدم الملك فان كان بابا او سبب ولا الاولى به شرعا
 الا فصل تخصيص الاجز من ذوى الامة بوقت من خائف التلف ثم خافت المرض ثم
 الشئ ثم العطش الشئ ثم غلب النجاسة ثم الى قوتها فماتت فماتت في هذه الحديث لا يكره
 بالحدوث بالاصح كغيره شئ اجماعا ولو اجتمع في واحد حدث كبره كالجنب الميت
 الميت كولي الغوات لم يفتقره بكل الظاهرين في حديثه وعلمنا في ثانی الحال والاصح

احد من هذه الروايات
 وهو ان الميت لا يشرى
 بغيره

شخصه والعراب لا يبيد ذلك لغرض الحى سببها الصلوة واستاء الغرض المحصول
 به تيمم وتيمم الجنب ثلاثة تكفل تعبد بالغسل مع وجوه الماء والميت منقطع الغرض بالتميم
 وكذا الحكم لو كان جل الجنب حيا فمات ثم علم ان من مسائل **الاول** اجتمع حديث حيث
 فان الحكم بالوجه ووجه فصلت للغسل وجب بالاناء فاجتمع حديث حيث
 كذا تيمم **القول** في اجتمع حيث حيا بين قال الشيخ يفرق في تخصيصه لعارض التيمم بين كل
 والحيات ما عطفه بها فانه يحرم الوطئ ويقتضيه خطاب الصلوة وقال الشئ الجنب
 الا ان يصلح توقف الوطئ على الغسل فيكون في اهل القضاة ما في المدة حتى الاولى حكم
 المستحاضة والمفارقة والماسك بالحيض **القول** روى فيمن صلى يتيمم فله حديث
 في الصلوة ووجد الماء وتغير رآه وتزول الشيطان على العيان في هذه الرواية
 رواها محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 بن مسلم وكذا رواه زرارة ايضا وفيها اشكال من حيث ان الحديث يطل للظلمة
 فتقبل الصلوة بطلانها والشيخان اقياما على مقتضى الحديث سببا لم يخفف
 الفصل عن العبد ولم يحكم بغيره استحسن ذلك المصنف في المعية قال لان الرواية صحيحة
 او سبيل الى ردائها والاعمال على طاعة فاسمى الآيات ويطول في وقوع من الصلوة
 وقع مشروعا مع تعاقب الحديث فلا يطل به الالاس بتمامه الصلوة المبطون ليس كذلك
 الظاهر والاشياء لا تتعارف فحدث فحدث المتجدد ورافع لها فماتت نظر فان الامام
 متجدد على ان الاستمرار للصلوة مشروطة بصلوة الصلوة مطلقا فخرج المبطون المحرم في آياته
 والعلو من اول الرواية كحل الركعة على الصلوة بغيره لكن بالبر في قوله في الرواية فصل ركعة
 ثم احدث فاصاب الماء قال كبره ووجهه ثم في معنى من صلاته الى صلاته يتيمم

حيث

ان فقه الاشياء موضع الخلاف فيها ونحن نحكي ذلك في واحد واحد اعرف للجب من
 الخاتم قال نجاسة الشيطان ابن يونس وابن سبويه روي في الخبر في الخبر في الخبر
 وروى قال ابن يونس وسائر المصنفين بعد ذلك الرواية على ما سمعتم في عرق الابل الطيب
 والكلام فيها كما تقدم **باب لعاب المسوخ** وسبب الاشياء وابن يونس والاشياء من سبب
 مانع سوى النجاسة والموت من غيرهما في يديه جوازها في المساطرة عظام الفيل مع
 انه مسخ ويزق البجج والمراغيف الخلال لانه خلاف في نجاسته ويزق الخلال
 والقبيل **باب** الشيطان روي في فارس لانه قال كتب اليه رجل يسئله عن ذرق الدجاج
 في الصلاة وفيه كتب لادبي مفضله ان المسوخ مما ينجس مع اشتراكه في الحكم وقال
 ابن يونس وابن يونس وسائر المصنفين في المسوخ ورواية سبب من سبب من
 عن ابن سبويه قال لا بأس بخرق الدجاج والطعام يصيب الثوب **باب** الثوب والاربع
 نجاسة الشيطان وطهرهما للفقهاء وهو الحق روي في المفضل ابو العباس في كتابه في المسوخ
 الفارة والورقة **باب** الشيطان **باب** الشيطان **باب** الشيطان **باب** الشيطان
 طهرهما للفقهاء والمسوخ لولاه كثرة مخرجهما الى انسان والحيوان المسوخ من سبب من سبب من
 الفصل اما انما المصنفين في الخلاف والاختلاف وسنحسن قوله
 وفيما يلغ قدره وجهه مجتمعا واما بيان اشهرهما وجوب ازالة الاصل في
 ازالة النجاسة مطلقا لاجل النجاسة العموم قوله وسبب انك فطرت في
 فاهجر سواء كانت قليلة او كثيرة لكن على من اشياء رخصته في
 الصلاة لا لولا النجاسة في شتمها باقتدار شخص من غير ان ينجس
 بالنظر الى محل النجاسة كما نعلم من ان يتم الصلاة في سبب من سبب من بالنظر الى صفته

ان

التي لا ترقى بالنظر الى نوع النجاسة دون غيرها كما قدمنا لم نجس فانه نجس عن نوع اخر
 غيره **باب** نجاسة روي في سبب من سبب من الدم المذكور في هذا الاصح اما ان يكون نجاسة الدم
 او ان ينجس في عضو بل خلاف وانما كانت نجاسة في عضو بل خلاف والاول امان يكون
 او نجس في الاول من روي في ان روي في سبب من سبب من في عضو من سبب من
 وروى في سبب من سبب من روي في ان روي في سبب من سبب من في عضو من سبب من
باب روي في سبب من سبب من روي في سبب من سبب من في عضو من سبب من
 المذكور والمراد بالدم المذكور روي في سبب من سبب من في عضو من سبب من
 قريب من ذلك روي في سبب من سبب من في عضو من سبب من في راسه واسم شاة
 وروى منها سبب من سبب من في راسه واسم شاة روي في سبب من سبب من في راسه واسم شاة
 الدم رسم عليه لان الدم كان في ذم النبي ص وقد روي في عقيل الدم رسمه الدنيا و
 ابن يونس في عقيل الدم رسمه الدنيا وروى في عقيل الدم رسمه الدنيا وروى في عقيل
 اشار بركله ولو كان نجس فانه نجس في سبب من سبب من في سبب من سبب من في سبب من
 قال ولو قلنا بالوجوب لوجع مبلغ واما كان احوط وتبعه ابن يونس **باب** قال سائر وجوب
 الازالة مطلقا **باب** قال الشخ في وجوب الازالة لثبوتها في وجوب الازالة لثبوتها في وجوب
 ظهوره على الثوب المذموم وجبت الازالة لثبوتها في وجوب الازالة لثبوتها في وجوب
 الصحيح لا يصل المذكور وطريقه الاستصحاب **باب** فصل في الشخ دم الحيض عجب ازالة
 وان اقل الدم الذي ذكرناه اولاه في عدم الحيض اجماعا واختلف في
 خبره قال الشخ في سبب من سبب من في سبب من سبب من في سبب من سبب من في سبب من
 وقال الرازي في سبب من سبب من في سبب من سبب من في سبب من سبب من في سبب من

يلا في في سبب ما يكتسب بخاصة اخرى فيخرج عن محل العذر وهو مجرد التمسك بغيره
 ومنه لفظ **قوله** كالتسك والجورب بالصلوة من فوائده احده الزاوية في العذر في تسك
 والجورب واللفظ بالصلوة واللفظ بالصلوة بل هو عام لكل ما يحصل فيه العذر وهو كونه لا يتم
 فيه منقروا فيه في حال الخلق والدمج غير **قوله** على شريطة كونه من الملبس بغيره
 ولم يشترطه واشترطه العلامة ولا شك انه امروء الطلاق الرواية يدل على الاول وهو
 للامانة بالعبودية ونوع المخرج واشترطه التمسك بغيره العلامة كونه في حاله ولو لم يكن كذلك
 لم يحصل العذر وهو بناء على كونه ملبس به **قوله** في غير موضع من كتابه في حاله ولو لم يكن كذلك
 المصلح وتوابعه بالصلوة في حاله لا اعتبار **قوله** واشترطه بغيره من كون كونه
 المقطوع كالجوارب وغيره وهو من الصلوة في سبب ما يشترطه التمسك بالاول وهو **قوله**
 ولو جئنا احد الثوابين ولم يعلم به صلى الله عليه وسلم في كل واحد
 وقيل بطريقهما ويصل على عريانه الاول قول الشيخ في رد المحتار والصلوة والعلامة
 لوجوب الصلوة في قبة قينيا ولا يتحقق الايمان بها الاستبكاره والتمسك بالصلوة
 فهو وانما يظهره اشتباها القيد ولولا الصلوة ان يجرى عن عريانه وان في قول ابن ابي شيبة
 بوجوب العلم بظاهرة الثوب في القبلة والصلوة وتصح وهو منقروا من وجوب العلم بظاهرة الثوب
 لان الموثق بظاهرة الثوب لا ينافي بغيره وهو قبيح ولما خصه التمسك بغيره بوجوب العلم
 من التمسك بوجوب **قوله** ومنه الثالث في الصلوة بغيره من العلم بالصلوة والصلوة
 عنه الصلوة بغيره من العلم بالصلوة بغيره من العلم بالصلوة **قوله** في حال الصلوة فروايات ان
 غير كونه من العلم بالصلوة **قوله** ولو لم يكن في حال الصلوة فروايات ان
 عليه الاحكام وهو في الاعادة بوجوبه من كونه من العلم بالصلوة وهو في الاعادة بوجوبه

قوله لا هنا العاط

ايضا والاولى من الثالث وانما هو من اختيار الله والصلوة بغيره من العلم بالصلوة
 بوجوب العلم بالصلوة في سبب ما لا يمكن من التمسك بغيره من العلم بالصلوة
 منقروا من العلم بالصلوة في سبب ما لا يمكن من التمسك بغيره من العلم بالصلوة
 قضاء وهل يصح مع بقاء الوقت في حاله قولان استشهدا به لاجل
 العلم في حاله من العلم بالصلوة في حاله من العلم بالصلوة في حاله من العلم بالصلوة
 في حاله من العلم بالصلوة في حاله من العلم بالصلوة في حاله من العلم بالصلوة
 العا واما في قوله ان السبيل وليس في سبب ما لا يمكن من التمسك بغيره من العلم بالصلوة
 الدين في وقت الصلوة اذا العلم بطلان على الذكر وهو من العلم بالصلوة في حاله من العلم بالصلوة
 المبرية للصلوة في حاله من العلم بالصلوة في حاله من العلم بالصلوة في حاله من العلم بالصلوة
 ولزوم من بوجوب التمسك بغيره من العلم بالصلوة في حاله من العلم بالصلوة في حاله من العلم بالصلوة
 من علم بظهوره القاء ويصل عريانه ولو علمه من العلم بالصلوة في حاله من العلم بالصلوة
 اعادوا انما هو الصلوة في سبب ما لا يمكن من التمسك بغيره من العلم بالصلوة في حاله من العلم بالصلوة
 المقبر فان سبب الصلوة في حاله من العلم بالصلوة في حاله من العلم بالصلوة في حاله من العلم بالصلوة
 في حاله من العلم بالصلوة في حاله من العلم بالصلوة في حاله من العلم بالصلوة في حاله من العلم بالصلوة
 التي هي على وقت لا يمكن من زعمه كذا في سبب ما لا يمكن من التمسك بغيره من العلم بالصلوة في حاله من العلم بالصلوة
 لذلك قيل بوجوب اعادة الصلوة على من صلى في مجلس من من صلى على من صلى على من صلى على من صلى
 في رواية الخليلي في سبب ما لا يمكن من التمسك بغيره من العلم بالصلوة في حاله من العلم بالصلوة في حاله من العلم بالصلوة
 في رواية على من صلى على من صلى على من صلى على من صلى على من صلى على من صلى على من صلى على من صلى
 على من صلى على من صلى على من صلى على من صلى على من صلى على من صلى على من صلى على من صلى على من صلى

وقال ابن ابي عمير بن جبير بن العلاء في تفسيره في قوله
 فخير من ذلك ان لا يكون في الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 ان يضر او اما ان يضر في الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 الشيخ في قوله ان لا يضر في الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 حقيقتا البواقي الى قوله وهل يضره الا شئ من الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 قال في صورت له من النجاسة في الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 الصلاة عليه ما يكون من الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 من غير ان يضر في الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 في رواية ابن ابي عمير بن جبير بن العلاء في قوله
 النجاسة الموضوعة في الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 انما يظهر مع بقائه على طهارة الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 حتى ولو لم يكن به ما يضره ولو قيل ان الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 احوالها وعلى السجدة فقال في قوله في الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 قال في رواية ابن ابي عمير بن جبير بن العلاء في قوله
 فاصح من ذلك ان لا يكون في الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 من ان الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 يكون النجاسة الموضوعة في الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 انما يظهر مع بقائه على طهارة الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر

الغزل عن موضع الغضه ونحوه بعيد بل هو اني يقول من لا يمس ان يمس
 القصر المقتض وانما ذلك عن موضع الغضه وهو انما في قوله ويكره
 لا يترك لحد حتى ينج على الاشبه اشاره الى قول الشيخ والموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 قبل الموضع وقال الموضع والعلامة بالكرهية وهو اني لان النجاسة سبب مقتضى في الطهارة
 فلا يخرج الى الدخول والاحتكاك الدخول في ما كان عليه من قبل ان يضر
 اتفاقا قوله وكذا في قوله من اني في الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 ذلك لرواية محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن عيسى بن ابي عمير بن جبير بن العلاء في قوله
 وسألت عن الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 وقال شيخ في ذلك في قوله في الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 اكثر الصحاح وقال ابن ابي عمير بن جبير بن العلاء في قوله
 يكون اشاره الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 الزيادة والرواية الفضل المقتضى لكونه في الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 محذور بالسنن محذور على الاستصحاب اما على مقتضى العقل القريب فلو لم يضر الموضع
 من الغسل فمما هو انما له العباب اولها وروايتها المذكورة في حديثنا بحث وهو انه بل يقتضي
 من انما له العباب اولها وروايتها المذكورة في حديثنا بحث وهو انه بل يقتضي
 لا يترك لحد حتى ينج على الاشبه اشاره الى قول الشيخ والموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر
 على الماء المخرج بالكرهية من ان محذور له وهو مقتضى العقل القريب فلو لم يضر الموضع
 نوع الفرج المذكور في قوله ومن الموضع الذي كان عليه من قبل ان يضر

على كماله في قوله تعالى **فما كان منكم** لم يؤت العلم بحسب الضيق بالشرع في قوله **فما كان**
 منكم وقت الضيق الى نصف الوقت لان **فما كان** في قوله **فما كان** في قوله **فما كان** منكم وقت
 الى حين وصوله الى نصف الوقت **فما كان** في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 بالظن طاعة المشقة قدر ان قدره الله الى المشقة في العشاء الى ان باب الغرض وما قيل
 الى السحر وقاصي العرايا والصباح او اتوقع الخطاه او مع انذاره للتحسين من كماله في قوله **فما كان**
 وبالظن كل من بعد عيب كناية الصلاه ويرد احصاها ويستحب ان **فما كان** في قوله **فما كان** منكم وقت
 دخول الوقت ثم تبين الوهم اعاد الا ان يدخل الوقت ولما يتم وفيه قوله
 الخبر الاول ان الشيخ والسيد ابن ابي عمير في رواية يعين من بلغ اذ اعلنت
 وانت ترى انك في وقت وطول قبل الوقت فدخلت في الصلاة وقد ابرزت عكسها
 ترى ما تظن وانما في قوله **فما كان** في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 او ما سلك في الوقت سببا والسبب لا يتقدم على العيب في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 في حجب وقت الصلاة وقوله **فما كان** في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 العمل على الظن عيب في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 فصار ذلك الصلاه وفيما نظر الى اوله فبان ان العمل بالظن عيب في قوله **فما كان** منكم وقت
 شغل الله به في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 وقيل في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 كلام الله فاما **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 اي علمه من انفسه فلو علم ان ذلك كماله في قوله **فما كان** منكم وقت
 علمه من انفسه فلو علم ان ذلك كماله في قوله **فما كان** منكم وقت

قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 بل هو ما فيه من كماله في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 الى اخره والظاهر ان كماله في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 رواية حوتيه من ثماره من قال قلت لابي بصير في قوله **فما كان** منكم وقت
 من بعده في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 والظاهر ان كماله في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 مبرر في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 صفت **قوله** في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 موبى سنا مسلمان الصلاه في حجب الكبرياء في قوله **فما كان** منكم وقت
 جوها ورواية ابن سلم عن احمد بن محمد بن عيسى في قوله **فما كان** منكم وقت
 لانما في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 سطحا وموجها في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 وابن ابي عمير في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 اوله لان المعلوم في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 فاما في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 من اجل ان قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 المراء بالمشقة في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 فاما في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت
 الشمالي وهو خمس في قوله **فما كان** منكم وقت الى حين وصوله الى نصف الوقت

[illegible]

منفس اذا اتفق في وقت فريضة حاضرة فاذا اتفق كسوف وفريضة
 يومية فاقسمه اربعة ان بيع الوقت لهما معا فخص على قيسا ما استبد
 به وهو خمس المص وصد عليه ذلك من كلامه في ابن ابي عمير في حديث عليه السلام
 لا فريضة لا فريضة على الاخر والوقت متع لهما شئ المكف انما وجب لهما ما لم يمتنع
 ما فوض لهما من ترك العباد اولى من فعلها واللازم لهما من طهارة المذبح وركعتين
 على اربعة ان الذي تيسر بينهما ان كان في وقت فريضة او في وقت فريضة
 ان فريضة او في وقت فريضة او في وقت فريضة او في وقت فريضة
 لما ورد من قطع الكسوف الصلاة في وقت فريضة او في وقت فريضة
 على التيسر وقت الصلاة في وقت فريضة او في وقت فريضة
 يستأنف الكسوف او في وقت فريضة او في وقت فريضة
 حيث قطع واختاره من شئ كل بعض الصلاة حتى على تقدير ان لا يأتي في بعض غيره
 للصلاة لان الصلاة لا يقطع الصلاة كما اذا سجد ووجاه الى ان يحسن فيها ما يجب
 في الصلاة اجماعا انما لا يتحقق الصلاة في وقت فريضة او في وقت فريضة
 تعذر عليه وجوب الصلاة والاربع فريضة الكسوف معص والاربع الى صلاة في وقت فريضة
 لا ضرورة ويقتضي هذه الاجابة الى ان لا يوجب الصلاة في وقت فريضة او في وقت فريضة
 والاربع فريضة او في وقت فريضة او في وقت فريضة
 مشروط بالضرورة وسوج في وقت فريضة او في وقت فريضة
 اذا اكسفت الشمس والقمر فراكب لا ضرورة على السبيل في وقت فريضة او في وقت فريضة
 عليه وروى عبد الله بن مسعود عن عمر بن الخطاب قال قلت لابي عبد الله في وقت فريضة او في وقت فريضة

اربع فريضة او في وقت فريضة او في وقت فريضة
 الجنازة والاربع فريضة او في وقت فريضة او في وقت فريضة
 من روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في وقت فريضة او في وقت فريضة
 على كل مسلم في قول من ذكره صاحب منسب السيد الصلوة على غير المؤمنين الا انهم
 وقال ابن سينا لا يجب الا على المقتضى الحق وقال النبي لا يجوز على النكاح غير المشهود
 استدل ابو النضر راية الا لثبوت فان فعل بعد الرابعة القوي على الاول القوي
 صدق على كل من روى خبره قوله صلى الله عليه وآله وسلم على من قال لا اله الا الله وقول من فعل على من
 من على القيد والمراد بالمسلم من ظهر الشايقين ولم يجد ما جبه من الدين ضرورة
 ممن بلغ ست سنين ولم يوجب المقتضى الا على الساج واوجبها ابن
 على المستعمل وقال الصديق لا يصح على من يفتي بالصلاة والفتوى على الاول لان
 الصلوة استظهرت وعادتها فاعلم ان يجب بالصلاة لا يتحقق ذلك في وقت فريضة او في وقت فريضة
 اولى من الاخ والاب وجميع القرابة اجماعا فلا وجه لخصيص الاخ فريضة
 انما خصه بالكرامة روى ابن سينا عن ابن سينا عن ابن سينا عن ابن سينا
 النجاشي مما يفتي بان ابن سينا روى عن ابن سينا عن ابن سينا عن ابن سينا
 عليه السلام في وقت فريضة او في وقت فريضة او في وقت فريضة
 يجب على المقتضى وقال النبي هو الحق بالتقديم والمشيور وما قاله للمصلا
 حق للوقت فيقدم من شاء وما ورد على الاستحباب لعموم واولى الارحام لو
 بعض ووقوف الامام عند وسط الرجل وصد المرأة هذا قول الاكثر
 من اصحابنا فقال في وقت فريضة او في وقت فريضة او في وقت فريضة

بن باري عيسى الصدوق كان الميت وامره اول المشهور الاول له رتبة حسب الترتيب
 عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم
 على استيعاب الرفع في الثلثة الاول واختلف في الباقي فقال من اراد ان يترجم
 في الكل وقال الشيخ في هذا الفصل في الاول والباقي جازي مع البصري الرفع في الباقي الاول
 له رتبة عياض بن ابراهيم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم
 فيصرف والفقوى على الرفع في الكل له رتبة حسب الرجع العربي عن من اراد ان يترجم
 على جازي في كل رتبة يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم
 اختصاصه بالرجحان في السالي بل هو اختصاص الاول بجميع الرجع العربي عن من اراد ان يترجم
 الدلالة على الرجحان في السالي بل هو اختصاص الاول بجميع الرجع العربي عن من اراد ان يترجم
 على الجواز الواحد من بين اثنين احدهما روي عن يحيى بن حماد عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم
 في رتبة جازي اقوم فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 له رتبة جازي اقوم فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 مع ان جازي اقوم فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 في الترتيب يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم
 وله رتبة جازي اقوم فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 على من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم
 عرفت هذا فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 مع انها دعاء واحد يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم
 وذلك بالذات في كل رتبة يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم

من مصلح

والكرهية جازي اقوم فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم
 وله رتبة جازي اقوم فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 جازي اقوم فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم
 ويحيط عليه وكذا روي عن جازي اقوم فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 مستان الاول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 مع ان فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 لذلك زمان الصدوق له رتبة جازي اقوم فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم
 وجعل رتبة جازي اقوم فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 السقي وهو مشروع في الكتاب قال الصدوق اقوم فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 صوم الناس ثلاثا ورواه عنه دعوة الصيام لا ترو وقال من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم
 الاثرين وقال الشيخ يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم
 واستصحاب الشيوخ والاطفال والفقراء من المسلمين خاصة اما الاصل
 اشد فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول فاقول
 عليه قال الشيخ يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم عن من اراد ان يترجم
 بذلك ومعنا اقله شهر رمضان الحرام سالي الاول المشهور من الاصحاب ارجو

عالمون بهذه الرواية ولكن الشيخ في هذا من ادريس قال لا يصار الى سب او اضرار
 بالعبارة الاولى في الحديث ما بين ما بين ما بين العبارتين وعلى هذا الذكر وجب
 ذلك بين الاصحاب لم يوجب العلم في محققه المص في المعتبر وجب التمسك به
 عقيب ما وجب الذكر والاحوط وجوبه ثم ان الله قال ان رد اليه يعني تخيير
 بينا الحبيب وسوسه لا مخرج من الشك والظن ان ذلك غير لازم بل ان يجوز
 مراد من قوله فيما على وجه الاشتراك والتمسك وقال فيها ما اذا الطهارة والاكس قابل
 فقال بعض الاصحاب بوجوبه في جميعها لا سيما في وجوبها في جميعها والاصح
 في غير هذا ذلك فالمسك والنجاسة في جميعها لا سيما في وجوبها في جميعها
 ما استثنى من ذلك صلاوة في حق النفس والحيوان والجماد والكسوف في بعض
 موارد وفي قضاء الغائت لعدم ما يظهر به توجدها في جميعها
 من قوله من غابت صلاته فليغتصبا او ذكرها وسوغها من ثواب صورته السريعة
 انما له شيخ في طهارة المص في ادريس من ان الغناء تابع للاداء لا ان الاداء
 شرط في صحة الصلوة لقوله لا يصح الا بغيره والظاهر في كل الاشارة الى انهم
 التكاليف بالمحال اذا لم يحجب الغناء وهو منسوب الى المغيره اشارة الى العلم
 وجعل المغيره وفي وجوب ترتب الغناء على الغناء من وجوب ترتب الغناء
 ان المغيره يجب ترتبها بها كما هو مشهور وكذا الغائت حينها على بعض اصحاب
 اصحابه وبه قال احمد في حديثه وقال الشافعي لا يجب في كل صلاة صوم يوم رمضان
 واما قوله من غابت صلاته فليغتصبا كما غابت ولا يضر في انما ترتب الغناء
 على ما يثبت في ترتب غات على المغيره قال في حجب غات وهو قول الشافعي واما ما

المصنف في هذا الحديث
 في وجوب ترتب الغناء
 على المغيره

وانما من يجب ترتب الغائت الواحدة لا غير فلو كان اكثر لم يجب من قول الله ما
 كان ما يوم او اكثر يجب ترتب غات يوم واحدة كانت او اكثر كما لو كان في يوم واحد
 وجب جميع او واحدة منها لا يصح لصحة الغرض في قضائه قال العلماء لا يجب في
 غطائه من قول ابن ابي عمير عن جده قال قلت لابي اسير في غصن فمنا ثمرة
 اكل من ثمره من غائت بصلوة فغضبه فقلت حينئذ يكره او قوله من اكل من ثمره بصلوة او
 سببا في غصن او ذكره في ذلك وقته وجب ولا يشترط فيه وقت غائته فحينئذ الذكر
 يكون غائته في وقت من على المص من الغائت ان يكون بين الذكر والغناء وجب بالذ
 اعم من ان يكون على الغناء وعلى التراجيح والاعمال لا والله في الغائت في جميعها ولا يكره
 متبعا ثم انما غائت من وجوبه ذلك جميع من الا انه يستجاب بتقديم الغائت في بعض
 المذاهب والجميع من الغائت من ان حال الغائت في الامانة الموت يجب المساواة
 بالغناء اطلاقا ومع هذا ما كان في الغائت في تقديمه استجاب تقديمه وان لم يكن
 كما استجاب تقديمه لطلاق قوله وساروا الى مغفرة من بكره حتى الى ما سبب لها
 وقضى ما غات مغفرا فقال بعض جمهور الذين في الغائت في السفر من قضائه في السفر
 يخبر في الايام الغائت من عدم انما يقتضيه رخصة لا غير وان قضى في الغائت في الغائت
 حالات الغائت يقتضيه على كذا وعلى قول من قوله غير غائت كما كان في كل حال
 على وجوب الغائت من قاضيه من يوم لا يحلها اصلها في الغائت وثلاثا او اوجابا
 في قول اكثر الاصحاب لان من غائت الغائت في كل وقت لا يرد وقال الشافعي في غائت من غائت
 قول الشيخ في وجوب غائت في الغائت في الغائت في الغائت في الغائت في الغائت في الغائت
 من زايه الى اخره ولا يمنع في ما غائت استثنى اما الاول فمقتضى الاصح

من اهل حصره فلا بد من جمل في حلقه صب بياض حتى يبيض في التقيير وان اراد غيره فهو
باطل لما قلناه ولا للمراة ذكر ولا لخنثى هذا خطا بط كل ما يمكن
ان يكون له اربعة ارجل وان لم يكن من كمين ان يكون رجل واذا اشاح الايدي فلا
سنا فوايد قدم المضي الى سن على اليمين لرواية ابن عيسى وخر من حصره من
الشيخان في الحصر وهو الاول لان العمل بالقدم اسم والرواية شروكة منع شيخ في
ان يامر العبد بالسير لرواية السكوني عن علي بن ابي حمزة في طرفة العبد وهو يعلم
عن عمر بن الخطاب ما رواه ابن ابي عمير وهو يقول انهما جروا وهو يقول علي بن كيسان
محيي بن ابي سلام او غيره مع وجوبها مع والافه وكروا لان المساجد فصل منع
الشيخ اما في الاجزاء من الارض والوجه جاز في الصلاة وهو رواية ثعلب بن يونس عن عمر بن
منع الشيخ ابن ابي عمير اما في المسافر في مختلف من الركعات والمحق جاز في
بجود بكرة اما لانه وان قال في تركه لم يلزمه في التقدمة والاختلاف في المظهر
منع التقيير اما في الاختلاف المظهر وجوز في التقدمة في التقيير وهو رواية ما يسمي اوده
والاول لا يجوز له ستة مطلقا لما تقدمه في انما ان يكون من الاستسنان في غير ذلك
فان قيل لا يجوز له ستة او غير مطلق فاما ان يكون من كلف التقدمة وتقدمه في
ايضا لا يجوز له ستة وان جاز له في كبريته جاز ان يمشي في ركعة الملتصقة
بشراطين ان لا يفعل فعل كشيء اخر خارجا عن العبادات ان يكون ذلك الموضع الذي يركع
فيه ركعة في صلاته اذ لا بد من كلفة بعد انقضاء الركوع لانه في انما
الحق والامام ركع اورك الركعة التي سنا ونحوه بعد رفع الامام ان وقع فاما ان يكون في الركعة
او بعده وعلى التقيير من كبريته وتقدمه لارك الركعة في الركعة الاولى وانما في الركعة الثانية الامر

ثم

ثم بعد ذلك ان كان قد سجده استقبل بصلوة الى سنانها لزيادة فعله في غير ذلك
وان لم يكن سجدة وقام على كبرية الاول واتم صلاته بها حكم عام في كل ركعة الا في ركعة
غيرها وعبارة الله تعالى على انه لا مضى من كمين اي من سجدة بعد ركعة وفيه
والتميز ما قلناه الرابع في صلوة الخوف الى قوله وهي معصومة من سجدة
جماعة وفراحي وهذا الخوف نقل في طعن بعض اصحابنا انه لا قصر في هذه الا في
قال في المبطلات انها تقصر جاز في ركعة اي واطلق قول ابن الجبيرة وهو
قال المصنف واخاره العلماء وهو المشهور وعليه التمسك ليدل قوله وما اضره في الارض
فليس عليه سجدة ان تقصر ومن الصلوة ان تقصر الآية وجب الاستدلال في طعن
التقصير على وصفيين السفر والخوف فاما ان يكون كل واحد منهما سببا مستقلا او لا
انما ان يكون السبب هو السبب او احد ما بشرط الآخر او كل باطل هذا الاول اما المصلحة
فطاهر واما بطلان الشك في فائدة سجدة في ركعة او التقصير في السفر والخوف وهو باطل
اجماعا والمطلبان الثالث فلا يستلزم التخرج من غير مرجع وتقدمه رواية زرارة عن
قال قلت لصلوة الخوف وصلوة السفر تقصران قال نعم وصلوة الخوف اي ان تقصر من
السفر والخوف فيه جاز ان يصلي اصله ذلك الرقاع لا في هذه المسئلة فائدة
شرائط هذه الصلوة اربعة كون العدة في غير ركعة قبلية ان يكون في العدة وقوة في
مجموعته ان يكون في السليمة كبرية فيكون ان يصير ركعة من ركعات ركعة العدة
وبل المروءة بالمقام من الشريعة وسجلات احوال الاشياء او العقيدة وسوسنة
منه لا تقي الثاني ان لا يحتاج الى اكثر من ركعتين في كيفية هذه الصلوة كما
الصفة رواية ان وطنا عبادتنا ان الركعتين في مطلق الصلوة قال بعض الشافعية

الضمير كل ما يشاء وعلى المرفق الحسين بن بابويه وسائر ائمة اهل البيت قائلوا بالكثر
 تصديق بزيادة واحدة والاولى الاول لان ابن عباس يفسر شرك من جازع ثم الضمير هو
 كان هو القوي لم يكن معارضاً للمختارين انما هو من غير ان يصدق الكثرة بالواحدة
 مستبعد عن خارج من كثره غير محصور في عدد يمكن ان يكون ارباً وارباً وارباً وارباً
 الاخرى اذا عرفت انما علم انه نظير القافية بين القولين في الوجوب الضمان اما الوجوب
 او يجب على المذهب الاول الرابع وعلى الثاني في ثلث اقسام الضمان فانه لو لم يثبت
 من ثمانية واحدة بل انما يجب على قول المرفق ثمانية او على قول الشيخ فليس الا
 بقدر ان لا يجب عليه ثمانية وانما ثمانية من ثمانية واحدة او بوجه اخر لو ثبت
 واحدة بل انما يجب على قول الشيخ فليس الا بوجه اخر لو ثبت واحدة بل انما يجب
 من ثمانية واحدة وسواء بقدر ثمانية من ثمانية واحدة او بوجه اخر لو ثبت واحدة
 ثمانية من ثمانية واحدة وسواء بقدر ثمانية من ثمانية واحدة او بوجه اخر لو ثبت
 لا تخط الثلث على ثمانية من ثمانية واحدة الزائدة شرط في تعيين الغرض لم يثبت
 خبراً من اجل الوجوب ولو ملك ما لا الاخر كان لا حول بالافراد في جميعها
 الكلام ما قبل لو ملك ما لا اخر من غير ثمانية لكان من له ما لا اخر ملك ما لا اخر
 في اثنائها لو لم يثبت ما لا اخر وسواء بطل لا تعلق له بالاول كمن يبيع ثمانية
 ايضا حول بالافراد ان يكون الشئ في غير ثمانية بطل من الاول بغير ثمانية ثانياً
 كما لو كانت ثمانية بغير ثمانية بغير ثمانية بغير ثمانية بغير ثمانية بغير ثمانية
 الاول لكن لا يجب ان يكون المملوك ثمانية واحدة حتى يتم الدارين لان النظر في ملكه من
 الثنتين واحدة عند تمام حله وانما في ذلك من الاحتياط كوجوب البيع وبيع المشتراة

فلما بقي على القول بالوجوب في الذمة لافي العين ولو لم يملك المضاف الى قولنا
 قصد المرفق انما هو الشئ في سبب الغيرة المرفق في قولنا المرفق بالمشروط بانما
 شرطه وقال في اذا قصد المرفق بالوجوب الزكوة الجذع من الضمان وهو
 ما لا حول له في المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة
 ولما في ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية
 السمت المقتدة لكل من وجب عليه من ارباً وارباً وارباً وارباً وارباً وارباً وارباً وارباً وارباً
 وكان ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية
 ويجوز ان يكون من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية
 انظر ان يكون من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية
 والقوى على الاصلية لا يجمع بين مقتضى في الملك ولا يفرق بين الجميع
 فيه ولا اعتبار بالخطه بوجه اخر حديث مروي عن النبي صلى الله عليه وآله في الخط في
 الملك او سواها وحسن ما فصرح على وجه تفسيره وقصد بذلك الرد على الشافعي حيث
 يعتبر الخطه وشرطه ما عده النجاشي والداودي والملاح والمطلب والحفل ووجوب الزكوة
 على المملوك في العتاق الواحدة تلك الشرط انما هو في اختلاف كما يجب على
 المالك الواحد بطل ما ذكره ان يقول انما هو في الحديث على الاحتجاج في المكان كما قاله لزم
 ان يجمع بين مال مالك واحد وانما هو في الحديث على الاحتجاج في المكان كما قاله لزم
 كما لا يخفى من المملوك زينة ماله وانما هو في الحديث على الاحتجاج في المكان كما قاله لزم
 عن اربعين فليس فيها صدقة لانها ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية
 فليس فيها صدقة لانها ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية من ثمانية

لما ان عرفت ان هذا الحديث مطابق لما يستلزمه اسم لفظة وجوب الزكاة الذي هو محل الفسخ لا في
 صدره اسم لفظة القول في ذكوة الذهب المضمنة الى قوله وفي قدما
 الضابط الاول من الذهب ايمان الله تعالى من دنياه ما يذهب في المشهور بين الاصحاب
 على ما عليه المشهور ورواها عن عدة من اصحابنا عن حماد بن عمار عن محمد بن ابي اعين عن
 ايضا ورواه عن حماد بن عمار عن محمد بن عمار عن محمد بن عمار عن محمد بن عمار عن محمد بن عمار
 بن مسلم بن يزيد بن جابر بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار
 الاول في المشهور ورواه عن عدة من اصحابنا عن حماد بن عمار عن محمد بن عمار عن محمد بن عمار
 وجوب ما في الزكاة وما انفقت عن حماد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار
 فحينئذ انما كان هذا المعنى من اصحابنا عن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار
 الضابط الثاني في الزكاة عن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار
 فحققة قد في الضابط هذا قول الشيخ ورواه عن حماد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار
 وخالف ابن ابي عمير في ذلك وقال اذا كان غايته حكم المال الغائب فما كان في
 الكوثر او الوعد او غيره فليس عليه الزكاة فيكون في الزكاة فيكون في الزكاة فيكون في الزكاة
 والجواب الفرق حاصل بين هذه القضية وبين ما فيها من تفاوت فلا يكون حكما تاما
 كما هو من ليس كذلك اذا كان حاضرا فانه لم يفسخ عن حكمه وبقائه عليه وعلى غيره
 وحيث قلنا يتوقف عن المالك حال الغيب لا يجب على المالك ان يتركه لو كان حاضرا
 بعد ذلك فانه المقتضى يجب بان يتركه القول في ذكوة الفضة الى قوله
 حصة او سبق الوعد بالذكاة من مائة الى مائة من الفضة او غيرها من الفضة او غيرها
 والاصل في كل ما يتركه او لا يتركه او لا يتركه او لا يتركه او لا يتركه او لا يتركه او لا يتركه

قد انضاب لفظه الى ان يتركه او لا يتركه او لا يتركه او لا يتركه او لا يتركه او لا يتركه او لا يتركه
 الفضة وهم واما ما قيل في ان الضابط في حصة الزكاة من الفضة او غيرها من الفضة او غيرها
 شغل فاعلم ان يكون الذهب نصف حصة شغل ويتعلق به الزكاة عنه
 نتيجة حصة او شعيرا او شعرا او شعرا او شعرا او شعرا او شعرا او شعرا او شعرا او شعرا
 المصنف ولم يتركه فاعلم ان يكون الذهب نصف حصة شغل ويتعلق به الزكاة عنه
 انما الضابط وهو ان يتركه او لا يتركه او لا يتركه او لا يتركه او لا يتركه او لا يتركه او لا يتركه
 اهل الفضة لا يعرف ويدل على ذلك قول صاحب الصحاح الشرح لفظه في حصة شغل ثم
 ثم لم يتركه ثم لم يتركه ثم لم يتركه ثم لم يتركه ثم لم يتركه ثم لم يتركه ثم لم يتركه
 ليست من ذلك الشيء الا ان كانت الفضة قد اكلت من الفضة او غيرها من الفضة او غيرها
 يكون من ذلك الشيء الا ان كانت الفضة قد اكلت من الفضة او غيرها من الفضة او غيرها
 التمر في الزكاة واما ما قيل في ان الضابط في حصة الزكاة من الفضة او غيرها من الفضة او غيرها
 ان الضابط في حصة الزكاة من الفضة او غيرها من الفضة او غيرها من الفضة او غيرها من الفضة او غيرها
 اسم التمر في حصة الزكاة من الفضة او غيرها من الفضة او غيرها من الفضة او غيرها من الفضة او غيرها
 قول المصنف ان يكون الوجوب على الباع والضمان حاصل او عدا او عدا او عدا او عدا او عدا او عدا
 عمر والبعل والعدي واحد وهو ما سبقه السماء وقال الاصمعي العدي
 سبقه السماء والبعل يشرب بعروقه من غير سقي ولا سقا وسقا فاعلم ان يكون
 ان الزكاة اذا كان حاضرا فانه لم يفسخ عن حكمه وبقائه عليه وعلى غيره
 وبشبهها احبب ان لا يتركه ان الفضة او غيرها من الفضة او غيرها من الفضة او غيرها من الفضة او غيرها
 فاعلم ان يكون الوجوب على الباع والضمان حاصل او عدا او عدا او عدا او عدا او عدا او عدا

الرسيل والضعيف والكره عار تجسم يدل على ان الرسيل هو الضعيف او ان الضعيف
 قسم منه والثاني في مظهر مروج يكون الفرق بينهما فاعل من بعض العضلات ان الضعيف
 عليك بخلاف الرسيل ومثله كان في اعتبار السفر لغيره شريطة ايجاد مخرجها و
 يقول الضعيف ان كان خطابه في سبيله اعطى وان لم يكن سقطا به فخرج من وراء
 الفتح لاستحقاقه الى ان يكون تيسره او ساقاؤه قال ابن الجنيب المسمى بغيره داخل في
 ابن رسيل وليس شئ بل هو المختار لا يخفى وكذلك قال ابن الجنيب لا يدخل المسافر
 سبيل ابل انا واجبا او مندوبا ونحوه في ما هو الحق لا يمنع ان العاصي سفره قال
 شيخ لوني عشره خرج من ابن رسيل ومنع ذلك ثم قصره وسفر ابن الرسيل والعلامة
 وهو الحق ولا يلزم من انقضاء موجب السفر انقضاء السفر لوصف ابن رسيل ما انه
 في غير سفره استعد له فاعاد في الشارح وقال في ان السبيل لا يملكه الا
 من السفر وهو باق وهو المنع والادراك يستحق كل مسافر وليس نعم السفر فاعاد وعلى القول
 بعيد القاصد لانقضاء العدة ليعمل قوله في الماتية ووجهي التفت وقال في كنف البينة
 وفي نظر ان تحكيم البينة امر اربابه اذ عرفت في كنف ماله وفي صرحها الى المتصفح
 مع عدم الفارق قد وادى شبهه المجمع من ان لا يلزم من اذ الاعيان البصيرة
 وموضع عمن ولو لم يكن عليهم حكم انما هو منقضاء اهل الولاية ومن عموم قوله على كل
 حرا اخرجوا كذا في قوله ان صاحب بيتي ابي في القول فاعاد في رواية يعقوب بن يعقوب بن
 لم يجره من ان ينصب الاشياء لغيره لا جماع الاما عليه على انما ليس من خالفهم ولا حكام
 على اعادة الخلف كونه لو استعبر من غير تفصيل والعدل لا ينفذ اعتبارها
 قوم وهو احوط واقتصر اخرون على مجازية الكبار في بيت اقول اعتراف العادة

مطلقا وهو قول الشافعي وابن عمر وابن ابي ريس ولما يقبل القول في السفر فشرطه
 له رواية داود بن مسعود قد منع شارب الظم ولا قابل بالفرق قول ابن الجنيب اعتبار
 احبته ان الكبار عدمه حيث بار ما مطلقا وهو قول ابن باويه واخاره العلامة
 لعدم الآية وقوله اعطى من وقعت في قلبه له وعلى كل كبره احوط اخرج من عدا
 اهل الاعانة والصحف حتى الباقى داخل ما تقدم من قول من تصديقه بكم انما هو
 اهل الولاية والضعيف ان الضعيف كذلك مما تقرر في الاصل من ان العمل ليس بجزء
 من الايمان بختم لا شك ان اعتبارنا احوط كقول المصنفه وما في فاسد بصرف في
 تجميعه فان منع هذا الى انما من بعده فما في جهة سائفة يخرج من اعطى لان ما اعطى
 الاول اعانته في نفسه ولو قصر النفس عن كفايتها الى قوله وقيل لا
 تجاوز قد انصرف في التايل بالشيخ كمن في كونه غير ما شئ لانه العزم وكل كونه
 غير ما شئ الى كمال ما شئ الامتداد الضرورة لا جماع الاحصاء وكل لا يباح الا بعد الضرورة
 تقتصر فيه على سبب الركن للما جماع الصفا والمعد والعلامة جازا الا انه مطلقا لا يباح له
 الزكوة وكل من ارجع له هذا الزكوة لم يقيد بضروره اما الاما على ان لا يفرض حال الضرورة
 واما انما سبب فلقول من ارجع له احوط فاعاد ويحكم ان يحجب بان يذاني غير الاما
 الاما شئ خرج عن هذا الاطلاق بما تقدم من الدلالة لومات العهد
 المباح بالزكوة ولا دارت له وركه ارباب الزكوة وفيه وجه
 هذا الجود الاول قول الشيخين وابن باويه لانه شئ بل لم يكن ذلكا ولا هو
 رواية سبب بن زماره وبما قال ابن ابي ريس في قوله لانه سبب لانه لا عليه وكل
 كان كذلك فقول ما تم قيس في الاول نظر لا حسم لم عليه بعد عدم دفعه اليهم وكذا

كذا انشأ في لامة في معانيه النص مع اننا نضع حكمهم وينبغي ان يصارح
 ان رتب على الملك والشخصية تفصيل حسن بل والافق من موافق ان اشترى بعد
 المستحق برتبة ارباب الزكاة لانه يكون ضرره في حق الفقراء وتصل عليه الزكاة المستحقة
 بذلك يكون تسليط المكلف على الشراء وجوبه للولاء لهم وان كان ثمة ودين
 سهم الرقاب كما هو تحت شدة وشد الامام لانه لم يشتر بالعم والعلم به ترتف في
 في نفسه وانما في ارشاده وقواصة في سره اقل ما يلحق الفقير بما يجب في الشاغل
 والاول الاظهر الاول في الشاغل ان صاحب ذلك قال لمعه عتبه
 ابن ابي داود عن عمر بن الخطاب في قول ابن عباس في رواية محمد بن ابي ابراهيم في الصحيحين
 واما السيد وابن ابراهيم فلم يثبتوا شيئا وهو مذنب في الخلف في الفقه واما
 في الكثرة والذكوات فقد وجدوا في ما ذكره وهو شارعا في الفقه الحديث النبوي
 خير الصدقة العتق عن نفسه تفسيره بها حتى غنى على المصدق عليه الاستدلال
 والتفسير الاخر ان غنى على المصدق كذا في الصدقة وتجميع ما يملك ويؤيد بالاد
 قول في مواردها عتقت فاعنه اذا قبض الامام الصدقة دعيا
 لصاحبها استجابا على الاظهر قال فيجب وفيه يستحب وثا
 الخلاف قوله رسول عليه السلام ان لا تشرك في امره حقيقة في الوجوب فذلك اقل في المص
 المعبر وعطفه على الواجب وهو ضرورة تعديله بالظلمة بقوله ان يملك ما يمكن يجمع
 خشيته بالعلم في تحلفه الذنب لا يصل في ارشاده والوجوب ثمة على تعين
 لفظ الصلوة تجوز في ذلك الصورة الامر وقوله لا تشرك على اني اقول على اني اقول
 لما تده صدقة وقيل بل قول الله تعالى لا تشرك في امره حقيقة بل ذلك فيما تجوز

ذلك لان الصلوة لغة الدعاء والصلوة على النفل يقطع مع غيبة الا
 سهم السعادة والمؤلفة وقيل يقطع مع السبل وعلى اقلنا
 لا يقطع منها فانه حيث ان الشاغل في الامام لانه الصدقة فاذ اوفى غنية
 الامام لم يكن للمساكين حقيقة تمتنع بطلبها وفيه نظر لان لو فرضنا امكان
 المجتهد ساعيا كان ما نحتاج حثه لانه يكون حثه ساقطا قال في المقبرة الفاسية عاظم
 المؤلفة وانه لم يقطع على النبي في مكان عتبه الى حين وفاته وانما نسخ عتبه حيث ان
 الامام فانما عتبه كغيره ايضا باق لان الغرض منه حاصل زمان الامام في
 حال الغيبة فان قلنا بقوله الفقير يكون باق اذ اوفى من امكان انفاة المجتهد
 الى بل القسم الرابع وقدر لم يثبت من الصدقة واما اذ اوفى من الشيخ او
 من الامام في السببية وهو ان المؤلفة لم يملك في ذلك فلا شك في سقوطه حال الشيخ
 سهم سبل حال الغيبة اذ لا جوارح وعلى ما قد من التفسير فكل ما في وسط امر او
 كان التخصيص باحد الامم انما جاز انهم ثبت حال الظهور حال الغيبة وحججه يعرف
 الى الاربعه الاخرى والى احد في حال الظهور فلا يجوز ان يثبت حال الظهور في الغيبة
 فمن الكفاية فيما لو قلنا بوجوب العتق او مع قصد الافضلية القسم الثاني في
 زكاة العتق لا قوله العتق في طه هو من ملك احد المصلي الزكاة
 قال الغيبة من لا تحمل له الزكاة ومالك في ذلك وجوب الكفاية مما منع من اخذ العتق
 من عتقت له فلا يحمل عليه ومن حيث لا تحمل وهي من جميع الاصل
 قسوة او طاله او فيه قولان انما تسعة من الكل وهو اطلاق اكثر الاصحاب
 الا جاز لانه امرط وتبين ان الزكاة بعد توفيقه ورواية عبد الله بن المغيرة في الصحيح

عن من يخرجه بانها يتيمين كون الاقطر صاعا والا قطر من اللبن والما يخرج منه
 الى الصاع فاللبن واشاره في المعتبر قول الشيخ في نه من اللبن اربعة واصلق
 في يد وقيده بالمد في قال ابن ادريس ان الصاع ثلثة ارطال بالبعد اذ في
 بالمد في الى اللبن ثمانية ستة بالبعد اذ في اربعة بالمد في وقد تقدم في الرجل في الصاع
 ح بالعدا في اما العن ثمانية واربعة ح ما و ثمانية واربعة عشر مثالا ولا تقدير
 في الغوص الواجب قال الشيخ في بقدره درهم فقال جماعة اربعة واربعة
 فقه والمحق ما قاله المصنف عجب عند حلاله شواله قاله الشيخ وابن ادر
 وقال المصنف التقي والقاضي وسلاار وابن زهر عجب طلع الفجر والاول احولا ثمانية
 زكوة الفطرة عجب عن الخليفة ويجوز تقديرها في شهر رمضان
 ولومن اوله هكذا اطلق كثير من الاصحاب لوجود ذلك في ما
 صحيحه والاول انه على وجه الفرض كما صرح به التقي وابن ادريس لانها عبادة
 رقية فلا تقدم على وقتها لا سيما تقدم السبب على سببه الرواية المحمودة
 على قرض وهي قبل صلوة العيد والفضل وبعد ما صحت
 وقبل عجب القضاء وهو احوط الاول قول ابن ابي بويره والتقي والقاضي وابن زهر
 وحسنه المصنف في المعبر والمراد بقصد قبل الزوال لان الصلوة لا تقضي الا
 بالوقت وهو الزوال فحجب قبل ابن عباس في قبل الصلوة زكوة مقبولة وعجب
 الصلوة قد من صدقات ومن طرقه رواية يمين عن حماد بن كان عجا
 يخرج في الصدقة والتفصيل قاطع لمشركه في التسمية بالزكوة لا في الوجوب والله
 وكثرة الثواب فان العبادة في وقتها اكثر ثوابا في سائر اوقات ومنه بل يحجب القضاء

ابن

او كونه

او يكون او ارض ابن ادريس على والا قرب الاول يتيمين وقتها وقد فرض
 خروجه فحجب القضاء ولانما يتيمين عجب اخروفت الصلوة ولم يحجب عن
 بلغ او اسلم الزوال اذ اعطيا والآخر التسليم لعذر ولم يتيمين المراد
 بالغزل عيب سنان في مال خاص باليتيم لو قدما وتحتل شراطه كونه بقدر ما اود
 فلم يمين الصاع في القضاء يمكن كونه خروفاً لمحقق بقا الشراك في مال حصصا
 لو لم تكن الا الصاعين ولانه لو كان كلف التسوية في جميع ماله وهو مخالف لعرف
 الغزل وطاهر كرام المصنف والعلامة ان الذي تقدم مع عدم الغزل والله لا تكلم
 في الوجوب مع الغزل وقال شيخنا الشهيد حاسط البان بوجه تخصيص ثلث العبادات
 لا سيما على ما ذكرناه كتاب الحسن الى قوله عجب في
 غنائم دار الحرب ذكر ان محل وجوبه ستة اقسام غنائم دار الحرب
 وهي كل ما غنم بالقبلة والقبلة من دار الحرب سواء كان الماسي او ارضون او ما عداهما
 يصح تملكه المعادن والمراد به ما استخرج من الارض سواء كان منطوقا او ما عداها
 الغنم هو كل ما يخرج بالغنم من البحر حاصل الفروع المكتبات من التجارة والصناعة
 والزراعة وزاد الصلح ما ملك بارت وصدقه وسبب وسفاح ابن ادريس وغيره لا
 البراءة وكذلك زوال الشيخ العقل الماخوذ من الجبال واشاره ابن ادريس والعلامة
 في مقتضى وجوبه وكذلك شير خلد واما له قول في التسمية ارض النمر
 او اشترى من سلم ولم يملكه اكثر من الاصحاب وذكره الشيخ واباه وادناه
 ابن ادريس وحكاها المصنف عن الغني وقال الظاهر ان المراد ارض المرزعة المكنة
 كل مال حلال احتلته حرام وتقسيم مسايله اربعة ان

الروايات

يعلم المالك والمقدار في صلبه لا يغير ان يعلم المالك لا الله تعالى ان يعلم
 الله تعالى المالك فيصير به لا يعلمه معا وهو المالك الكثر فكم يذكر الله تعالى
 الا كما هو في كتابه لا يرد في المعدن والمعاد بالكثر كل ان خرجت الارض فيقال ان الكثر
 ايضا في كتابه لا يرد في المعدن والمعاد بالكثر كل ان خرجت الارض فيقال ان الكثر
 صلبه لا يغير في كتابه لا يرد في المعدن والمعاد بالكثر كل ان خرجت الارض فيقال ان الكثر
 ويكون للمعدن والمعاد بالكثر كل ان خرجت الارض فيقال ان الكثر
 او ليس سلطان مسلم كثر في الارض لا يرد في المعدن والمعاد بالكثر كل ان خرجت الارض فيقال ان الكثر
 في فخره وتعبه لا يرد في المعدن والمعاد بالكثر كل ان خرجت الارض فيقال ان الكثر
 والمعدن والمعاد بالكثر كل ان خرجت الارض فيقال ان الكثر
 سطحة ويمكن ان يخرج بها قوله في فخره وتعبه لا يرد في المعدن والمعاد بالكثر كل ان خرجت الارض فيقال ان الكثر
 المسلم ولا يجب في الكفر الى قوله عن مؤنة السنة ما عداها في الاربع
 مما تقدم له من انصاب ونحوه لما انصاب عند الكثر الكثر ذكره الله تعالى في كتابه
 قوله لا يسر شيئا دون خمسة اوراق من الورق صدقة وليس فيه دون خمسة اوراق من الورق
 صدقة المعدن قال في لا يجب فيه شيء حتى يبلغ عشرين دراهما وانما هذه العدا
 وستة دراهم رواية احمد بن محمد بن ابي نصر الزبيري عن محمد بن وهب قال التقى في طيعة بني مروان
 المقيموه المرتضى وابن زهره وسلا رواه ابن الجبيرة والحن الغرض اتفاق الانصاب على
 احتسابها بما ذكره كانت رواية محمد بن علي بن ابي عبد الله عن طاعة الارباح
 بعد مؤنة السنة ولما كان في النصف من غير امر الله تعالى في النصف فلو صرف حسب عليه

ولو قرح في وقسم ستة اقسام على الاكثر كما ذكره الله تعالى في كتابه
 الروايات من رواية القصار وروى عن غيرهما وروى عن غيرهما وروى عن غيرهما
 روى عن ابن عبد الله في الصحيح عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 رسول الله صلى الله عليه وآله في قوله تعالى ان يخرج من كل امة رجل يعلم في سنة
 وروى عن المشهور عن احمد بن حنبل في قوله تعالى ان يخرج من كل امة رجل يعلم في سنة
 ونقل المرتضى عن بعض الصحابة والاطباء ان النبي صلى الله عليه وآله قال في قوله تعالى ان يخرج من كل امة رجل يعلم في سنة
 من بين ثمانية من النبي صلى الله عليه وآله في قوله تعالى ان يخرج من كل امة رجل يعلم في سنة
 عبد المطلب بن هاشم بن عبد المطلب في قوله تعالى ان يخرج من كل امة رجل يعلم في سنة
 يعرف الى في المسلمين من محمد ومكين وابن سبيل في قوله تعالى ان يخرج من كل امة رجل يعلم في سنة
 في الرسالة العبرية وما ذكرناه اولها وروى عن المرتضى في قوله تعالى ان يخرج من كل امة رجل يعلم في سنة
 حمل الحسن عليه السلام سبيل ما يخرجه في قوله تعالى ان يخرج من كل امة رجل يعلم في سنة
 كما تقدم في فضل له وان اخذ في قوله تعالى ان يخرج من كل امة رجل يعلم في سنة
 طمعه وقال ابن ابي عمير في من اخذ في قوله تعالى ان يخرج من كل امة رجل يعلم في سنة
 لهم فلم يخرجوا ولا لقوله لا يكل الا من علم الا من علم الا من علم الا من علم الا من علم الا من علم
 اسباب النقص في قوله تعالى ان يخرج من كل امة رجل يعلم في سنة
 التقدير بان النقص في قوله تعالى ان يخرج من كل امة رجل يعلم في سنة
 مطلقا بل لا يصلح الا في قوله تعالى ان يخرج من كل امة رجل يعلم في سنة
 وعن بابنا في قوله تعالى ان يخرج من كل امة رجل يعلم في سنة
 كل من قسمه في الكفاية وان راو عن صاحب الامر فنفق مع عدم وجوب النقص

شهر

جفتهم على بعض من كان يثق به ليس لاي دليل استحقاق بل لبيان المستحقين كما
 انكره واما قوله ان الرواية الاولى هي قوله السؤل ان فيه مسنداً لما تقول انما هو بيان
 جعل الاصحاب وفقاً للفضل وفي استحقاق من يختص بالام والاعمال
 الاستحقاق قول المتن في قوله محسنين من بعده ان اعلان ما قاما او قلوا او لا
 في الاصل في الحقيقة وقال الشيخ واما ما رواه ابن ادریس بعد قوله هو او غيره كما
 ورواه جابر بن سمير عن محمد بن كنانة عن ابيه عن ابي بصير عن ابي بصير فان
 الصادق عليه السلام لم يسمع من شيء وهل يجوز ان يحق به طاعة
 حتى لو احدث فيه تردد فيثبوت من ان طاعة الامام في الامور التي لا تتعلق بالاعتقاد
 ولهذا قال الشيخ لا يخفى فرقا بينهم دون سائر من يدعي الامامة في الامور التي لا تتعلق
 قال في ذلك الامام من حيث نظر الرواية لا يدل على تخصيص بل على بطلانها
 وموجب الاتفاق في تخصيص الامام من حيث النظر في الامور التي لا تتعلق بالاعتقاد
 ابن ادریس واعتبر الفرق في التبع وجعل ذلك ان الحسن بن محمد بن فضال
 جازع المصنف ولانه يجوز الزكوة على ابي العباس وقال الشيخ لا يوجب العموم الامامة
 بل يوجب ائمة الاقسام على ما جاز في ابراهمه فدل تحت المسكين قد ابراهمه للاقسام به
 ولذلك قد بعد عدم الكفاية في وجود المال وانما قد وفي حيث بان ان اردت
 انما كان في اختصاصه لما هو في ارضه واما ما عداه فخص به من اطلاق الخبر ان
 الامام من غير تفصيل من ائمة الامامة وحصول الفقيه من ائمة الامامة وهو استحقاق الامامة
 لئلا يفتقر في الامانة من ائمة الامامة قال في هذا انما يفسر فيما شرع له سواء كان والرا
 تركه يمكن ان يتولى من الواحدة والى الموت والنجاة وقيل اذا اقره اقوم بعين

في رواية اخرى ان
 من ائمة الامامة
 ما عدا ما عداه
 اختصاصه بالاعتقاد

اذنه فخصه له والرواية قد طوعه القائل بالائتلاف واما عم الرواية
 العباس الوراني عن رجل من بني شيبويه عن الاصحاب في علم عليا
 وفي حال الغيبة لا باس بالمناجاة والحق الشيخ المسكين والاصحاب من الطي من
 التصرف في ائمة مطلقا ويجوز انما التصرف في ائمة مطلقا مطلقا وفي الحديث
 بائنيكم والحق الشيخ المسكين لا يوجب له الامانة من مكرم عن محمد بن ابي
 وقد قال لعل في الخبر وجعل الرجل ليس لك ان يعرض للطريق انما لك
 فاما انما سببا واما انما سببا واما انما سببا واما انما سببا واما انما سببا
 منهم والعاية والليت منهم اطلق ما يؤولهم الى يوم القيمة وهو مطلق اما وانه لا يملك
 لمن ائمة له ولا ذلك في رواية سمع من عبد الملك عن محمد بن ابي
 في ابي شيعة من الاثرين فخصه فيه محمل طاعة ذلك الى ان يقوم قائما والمصنف
 كما في سبب ضعف قول الشيخ نظر الى ائمة مطلقا التصرف في مال الغير والى قول محمد
 وقد سأل بعض واية الاذن في الطمس ان الطمس هو ما على دينه وعلى حسب ما وعلى
 سواها سببا واما تلك ونسري من اخواننا ممن يخاف سطوته فلا تردوه عنا ولا تخبروا
 اخفيكم وعاما ما قد علمت فان اخراجهم فخرج رزقكم ويخصفونكم وما تمهدون
 لانفسكم يوم فاقتموكم والمسلم من ائمة ائمة بما عداه ليس المسلم من اجاب الله
 وخالف بائنيكم السلام والعلامة لا شبيهة اخرا اما حسب اليه الشيخ عثمان الشهيد في
 تفصيل هذه المسئلة اما المسئلة في الامانة المسئلة التي سبها اطلاق ولا يجب اخراج
 خصها وليس من باب التخصيص بل متبني لخصه والبيع ومن الامام كذلك هو الوفاء
 تستثنى من الامانة واما المسئلة في الامانة من الراضي ومن الامانة

فخرج

ان لم يكن في ذلك شيء كونه مخطئا فغيره صوم به تعريف وروى ان المخطئ من
 من مخطئ وقت معرفته على معرفة الصوم فاذن الصديق يعرفه انما هو كذا وكذا التعريفات
 في هذا الباب بنظره فيه ويمكن في رمضان منية القربة وعين الفتنة
 الى المعين بما سئل ان رمضان كفي فيه القربة وهو متفق عليه عند
 لكن في تفسيره القربة باختلاف قال الشيخ موان في تفسيره على انه متفرقا الى اربعة
 اعم من غير ان يعرض فيه آخر من رمضان او وجوب او غيره وبه فسر المصنف
 والمعتبر وقال ابن ابراهيم بن ابي ان نوى الله صوم واجبا متقربا الى الله فزاد وجوب
 واختاره العلامة وترجع الاول فان الاحتفاء بالقربة دون التعيين ان كان كونه زمانا
 لا يقع فيه منه وجب ان الاحتفاء به ذلك فلا بد من ذكره مع انه لم يذكر سوى الاول
 فيلزم من الترجيح من غير مرجح انه كونه زمانا لم يقل الاحتفاء في ويمكن ان ترجح
 الثاني بان الغرض من السنبة التميز وذلك لا يحصل بغير القربة بل لا بد من وقوعه في
 واجب كما اذا قدم على الزوال ابي من رمضان ان حجب رمضان مطلقا
 فيعبر الى المعين وهذا ما لم يعرف فيه خلافا ايضا وسئل عليه بان الزمان
 لا نوع متفق به فلا بد من تميزه بما يقصد اليه شخصا بصفاته الى انه لا يميز بالمصنف
 غيره مما يتبين بان الزمان على المعين كونه خيرا والصفاء وفي ذلك والمعين
 انه وروى في آية بل كفي فيه القربة اعم لا يختص به من مساواة له رمضان وهو عدم
 بوزن وقوعه صوم آخر في ذلك الزمان ثم عاين تحقيق الوجه وبهذا اختاره ابن ابراهيم
 ناقلا عن القرطبي ومن انه لو لا السنبة كان يجوز ان يقع فيه غيره بخلاف رمضان
 وبهذا اختاره الشيخ والعلامة والمصنف في مع الشبهة في ورع وموالاة القوى

ان لم يكن في ذلك شيء كونه مخطئا فغيره صوم به تعريف وروى ان المخطئ من
 من مخطئ وقت معرفته على معرفة الصوم فاذن الصديق يعرفه انما هو كذا وكذا التعريفات
 في هذا الباب بنظره فيه ويمكن في رمضان منية القربة وعين الفتنة
 الى المعين بما سئل ان رمضان كفي فيه القربة وهو متفق عليه عند
 لكن في تفسيره القربة باختلاف قال الشيخ موان في تفسيره على انه متفرقا الى اربعة
 اعم من غير ان يعرض فيه آخر من رمضان او وجوب او غيره وبه فسر المصنف
 والمعتبر وقال ابن ابراهيم بن ابي ان نوى الله صوم واجبا متقربا الى الله فزاد وجوب
 واختاره العلامة وترجع الاول فان الاحتفاء بالقربة دون التعيين ان كان كونه زمانا
 لا يقع فيه منه وجب ان الاحتفاء به ذلك فلا بد من ذكره مع انه لم يذكر سوى الاول
 فيلزم من الترجيح من غير مرجح انه كونه زمانا لم يقل الاحتفاء في ويمكن ان ترجح
 الثاني بان الغرض من السنبة التميز وذلك لا يحصل بغير القربة بل لا بد من وقوعه في
 واجب كما اذا قدم على الزوال ابي من رمضان ان حجب رمضان مطلقا
 فيعبر الى المعين وهذا ما لم يعرف فيه خلافا ايضا وسئل عليه بان الزمان
 لا نوع متفق به فلا بد من تميزه بما يقصد اليه شخصا بصفاته الى انه لا يميز بالمصنف
 غيره مما يتبين بان الزمان على المعين كونه خيرا والصفاء وفي ذلك والمعين
 انه وروى في آية بل كفي فيه القربة اعم لا يختص به من مساواة له رمضان وهو عدم
 بوزن وقوعه صوم آخر في ذلك الزمان ثم عاين تحقيق الوجه وبهذا اختاره ابن ابراهيم
 ناقلا عن القرطبي ومن انه لو لا السنبة كان يجوز ان يقع فيه غيره بخلاف رمضان
 وبهذا اختاره الشيخ والعلامة والمصنف في مع الشبهة في ورع وموالاة القوى

والترتيب في الذكر لا يقتضي الترتيب في الحكم وفي رواية يجب على الاخطار بالبحر
 كفان الجميع فيه رواه الصدوق في عبد السلام الهروي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 روى عن ابلك من جامع في شهر رمضان او اخطر فيه ثلث كفارات روى عن ابن ابي عمير
 واحدة منها في الخبرين فانه قال بها جميعا فمضى جامع الرجل حراما او اخطر على اطلاق فليكن
 وروى في كفاية عن حماد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في كفارة واحدة
 قال الصدوق في الفقه في ذلك لو جرد ذلك في سلاسل الحسين لا يسن في كفارة واحدة
 من العصرى وفي رواية اخرى في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 في ما روى في رواية سماع الدلالة على وجوب الثلث بطلان ما روى في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 شي محرم وان لم يجرى حرما او اذ عرفت فافهم انما في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 او طيبا او غيره ذلك لا يقتضي ان يكون في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 العارية في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 ذلك انما في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 كما في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 استبعد والاحتياط على وجوب ان يكون في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 واما ما في العمل هنا في مسائل اجبت نام ما في العمل حتى يطهر الفجر
 عليه السلام ما سألته براهة الفقه ورواه محمد بن عمار اجبت ونام ما في العمل حتى يطهر
 ونام حتى يصبح كان عليه الصلاة والسلام في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 ثالث ونام حتى يصبح قال شيخنا عليه الصلاة والسلام في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 في العمل في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة

ان تعدد وجوب القضاء والكفارة نقل من رواية عن جعفر بن محمد عن بعض اصحابه عن بعض اصحابه
 وسال الشيخ في كتابه عن ابن ابي عمير المشهور بانه وجب القضاء وهو قول شيخنا
 الحسن والقاضي والفقهاء في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 فلا شيء عليه في صلاة الصلوة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 انه لا قضاء في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 شيخنا عليه الصلاة والسلام في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 ابن ابي عمير في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 ذلك في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 صوم مطهر في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 فانما ان يكون من كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 حصل انما في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 فاعلم السبب وان لم يكن من كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 وان كان في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 خاتم الامام وهل يتكرر في اليوم الواحد قبل فقه والاشد لا يتكرر
 سألته عن سبب اختلاف في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 وهو خلاف ما في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 شيخنا عليه الصلاة والسلام في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 يتكرر في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة
 وهو في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة في كفارة واحدة

اول من عرف قولهم ليس من البر الصيام في السفر لقول عمر بن الخطاب في رواية يروونها عن علي بن ابي طالب
 يحل له الصوم في السفر فيصير كان او غيره والصوم في السفر خصية واما المنع وخصه
 المنع انما ثبت في يوم الحجة والاربعاء والجمعة والطهارة عند السفر من جهة واحد الى واحد
 وقال الشيخ في كونه مطلقا ورواه في حواشي وقال انما يوجب الصوم في السفر مطلقا ولا
 يوجب انما ثبت انما يوجب الصوم في السفر في المساجد الا في رابعة واختار ابن ابي
 والفتاوى والعلماء الكرام مطلقا لظهور الروايات المعتبرة في الصوم في السفر في ذلك
 فيكون وجوبه مطلقا في كل حال الى الكرامة في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
 كقول من حين فخطبه رمضان بعد ان كان في شعبان في السفر في كل حال في كل حال
 فقال شعبان في ان شئت صمت وان شئت لا وشهر رمضان في كل حال في كل حال
 الا في ربيع الاول في حالته الى قول قيل قبل الواحد احتياطا
 للصوم في الاضداد في ثبوت مع احد الامور الثلاثة الشائع بحيث من شئت
 رايته ولا يشترط فيه احد الامور الثلاثة المذكورة مضي ثلثين من شعبان ان يراى في كل حال
 فنجبه واما مع بقية التخييل في قول قيل الواحد حيث يصل للصوم في كل حال في كل حال
 قيل على هذا اذا استتم الحلال فافطر او شغل من المسلمين واجب بان
 عدل عدل في الاضداد في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
 مع ان راويها محمد بن قيس وهو مشترك بين الضعيف وغيره قال الصدوق في
 الشيخ في لا يقبل مع الصوم الا منسونا فينا او شائنا من خارج لروايتهم
 من غير وجه في صحاحهم في الرواية بالشيء في ثبوت ما لا يتم على الشيخ
 وان كان في العلم هو ثبت الا بشهادة اثنين من بعد اربعة من غير وجه من غير وجه

سناك عند طلب من لم يوجب الصوم الا ان يشهد منسونا من خارج قال الشيخ
 في السيد وابن ابي عمير والفتاوى والعلماء قبل شاهدان عند ان خطبا لما علم من جهة
 الشرح العمل بذلك في سائر القضايا الا ما ذكرنا لقول عمر بن الخطاب في رواية يروونها عن علي بن ابي طالب
 فان شهد عنك شاهدان برصيان بانها رايات فاقضه لقول علي بن ابي طالب
 في الطلاق الحلال للزوجين وحسين بن سعيد عن الروايات فائدة لو ثبتت لعين
 اول رمضان ولم يزل احد ثلثين مع الصحيح قال الشيخ في المعية في كل حال في كل حال
 العدلين ثبت بها الصوم في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
 لان عدم الرواية مع الصحيح والحكم بالشيء في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
 المعصومين والى ما اوله في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
 ثلثين في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
 ولا بالعينين بعد الشق ولا بالتطوق ولا بعد خمسة ايام من حلال
 الماضيه في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
 قال الشيخ في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
 قول الشيخ في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
 انزل على محمد بن احمد وحدث وان يغير شهر ما وشهرنا قصاص من سنة الف سنة
 وحدثني غير رمضان الى اخره قد عتبه قوم من اصحابنا بناء على ان رمضان لم
 ابدأ وشعبان لم يتم ابدأ وموافق الحجة والقول من شهر رمضان شهر من الشهور الصغيرة
 الشهيرة الزيادة والقصصان في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال
 قال الصدوق في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال في كل حال

ولم يبق الا ان يفسر الحكم في طعنا والمعارف الربانية اشرف احوال النفس البشرية
 وعبر عن طائر تبارك عبادت كذا كذا والطالب عليها وله ذلك قال من احضر نفسه
 صبا فطهرت يناسح الحكم من قلب على لسان الله امر حتى لا يطعن عليه وعرض على طائفة
 وكل هذه المعارضات من ذلك فان كانت باخر من قبله مثل فان العلم والمعارف والادب
 لم يمت اعمال في الاصطلاح وعبر عن عبيد ان يكون مجموع هذه الامور الخمسة فمقتضى ذلك
 فيه ومن غيره وصوم ايام البيض في الكلام من ذلك الموصوف تقديره ايام البيض
 البيض قال بعض الفضلاء قال ابن الجوزي في تعريب اللسان ايام البيض سميت بذلك
 لبعض ايامها والعامة يقولون ايام البيض حتى ان بعض الفقهاء جري في تفسيره على طرفة
 في ذلك وهو خطأ فان الايام كما هي من العرب يسمى كل ثلث ايام من الشهر بجم
 وسما في تصنيفها في الصحيح فسموا الله به وقيل استحباب صوم هذه ايامهم على ما
 الشجرة اسود ولونه فلما تاب بعض لونه في كل يوم منها ثلث من ذلك فسموا الصوم بذلك
 وقيل القائل في شهر الحرم صوم شهرين متتابعين دخل فيها العبد
 والامم الشريف لان في طهرتها من زيادة وضعت النجاسة من العاصي وكذا
 احمر من محرم من طهرتها من الغفلة والكذب والخرق من قسم الى ابي وكذلك صنف الشيخ
 في هذه المواضيع والصحة والوصال الصلوات من ذلك من جهة واحدة واختلف في اجزاء
 في موضعين تحريمه المشهور من الاحكام في طهرتها من كل يوم من الهبة كرامته في تقديره
 قال الشيخان من كان يعمل عملا في صحبه ومضى رواية الخليل وقال ابن ابي ابيس من كان يصوم
 يومين من محرم ان يغير من ايامه في طهرتها من ذلك من كلام ابن ابي شيبة ورواية محمد بن
 عن من قال قال رسول الله لا وصال في صيام من لم يصوم من رجل يومين متتابعين

منه

من غيبه انظر وقال المصنف المعتبر بعون الله العزيز في ذلك بقصد يكون اوله على ط
 للموضع المسمى الاصل صوم النفل عندما استثنى ذلك سنة الله المشروطة
 او حضرا الثلث بل الهدي ثمانية عشر بل الهدي صوم ثلث اشهر مع تلك
 عشر كفارة الصبي على قول ويشترط في الصوم بنية اليد وقيل
 المشروط بوجه قبل الزوال وقبل ان يقصر ولو خرج قبل الغروب الا ان كان في
 حصول شرطه ففقر الصلوة كما تقدم وكل شرطه انما عليه امر له على ان ياتيه
 والحسن المرتضى وقوا ابن ابيس لا يشترط وسوا القول الثالث فيما حكاه المصنف
 قوله او على من شرطه قال الشيخان لا يشترط في الصوم الا على شرطه بنية اليد
 للمفسر من الغيل وهو قول النجاشي في الكتاب وحسبه رواية زاهد بن موسى عن محمد بن
 على بن شبيب عن عن طهم وقال الفقيه شيعة شرطه من قبل الزوال حيث اليد اوله واخيره
 العلان وهو له والشرع في صوم وهو ان قرب وانما بانه اظهر قبل الزوال فهو يوم الفايه
 وانما بعد الزوال فهو يوم وانما الصيام الى الليل وكما وجب اهتماما بنية كثر المند
 في جازية الصوم كذلك وجب اعتباره في نية الفرويل على التفضيل المذكور
 ايضا صرح رواية الحسين بن عن من رواه الشيخ في الحسن وابن بابويه في الصحيح وكذا
 رواية محمد بن مسلم عنه سمعوا الشيخ والشيخ اذا اخبر ان صدق قاعن كل يوم من
 من طعام وقيل لا يجب عليه مع الحج من صدق مع المشقة الاول وهو سقوط الصوم
 عنما انه وقصده مع الحج ووجوب الفدية قاله الشيخ وهو الحسن والقاضي وابيها بابويه وابي
 الهيثم اللخاني حيث الداء على ذلك والثاني في سوانها لا يجب عليها الفدية الصيام الغفران
 انما يجب مع الطهارة في طهرتها من الفدية المرتضى وسوا روايت ابن ابيس في خاتمة العباد

الشيخ وموسى بن علي بن الحسين في عيدوا حقه في الايام ولا احد من مفسريه من الاخرين
 الاطلاق ان بالقرينة فان اليوم عبارة عن مقدار ما بين طلوع الفجر الى غروب الشمس
 ونقل المصنف عن الشيخ ايضا انه قال في بعض عباراته بالثاني لانه قال ان اقل الايام
 ثلث ايام على البتة لانها ان عبادات الاصحاب الروايات ليس فيها تعبد
 باحد التعبد من بل قد ثلثه يوم وحده فيلزم ان تعبد في تحقيق به النظام ان يقول
 العليل اما ان يكون داخل في مفهوم اليوم كما قيل ان اليوم عبارة عن اربع وعشرين
 ساعة والتمار عبارة عما بين طلوع الفجر والغروب والليل عبارة عن ما بين الغروب
 والطلوع ولا يكون داخل في ان الاول اربع ساعات يكون اليا في الثلث واخر ثلث
 من ذلك الا ان قال الروايات على ثلث ايام وان كان السب في ثلث ايام في
 من اطلاق احد الايام بين ظهر الامر كما قاله ابو حنيفة ولما قال في ثلث ايام
 الاثر وقال في سورة الاخرى ثلث ايام سواها والعقصة واحدة ولما لا فصل احد
 عن الاخر قال سحرنا عليه سبع ليال وثمانية ايام حرموا اول ايامهم فان كان الاول
 منها ايضا كما قلنا اوله وان كان الثاني اربعة ايام فليس الا عتق بالتمار والاختصاص
 بالصوم دون الليل لعدم دخول الليل في سمي اليوم ولا هو مفهوم من عند
 الاطلاق لكن اللازم باطل بالاجماع لما تقر من دخول الليل في سمي اليوم فاعلموا
 من ثبت دخول الليل في الثلث في الايام على كل واحد من التعاديل المذكور
 والفرق بانما تقرر ان ثلث ويكون دخول الليل بين من اربع ايام
 الى اخر الايام فومن ذلك تقرر ان ثلث على اربعة ايام من اربعة ايام على اربعة ايام
 يكون سبعة ايام على الفجر فانه ذكر الشيخ في موضع من كتابه ان شرط التتابع

وجب اليقين ان لا واجب ثلث بل باليقين وهو تركه لونه اذ عتق
 مثل كل كسب السبيل الى الامم لا وجوب من قولها في سمي الشهر من اربعة ايام
 الا عتق بالاصوم الذي هو السبيل والاولى الاول لونه اذ عتق اقل من ثلث
 فان قال لا يزيل الاصل والاضحى ليقينه السبيل لونه اذ عتق غير ثلث
 بطل منه كفي نسب فيه واحدة ان كان واجبا في السبيل في سبيل انما ثلثه
 غروب الشمس الثاني المكان وهو كل مسجد جامع وقيل لا يصح الا في احد
 المساجد الا بعد مكة والمدن والبصرة وجامع الكوفة على ما سب في
 مكان الا عتق اقول قول ابن ابي عمير وسبيل مسجد جامع وانما عتق في المساجد
 ومجمع معروف بالامم فليس لما تقر في الاصول قول المصنف وسبيل جامع
 والمراد بالجامع هو لا يظلم ولو كان في السبيل مسجدان كذا لك جاز في كل منهما واختاره
 المصنف وفي باقي كتبنا واختاره الشهيد قول اكثر الاصحاب وهو ان لا يصح الا
 في احد المساجد الا اربعة وهو قول الشيخ والمرضى والصدوق والثاني وانما سبيل
 وابنه وروى ان علي بن ابي بصير جعل مسجد الباقين اربعة ايام وجب البصرة جعل رواية
 واسب جعل مسجد الباقين خمسة ايام ولا جنت لفرق في تعديل البصرة في هذا فليس بعد
 ان لا يصح ان في مسجد يمسى فيه الامام العام للمسلمين فبما كان او وجبا حجة ومخرج
 بقول العام امام خاص بقول المسلمين يخرج ميت المصنف ان لم يثبت ان النبي
 مسبلي فيه الصلوة العقبه ولا عسيرة باطحة من دون الطمعة وهو قول الصدوق والكر
 والشيخ وابنه وابنه وروى في الطائفة من الامام المذكور وان لم يكن جند
 وهو قول علي وابنه في المصنف ولذلك اوضح سبيل المدين لكون الحسن في سبيل

عليه ما يحرم على المحرم ولم يثبت في قول الشيخ في رد المحتار تحريمه وعلى في طه
قال في ذلك مخصوص بما قلناه من ان اسم الصيد لا يحرم عليه وكذا المحيط وتعليق الراس
وعنه في ما قلناه من ان الجماع لا خلاف في تحريمه واما ما ذكره من ان ما يشترطه من ان
ما كفون في المساجد والقبائل في العرف هو الجماع واما الاستماع بهن فتبين ان
فصله في المعبر به كماله وسواء سبب المصيبة في الجماع في الخلاف وقال في
في كتابي الاخبار انه لا يفسد واختاره العلامة وان حرمه ما منع والشراف ذكره الشيخ في
لكن لا يعتد به لبس للعبادة في غير ما يؤيده رواية ابن عسيرة عن حماد
واما ثم الطبيب فليست فيه دلالة الخوازمي في طه واما في قوله في وجوبه
ابن عسيرة وابن ابي عمير هو المختار لرواياته في عسيرة المذكورة لكن لا يفسد على
سبب عند الاحتكاك ما يفسد الصوم وتجب المكافات بالجماع الو
لا خلاف في فسادها فينا والله وحده يعلم ان الصوم شرط وضعه في الشرط في
ولا خلاف ايضا في وجوب الكفارة بالفساد بالجماع كان او نهرا وكذا لا خلاف في
الكفارة لو كان في سائر رمضان على ما سبقت في سائر رمضان قال ابن ابي عمير
اما الشيخ فليست في تكرار سائر رمضان واختاره المعتمد والشيخ في غيره وكذا في
الصحاب المستكرهين في سائر رمضان سبب يستحق به وجوب الكفارة
اجماعا وكذا في سائر الاحتكاك في سائر رمضان سبب سبب سبب سبب سبب
في غيره لعدم اجتماع السببين فيفسد الصوم رواية عبد الله بن عمر عن عمار واما العلامة فقال
يكرهه ما راعى تعيين الاحتكاك في سائر رمضان سواء كان رمضان او غيره ومع عدم تعيين
كفارة واحدة اقوال الاول في سبب طه من الاحتكاك في سائر رمضان في زمان الاحتكاك

وعلق النذر فيها وشرط الاحتكاك واما ما في رد المحتار في غير رمضان واما في
سبب ما قلناه من اجتماع السببين ثم ان الكفارة ما قلنا في غيره ذكره رمضان
او مرتبة قال الشيخ ومن سبب ما قلناه من سوا احتكاك المعتمد وقال ابن ابي عمير في
وجوبه رواية صحيحة لكن رواية التخيير اوضح واشهر من الاحتكاك ولو كان ينبغي
الجماع الى قوله ان لم يكن معينا او كان يبرعنا فلهذا اطلق الشيخ لزوم الكفارة
واختاره في ذلك بالثالث كان اليقين في غير ما يبرعنا بالجماع ما يبرعنا في الله وحده
كلاكل الشرب ونسب ما قلناه في وجوب الكفارة في السنين لما قلناه واما في غيره
والله وب فقد كلفنا من الشيخين اطلاقا وجوب الكفارة وكذا في غير ما يبرعنا
المريض وكان وجوب ذلك قال الشيخ في طه من لزوم الاحتكاك بالشرع فيه ولو كان
غيبا واطلاق الروايات وجوب الكفارة بالجماع وكذا قوله ولا يفسد الا على من يقضي حرم
الابطال فيؤدى الى عتبه واما المعتمد فقال لو ضاع في ذلك بالثالث كان اليقين
في سبب ما من وجوب الثالث اذا مضى يومان ولزوم الاتمام من كون الكفارة وجوب
من حيث عتبه اتمامه المقضي في حرمه اطلاقا لوجوب الكفارة في كتاب الحج
والخروج في المقدمات والمقاصد المقيدة الى الحج اسم لجميع المساسك المؤداة
في المشاء المخصوصة الحج اربعين او مائة من امان اول من المقصود قال الشيخ
الم تعلم انهم قد اتفقوا في تحطيق ريب المنون لا كبيرا واشهدت من عتبه حوله لا
تكون سبب الزجران المرفوع واما ما في فقال الشيخ انه في غيره كذا في المقصود
استعمل في قصده فاض الى البيت المأهول ولا مساسك عتبه وطريقه المعتمد
انه يبرع من قصص البيت لاداء مساسك ولم يؤد ما ان يكون عاجبا في غيره فليست في ذلك

انه في حيز من حيز من التعريف بقية القصد باليت فمقتضى حكمه خروج حيزه ووقا
 الجور ووقا المصداق اسم الوضعية نظر من حيزه ان الثاني بالعضو الثاني للتعريف
 الذي لا يدخل في البطون يصيد على اسم الحيز وانما يكون كذلك يحصل معنى
 فيه فلا يكون اسم المجموع ان اردنا اننا نكسر الصيغة فلما جاز الى قوله المزمور ان المالك
 لا يكون كذلك ان اردنا ان يدخل فيه القصد انه غير جامع لدخول العبرة في حيزه
 قول الشيخ بانه يتخصص في قول المصنف لا يتخصص في حيزه بل في القول في الاصول كقول
 في الصلح لا يدخل فيه ما خرج عنه وهو ما خرج عنه في قوله ان القصد الى ما جاز
 كقولنا اننا نكسر الصيغة في حيزه فمقتضى حكمه خروج حيزه ووقا
 فان التوضيح من اننا نكسر الصيغة في حيزه فمقتضى حكمه خروج حيزه ووقا
 فخرج على المستطیع القول به ولقد على الناس حج البيت من استطاع اليه
 سبيلا ويجب اصال الشئ في غيره واسطة المكلف مرة واحدة في يوم الجمعة
 انما لا تقتضي الاصول وجوبه في حيزه بل في حيزه لا التزمه حصول الضرر لظنون
 بكل كان كذلك فهو واجب في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 به واما انما هو واجب في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 عن ذلك لا يقتضي قوله من كذا ترك واما اننا نكسر الصيغة فلما جاز الى قوله المزمور ان المالك
 عن الضرر واما وجوبه في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 كقولنا اننا نكسر الصيغة في حيزه فمقتضى حكمه خروج حيزه ووقا
 سواء كان الحيز واجباً ومندوباً ولو تبدل له الزاد والواحد صار مستطيعاً
 اكثر الاصل باليقول القول بوجوبه في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه

والواحد صار مستطيعاً اكثر الاصل باليقول القول بوجوبه في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 لعدم الوجوب لوجوب الزاد والواحد صار مستطيعاً اكثر الاصل باليقول القول بوجوبه في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 والقبول انما هو واجب في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 شرطه واما السبيل فيكون في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 ان استطاعه من هذا التعريف لم يثبت ذلك الزاد والواحد صار مستطيعاً اكثر الاصل باليقول القول بوجوبه في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 بهما بالانابة في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 في الوجوب بالنيك والالزام تعيق الواجب بالانابة في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 وفيه نظر اولاً فاننا نكسر الصيغة في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 على الواجب بالانابة في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 والحقيقة المطلق الواجب بالانابة في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 ايضا فاننا نكسر الصيغة في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 العلم به صحيح ولا حاجت الى ذكره لانه معلوم سابق ونقل عن الشيخ في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 بوجوبه في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 الاستنباطية قولنا المروي انه يستحب كلام العلماء في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 المانع فانه يجب عليه الاستنباطية في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 عن حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه

فوق

وكذا في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه
 وقولنا اننا نكسر الصيغة في حيزه لا في حيزه بل في حيزه لا في حيزه بل في حيزه

والاخرى لا تقرب الى مكان جنة لوجوب عبادة الله تعالى من عبادة الله تعالى والعبادة لله تعالى
 مات سقط البعد في المال واجيب بان مقتضى الوجوب من العبادة ان يكون في كل وقت
 زال منه وبطل منه سائر سائر السبل التي توقفت عن عبادة الله تعالى من سائر سائر
 في وجوب عبادة الله تعالى في كل وقت وكذا في العبادة لله تعالى في كل وقت
 الا بان في الزمان والوقت في الواجب اذا انزل الله تعالى في عبادة الله تعالى
 الاسلام لم يتدخل ولا يولد ان في مطلقا قبل ان يخبر في عبادة الله تعالى
 عن حجة الاسلام ولا يخبر في حجة الاسلام عن الله تعالى ولا يخبر في حجة الاسلام
 الاخرى وهو الاشبه بعبادة الله تعالى في الاول ان سائر سائر سائر سائر سائر
 عدم وجوب اخرى بل في كل وقت واحد وقد سبقت على صحة الواجبات وخالف
 فيها ابن ابي عمير في سائر سائر سائر سائر سائر سائر سائر سائر سائر
 ولم يقتض به باحد القديسين فقال شيخ في سائر سائر سائر سائر سائر سائر
 الاسلام لم يرد عليه في عبادة الله تعالى من عبادة الله تعالى في كل وقت
 قوله اسلام وقال في وقت واحد ان في حجة الاسلام لم يتدخل ولا يولد
 الاخرى في عبادة الله تعالى في كل وقت واحد وقد سبقت على صحة الواجبات
 الاشبه بانها في كل وقت واحد في كل وقت واحد في كل وقت واحد في كل وقت واحد
 سائر سائر سائر سائر سائر سائر سائر سائر سائر سائر سائر سائر سائر
 معين او مطلق في الاول ان حصلت الشرايط في ذلك الوقت اما ان يكون من عبادة
 حصولها في كل وقت واحد في حجة الاسلام لم يتدخل ولا يولد في عبادة الله تعالى
 العبادة يدل على فساده في كل وقت واحد في حجة الاسلام لم يتدخل ولا يولد

استحقاقه فلا يجوز صرفه في غير ما هو انشئ لم يحصل شرطا في حجة الاسلام لعدم زيان
 في عبادة الله تعالى في حجة الاسلام لم يتدخل ولا يولد في عبادة الله تعالى
 مضيقة الله تعالى في حجة الاسلام لم يتدخل ولا يولد في عبادة الله تعالى
 لم يحجب عن الله تعالى في حجة الاسلام لم يتدخل ولا يولد في عبادة الله تعالى
 الفساو واما في حجة الاسلام لم يتدخل ولا يولد في عبادة الله تعالى
 ان في حجة الاسلام لم يتدخل ولا يولد في عبادة الله تعالى
 مذلول ما شئت لانه طاعة ومقتضى وجوب الوفاء بها العموم قوله من يذبح
 ان قطع الله طاعته في حجة الاسلام لم يتدخل ولا يولد في عبادة الله تعالى
 ردوا اليه في حجة الاسلام لم يتدخل ولا يولد في عبادة الله تعالى
 فربما بعد قال في حجة الاسلام لم يتدخل ولا يولد في عبادة الله تعالى
 لوجوب القيام والركعة كماله عليها ومقتضى حجة الاسلام لم يتدخل ولا يولد
 الاستحباب ان الله تعالى في حجة الاسلام لم يتدخل ولا يولد في عبادة الله تعالى
 بالعبادة والاحتمال الاول ان الله تعالى في حجة الاسلام لم يتدخل ولا يولد
 من قصد ان الله تعالى في حجة الاسلام لم يتدخل ولا يولد في عبادة الله تعالى
 ولو ركب البعض قال شيخ في حجة الاسلام لم يتدخل ولا يولد في عبادة الله تعالى
 ما شئت جميع الطريق والارزاق الى حجة الاسلام لم يتدخل ولا يولد في عبادة الله تعالى
 الله تعالى في حجة الاسلام لم يتدخل ولا يولد في عبادة الله تعالى
 بوقت معين وجب الاستيناف ما شئت في حجة الاسلام لم يتدخل ولا يولد في عبادة الله تعالى
 الطريق والارزاق الى حجة الاسلام لم يتدخل ولا يولد في عبادة الله تعالى

لا

بوقت

الشبهة في الفسخ في وجه قري وعلني بقدر الفسخ لا يجوز ما فعل قاطعا ان يكون انتم
ولم يفعل شيئا من افعال وان استوجرت قطع الساق امره قال الشيخ في غير محله
ما قطع من الساق واطلق وهو قول القلي والفاضل في قول في طلاق استوجرت قطع الساق
ليتم احواله لانه لم يفعل شيئا من افعال وان استوجرت قطع الساق واطلق ما يستحق
بقدره قطع وهو الصحيح اختاره العلامة وابن ابي عمير ان يكون استيفاءه في الفسخ
فمنه لا يفسخ فيه ولا استعادته بل يلزمه بل على ما اولاهما من الفسخ قد صدر قول الشيخ
قد يظهر لي ان الفسخ في صورة الاطلاق ان لم يمت فيه بعد فليت وكان الساق جرحا
او سترعا او وصفا فوض الفسخ جازا لا فلا ويطاف عن من لم يجمع الفسخ
اي ان يكون غالبا او سطوفا ومن استيقظا في غير فخر من حيث ساقه
لم يظن ان يفسخ جرح الاول او استعمل الفسخ على غير عظيم شدة شدة وانشأ في ادم
ثبت ولو حمل انا اخطاف به احتسب لكل منهما طواف اكلوا الاصل
اطلقوا ذلك والجبس بقية بعد جرح الاجرة وهو ما لا اعتبار بالحوادث والعلامة فيه
من حيث استحقاق قطع الساق عليه اعتبارا بالاجرة فممن لم يزل له في الفسخ كما اوجرت فيه
الجبس ومن ان العدة وقع على نفس المثل فلما في ارادة الطاعة كذا في الاستحباب والجبس
الساق الاحتمال الاول وقال الشبهة بحسب الاول ان يستاجر على حاله في طواف يكون ما فيه
مما لم يستاجر فلا يجوز له صرفها الى غيره اما في طواف يكون من المعلوم عدم استحقاقه
جميع ما فعله على الجرح والجبس او يفسخ الموقوف على الموطن في
في جميع الاحوال اللهم الا ما ينشأ من عيب او عيب او غضب فاجوز ان يكون طواف
ويعبر في ان ياتى من امانه كرهه فمما لم يقطع عن كل فعل ويكره ان يفسخ

الجبس

المرأة الصوفية منع الشيخ من ذلك في الكفر بكونه الفسخ لردية الزنا لم يمنع
عن جرحه وكذا ردية صاوت حسنه او جرحه الفسخ في باب سائل كذا في جرحه و
او رد من العلالة ان طلاق برأى في فسخه صحيح وهو من فسخه عن جرحه و
تكتله من الجرح فسخه كذا في جرحه وكذا في فسخه من خلافه ومما بين الفسخ
جاز ان يقطع قد رجح في الجرح فلو ان المصالح لم يكن سببا من روية
او امانة او عارية او من سبع او غيره ذلك انه يخرج كل واجب على الميت ما لم يعلم
اولا الوارث لانه حسنه ان المرء او ما لو اذنا الوجوب لانه من باب المار بالمعروف
والمنهي عن المنكر فنفى على الفور ففسخ او اخذوا سلم الى الوارث الحق انه لا يشترط
اذن الحاكم ولو تدر عليه نعم لو كان بعض الورثة يوجب شرط اعلان العلم لكان يوجب
الى علم المانع فحصل المنع الحق عنى انه يجوز ان يستاجر او جعل جعله لغيره
جعل له لردية الصوفية نعم من ثلث وعليه حجة الاسلام واخرى منذرة
اخرجت حجة من الاصل والمنذرة من الثلث وفيه وجه اخر الاول
قول الشيخ لردية خرسين بن ابي عن قى الوجه لشارية حيوان يكون فسخا من
لنسا وياتي في فسخ النكاح كل منهما وياتي فيكون من الاصل وهو اختيار ابن ابي عمير
المقدم الثالث في انواع الجرح في ثلثه قطع واذن واذا ووجه المصداق
الخارج اما ان يقيم عمره او جرحه او الاول المسمع وتسمى بذلك الفسخ لانه لا يقع منه ما يكون
ويستحقون وما حيث انه يحل حبيب العصبه بحسب ما شاع كانت محرمه عليه كان حراما
باسم التمسق وانشأ في امان العرقين باجره سياتي في اول الاول القرآن في امانه
والمرأة حسنه من غير القرآن وعنه ابن ابي عمير بن ابي عمير وان يعقبا بجره امره

حقا وعلمه من نوع واحد وجوه من شمس واحدة تسببه القرآن على التفسير في كل واحد
 الا وهو ان كل واحد من هذه الوجوه من شمس واحدة تسببه القرآن على التفسير في كل واحد
 عندها ثمانية واربعين ميلا من كل جانب قبل ما في عشر ميلا فاعلموا
 هنا مسئلتان ان التمتع حيث يافض عين على من ليس فضلا والعرب ان
 ذلك اشارة الى التمتع وقال الشافعي اشارة الى التمتع وقال الشافعي اشارة الى التمتع
 والاولى ان التمتع فيه شمس واحدة والى الذي هو من جهة التمتع على يد
 يجب على كل التمتع من جهة دي الام لا في التمتع من جهة التمتع وقال الشافعي
 ذلك لمن لم يكن له ولا اشارة الى الذي هو من جهة التمتع على يد التمتع
 الام لا في التمتع من جهة التمتع من جهة التمتع قال الشافعي في ذلك اشارة الى التمتع
 واربعةون ميلا وقال في كل واحد من هذه الوجوه من شمس واحدة تسببه القرآن على التفسير في كل واحد
 الصحيح انه من جهة كل من كان له دون ثمانية واربعين ميلا فاعلموا
 كما هو حال كل واحد من هذه الوجوه من شمس واحدة تسببه القرآن على التفسير في كل واحد
 على الذي هو من جهة التمتع في كل واحد من هذه الوجوه من شمس واحدة تسببه القرآن على التفسير في كل واحد
 من جهة التمتع في كل واحد من هذه الوجوه من شمس واحدة تسببه القرآن على التفسير في كل واحد
 كونه من جهة التمتع في كل واحد من هذه الوجوه من شمس واحدة تسببه القرآن على التفسير في كل واحد
 وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة وقيل عشر من ذي الحجة وقيل
 تسعة الا ان كل شيخ في هذا المذهب وهو الذي هو من جهة التمتع في كل واحد من هذه الوجوه من شمس واحدة تسببه القرآن على التفسير في كل واحد
 في هذا المذهب وهو الذي هو من جهة التمتع في كل واحد من هذه الوجوه من شمس واحدة تسببه القرآن على التفسير في كل واحد
 ومن ثم انه من جهة التمتع في كل واحد من هذه الوجوه من شمس واحدة تسببه القرآن على التفسير في كل واحد

والقاضي لقوله من جهة التمتع في كل واحد من هذه الوجوه من شمس واحدة تسببه القرآن على التفسير في كل واحد
 وان كان له من جهة التمتع في كل واحد من هذه الوجوه من شمس واحدة تسببه القرآن على التفسير في كل واحد
 كما هو حال كل واحد من هذه الوجوه من شمس واحدة تسببه القرآن على التفسير في كل واحد
 ان التمتع في كل واحد من هذه الوجوه من شمس واحدة تسببه القرآن على التفسير في كل واحد
 في هذا المذهب وهو الذي هو من جهة التمتع في كل واحد من هذه الوجوه من شمس واحدة تسببه القرآن على التفسير في كل واحد
 ومن ثم انه من جهة التمتع في كل واحد من هذه الوجوه من شمس واحدة تسببه القرآن على التفسير في كل واحد
 كونه من جهة التمتع في كل واحد من هذه الوجوه من شمس واحدة تسببه القرآن على التفسير في كل واحد
 وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة وقيل عشر من ذي الحجة وقيل
 تسعة الا ان كل شيخ في هذا المذهب وهو الذي هو من جهة التمتع في كل واحد من هذه الوجوه من شمس واحدة تسببه القرآن على التفسير في كل واحد
 في هذا المذهب وهو الذي هو من جهة التمتع في كل واحد من هذه الوجوه من شمس واحدة تسببه القرآن على التفسير في كل واحد
 ومن ثم انه من جهة التمتع في كل واحد من هذه الوجوه من شمس واحدة تسببه القرآن على التفسير في كل واحد

ان كل ما يصح فيه الصلوة لا لاجل المكون له بل بسبب مقتضى الوجوب بمعنى انه لا يكون واجباً
 ولا يحرّم من عدمه ايّاً من الواجب شيئا بل بسبب مقتضى الوجوب من ان الصلوة لا تكون واجباً
 في الصلوة لا يكون ايّاً من الواجب لكونه لا يخلو احرامه بذلك وما يتنازع في كونها من حيث
 بل احرامها ان يصح احرامه وخالفاً لما يشهد في هذا من القولين من جعل اللبس المذموم شرطاً في صحة
 الاحرام او جوازاً منه والحق هنا والصدق ايّاً من الاحرام بان لا يكون له ايّاً من الاعمال فان كانت
 والقول من وجوب الاحرام شرطاً في تولد فاعلم ان شئاً من هذه الشكوك قد احرّم من وقت
 اذا كان الاحرام صحيحاً بدون اللبس في معنى اللبس بنسبة قلت الواجب في شئ من هذه
 في ما يشهد في صحةها او بسبب في شخصها في نفسه وخطاها للفساد من القسم الثاني ولهذا
 قال المصنف فاحجب شئاً من قولنا ان احرام الخط وحجب ستر العورة كان لبيها واجباً لذلك
 المراءاة في قطع الصلوة سية وحرمانها سية لا غير قال ابن الجوزي المراءاة في شئ من هذه
 في صحت اللبس الواجب الطهارة في الثوبين والحق عدمه بل المراءاة في الوضوء والحق عدمه
 الفصل في جواز لبس القبا مع عدمه جازاً اختص في معنى اللبس من قولنا شئاً في قوله
 ان المراءاة في كونه فاشهد ان ابن ابي عمير قال يجب ان يحال منكم على معناه ان يحال في قوله
 كونه فاحجب شئاً من قولنا ان احرام الخط وحجب ستر العورة كان لبيها واجباً لذلك
 في مراءاة واطمأن ان كونه جازاً وان كان يحال عليه وجبت وجهاً فاعلم ان اول ما يخل عليه
 في كونه يحال في معنى اللبس وانما قلنا ذلك لروايتنا في احاديثنا لا يعلو العلم في ذلك
 في حديثنا المروي عن من قال في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال في حديث
 وكذا رواه ابن ابي عمير في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وقال ابن ابي عمير في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم

ان كل ما يصح فيه الصلوة لا لاجل المكون له بل بسبب مقتضى الوجوب بمعنى انه لا يكون واجباً
 ولا يحرّم من عدمه ايّاً من الواجب شيئا بل بسبب مقتضى الوجوب من ان الصلوة لا تكون واجباً
 في الصلوة لا يكون ايّاً من الواجب لكونه لا يخلو احرامه بذلك وما يتنازع في كونها من حيث
 بل احرامها ان يصح احرامه وخالفاً لما يشهد في هذا من القولين من جعل اللبس المذموم شرطاً في صحة
 الاحرام او جوازاً منه والحق هنا والصدق ايّاً من الاحرام بان لا يكون له ايّاً من الاعمال فان كانت
 والقول من وجوب الاحرام شرطاً في تولد فاعلم ان شئاً من هذه الشكوك قد احرّم من وقت
 اذا كان الاحرام صحيحاً بدون اللبس في معنى اللبس بنسبة قلت الواجب في شئ من هذه
 في ما يشهد في صحةها او بسبب في شخصها في نفسه وخطاها للفساد من القسم الثاني ولهذا
 قال المصنف فاحجب شئاً من قولنا ان احرام الخط وحجب ستر العورة كان لبيها واجباً لذلك
 المراءاة في قطع الصلوة سية وحرمانها سية لا غير قال ابن الجوزي المراءاة في شئ من هذه
 في صحت اللبس الواجب الطهارة في الثوبين والحق عدمه بل المراءاة في الوضوء والحق عدمه
 الفصل في جواز لبس القبا مع عدمه جازاً اختص في معنى اللبس من قولنا شئاً في قوله
 ان المراءاة في كونه فاشهد ان ابن ابي عمير قال يجب ان يحال منكم على معناه ان يحال في قوله
 كونه فاحجب شئاً من قولنا ان احرام الخط وحجب ستر العورة كان لبيها واجباً لذلك
 في مراءاة واطمأن ان كونه جازاً وان كان يحال عليه وجبت وجهاً فاعلم ان اول ما يخل عليه
 في كونه يحال في معنى اللبس وانما قلنا ذلك لروايتنا في احاديثنا لا يعلو العلم في ذلك
 في حديثنا المروي عن من قال في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال في حديث
 وكذا رواه ابن ابي عمير في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وقال ابن ابي عمير في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم

فمنه كثر من غيره فلهذا قيل ان من لم يمسك بالجمع فلهذا قيل ان من لم يمسك بالجمع فلهذا قيل ان من لم يمسك بالجمع
 ولما قيل ان من لم يمسك بالجمع فلهذا قيل ان من لم يمسك بالجمع فلهذا قيل ان من لم يمسك بالجمع فلهذا قيل ان من لم يمسك بالجمع
 مع حصول التواضع لا يمنع في الخلاف والاصل حمل من منع وجوبه في وقتية
 والرواية قطعية وما ذكرناه من حمل المطلق على التقييد لما ثبت في الاصول
 وفي الاصل ان السواد في النظر في المراءى ليس الحائض المنيعة وعين المرأة لم تحرم من الجماع
 لا لغيره وروى ذلك المبيد في السلب ولا مع الضرورة قلنا ان اشبهها الكلامية لما في
 من الاشياء الجماع على وجه تركها ذكرها في وجه شبهة بل لا يمكن ان يفسر
 كما لو كان محسوسا في غير الجماع لان استعمالها لغيره اولها استحبابه فيكون حائضا وانما
 بالسواد فقال الشيخان وسادوا على ما بيننا في وجه تحريمه وان كانت المرأة لا
 ولما روي عن ابن عباس عن حماد بن عيسى قال لا يحل الجماع بالاسود والاسود علة
 والمنع التحريم ولما روي عنه وحرمه من لا يحل الجماع بالاسود لان السواد نية وقال في
 الكراهية لاصحابنا في الجماع والاشياء والاقوى على التحصيل هو ان الجماع
 فحرام قطعا لما قلنا من الروايات والاصل ان الجماع في كل وقتية كذا في عموم
 من استعمال الطيب وان لم يكن فيه طيب فان قصدت المرأة على كراهية وان لم
 يقصدت ولا في غير جماعها فلهذا قيل ان من لم يمسك بالجمع فلهذا قيل ان من لم يمسك بالجمع
 وطريقه في ما بيننا في وجه التحريم لانه في وقتية من العادة في زمانه
 من جملة ما يخطى الى المرأة وانما يحرم فانه من الزينة وسلكه في جملة ما يخطى
 في جملة ما يخطى في وقت والخاص في جملة ما يخطى في وقت والخاص في جملة ما يخطى في وقت
 والاقوى الاول لانه احوط لعين التي لم تكتسب حائضا لانها في وقتية فلهذا قيل ان من لم يمسك بالجمع

اعرف القليل بعدد ليس المرأة التي ان كان يكون فلهذا قيل ان من لم يمسك بالجمع فلهذا قيل ان من لم يمسك بالجمع
 من جملة ما يخطى فلهذا قيل ان من لم يمسك بالجمع فلهذا قيل ان من لم يمسك بالجمع فلهذا قيل ان من لم يمسك بالجمع
 حائضا بل استحبابه في وقتية من كراهية طهرتها عطلها وطريقه في خلاف في الجماع
 لا يحكم به الا في زمانه في جملة ما يخطى في وقتية من كراهية طهرتها عطلها وطريقه في خلاف في الجماع
 ان كان يكون لغيره في وقتية من كراهية طهرتها عطلها وطريقه في خلاف في الجماع
 وكذا في جملة ما يخطى في وقتية من كراهية طهرتها عطلها وطريقه في خلاف في الجماع
 لا يحكم به الا في زمانه في جملة ما يخطى في وقتية من كراهية طهرتها عطلها وطريقه في خلاف في الجماع
 على وجه التمسك ولا يخطى طهرتها في وقتية من كراهية طهرتها عطلها وطريقه في خلاف في الجماع
 المصير لاصل لرواها عن ابن عباس عن حماد بن عيسى قال لا يحل الجماع بالاسود والاسود علة
 الاول والاصل معارضه لرواها عن ابن عباس عن حماد بن عيسى قال لا يحل الجماع بالاسود والاسود علة
 فذلك المبيد في الجماع وفي حال الرخصة والعقل بل هو حرام او كره وكذا في جملة ما يخطى
 والحق انه من جملة ما يخطى في وقتية من كراهية طهرتها عطلها وطريقه في خلاف في الجماع
 له السبيل في الضرورة حائضا لانها قال الشيخان في وقتية من كراهية طهرتها عطلها وطريقه في خلاف في الجماع
 المصير لكرهية وقتية من كراهية طهرتها عطلها وطريقه في خلاف في الجماع
 بالاجتياز في اجرام المرأة كاجرام الرجل لانها استثنى المستثنى في وقتية
 الراس في وقتية من كراهية طهرتها عطلها وطريقه في خلاف في الجماع
 على وجه التحليل في وقتية من كراهية طهرتها عطلها وطريقه في خلاف في الجماع
 نعم من كراهية طهرتها عطلها وطريقه في خلاف في الجماع
 لانه من كراهية طهرتها عطلها وطريقه في خلاف في الجماع

مكيدين من يدوروا في العبي لولم يدرك عن فوات بنا راوا ودر كه السلا
 ولم يدرك المشعر حتى طلعت الشمس فذات الحج وقيل صبح حج وروا
 قبل الزوال لكل من المواقيين ختيار في و اضطراري فالحج شبه الى اذ كان
 لما حال تربع الى طرفين ووسائط لانه ان يدرك عرفات او جعبا او حياء على التخي
 اما ان يكون ختيار الا اضطرارا او مكنيا منها فالحج قسم ثمانية ختياري
 عرفه و اضطراري جميع اختياري جميع و اضطراري عرفه خمسة و اضطراري
 وحي لا و لان في خمس السابغ والاسمان في ثلث اضطراري اربعة اقسام فاما
 عرفه او جميع فاحص الاصحاب على فوات الحج و عدم ادراكه فاما اضطراري
 كلام من الحبيب قال بعض شيوخنا انه لا خلاف في عدم اجراء اضطراري حرم
 ابن سينا قال في اجراء اضطراري جميع لا غير قال ابو الفتح قال في نسخة من
 التقديرين قال في جامع معتق اليوم على عدم اجراء الواحدة من الاضطراريين لانها
 الحبيب يدور من قال بقائه واما وقع الخلاف في السابغ الذي هو المذكور في المتن
 فقال شيخنا ابن ابي عمير في اجراء الحج واختاره الله و اختاره الله و اختاره الله و اختاره الله
 سالت بالحن من الذي اذا ادرك السابغ فذات الحج قال الا اني جميعا و السابغ
 في شعر الزمان قبل طلوع الشمس فذا ادرك الحج و لا عسرة و ان ادرك جميعا بعد طلوع
 في عسرة و عسرة و لا حج له و ان شئت و ان تقيم كذا فقام و ان شئت ان يرجع الى عسرة
 و عسرة الحج من قال بكونه شدة و اية اخرى من عسرة و عسرة في الحن و قال المتن
 صحت الحج و ختاره الله و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة
 يوم فخر من زوال الشمس فذا ادرك الحج و رواه عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة

بن محمد بن محمد بن فضل استحق على الحسن عسرة من ذلك فقال اذا ادرك من و عسرة
 بها قبل ان يزول الشمس يوم فخر فذا ادرك الحج و لا شك ان ظاهره ان يكون
 يدل على اجراء من ادرك الشعر اضطرارا و عسرة من ان يكون ادرك عرفه مع ذلك صارا
 او اضطرارا او لم يدركها مطلقا لكن لما كان اللول لا خلاف في اجراءه مما سببه
 و العلامة على الشئ في و ادرك اضطراري عرفه و اضطراري الشعر و اضطراري و عسرة
 الحسن الطائري من قال اذا ادرك الحج عرفات قبل العج فاختار من عرفات و لم يدرك
 السابغ ثلث و وجهه قد افادنا حقيقة فقيده بالشرع في السابغ الذي ذكر
 عليه و استدل العلامة ايضا على اجراءه ان كل واحدة من حال الاضطراري
 بانواعه عسرة فخر في حال الاتبع للسبب و في هذا الوجه فلهذا لا بد من اجراءه
 مع الضمان الى الحن ياتي اجراءه مع الضمان الى الاضطراري لكونه ان يكون فخر في
 حن لا الاول و يكون بلا حن فخر و لا بد من ذلك من و لعل و اعلم ان الحج في
 فخر شدة من الحديثين الذين عسرة عسرة الاضطراري و العلامة و قال السبب بانها
 و عسرة في الاستسار على ان المراد ادرك فضل الحج كما اجراءه بالطلوع عسرة في اجراء الاضطراري
 بين توقف و سنا و اما اختياره في عسرة من زوال شمسها الى عسرة و اضطراريها من عسرة
 شمسها الى عسرة و طلع في عسرة و عسرة من طلع فخر الى طلع عسرة و اضطراريها
 من طلع عسرة الى زوالها و عسرة من ادرك من كلام المصنف انه عسرة و عسرة و عسرة
 اجراءه من عسرة و عسرة من عسرة و عسرة من عسرة و عسرة من عسرة و عسرة من عسرة
 و عسرة من عسرة و عسرة من عسرة و عسرة من عسرة و عسرة من عسرة و عسرة من عسرة
 لم يدرك حج و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة

و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة
 و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة و عسرة

واجزأ حجب رداً شامياً عليه لوقت ما شعر بالاداء واداءه بانك شتمنا من قبل طعن
 صحيح واثم حجب به بشارة وعلى ذلك كثر الاصحاب ان كان قد وقف بحجبه اختياراً
 بلا خلاف واضطرار على ما تقتضيه من الخلاف لا يجب في الاضطرار ان يتجاوز
 وقت الوقوف بل يكفي فيه من الكون وهو معلوم من غير ادعاء الطهارة والحدود
 الوقوف ما شعر حجباً عظيماً من عرفات واخبار اهل البيت عليهم السلام شامياً
 بذلك واما رداً على قوله فليس من طريقه ان يكون له ما جاء في الكتاب من ان
 بالذكر عنه ورواه عنه كونه حراماً على حجب ما خصوصاً انه قيل بوجوده من الطهارة
 واخصص اصحابنا بالقول بوجوده وهو دليل على طهيت سميت عرفات لان ارفعهم
 عرفاً بعد ردها له اولاً وان ارفعهم عليه علم عرف عابداً اولاً سميت ردة بغيره
 فيها الاضطرار وارتقاءها سميت عرف الديك لارتقاءه للشعر من الشعارة وكما
 العلم له لا يرفع للعبادة ويحال له من رده من اوقات اي زمان انما ليس برفعهم
 من بعض ويقال ايضا جمع لا يحتاج او هو رداً او يجمع بين الصلتين ويجوز
 اي من جبات الخوض شامياً المساجد وقيل هذا المسمى بالرفع ومسجد الحنف للاداء
 اجتمعت اليهم والعلامة الشريفة عن اخراج المصنف من المسجد المطهر والشريفة جمل على
 في العبادات والشريفة في اختيار الشيخ والشريفة في حجب رداً من باب رداً على مسكنا
 براداً من باب رداً عن المصنف ايضا الامن المسحب بالارحام والاداء رداً من رداً من رداً
 يجوز ان يكون المصنف الشريف انه المصنف من رداً على المصنف لطفان على خبري شامياً
 في الاصول ان مع تعارض الخبرين واحد منهما خاص بعض العمل بالخاص لكن العمل بقول الله
 والعلامة اهل الاجتهاد يظهرون ضعف حيان وضمان فان الاول يوجب في رداً في ما مضى

وان كان قد قبل رداً ولا يخفى الواحد الاخر واحد في الواجب
 وقيل يخفى عن سبعة وعن سبعين عند الضرورة لاهل الحوائج
 ولا بأس به في المذهب الاول ان العمل به هو قول الشيخ في موضع من قبله
 قوله من لم يكن فيه شامياً ثم شامياً اوجبه الاضطرار الى الصوم مع ان صوم الكوفة
 وهو نحو رداً مشتركاً فلو كان سابقاً لغيره والثاني قول الشيخ في طول رداً
 والعاصي وابن بابويه لانه جاء في رواية الحلبي عن محمد بن يحيى القزويني في الاضطرار
 سبعة ولا يخفى في معنى الاضطرار واحد في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن يحيى
 القزويني والبدنه استبعد من اهل البيت واجده في عنبه ثامن الروايات الاخرى
 عن سبعين فرفع الشيخ سبعة بان الاول حال الاجتهاد رداً في حال الضرورة
 ومثله نظر لان ليس جميع على حال الضرورة اولى من جملة على انفس المسلمين بل
 حمله على ان حجب اولى لان الماثل مخالفت الكتاب وايضا الاحرام ملزم لاداء
 الافعال مع انصافه ومن حجبها لا يوازي سقوط الواجب عن شخص ليعمل غيره وقيام
 الجزاء مقام الكل خلافاً للاصل منها ان وقت لم لا يكون حال الضرورة وقت من بعض
 على السبيل لاداءه للمكان المذكور فانه قول المصنف في الواجب اي في الحج
 الواجب وليس مراده المسمى الواجب اما اوله فله العبارة اذا اجتمعت في الواجب
 ولما نسب لاداءه بالواجب بتدريج شامياً مع انه لا يخل فيه بالاشتراك واداءه
 بقوله ولا بأس في المذهب اي في حجب المسمى حجب لا يتبع الحج كان صامياً في الحج
 المسمى فان المسمى فيه واجب كقوله فعلى هذا التصديق ان الحج الواجب
 انهم من ان يكون مسبباً واجبا ويكون رداً ويكون الوصف الحج في قوله الحج الواجب

ورواهما في بصير عن احمد قال سالت عن رجل من فليس لم يمسح على راسه حتى اذا كان
 الفجر وجلس في صلاة الفجر او يصوم قال بل يصوم فان يوم الفجر صحت الصلاة
 من ثبوت الواسطة فان لا واسطة في وقت الفجر ليس واسطة وقد بينا ان
 الفجر كوجوه العين واما الرواية التي في شرح في الصوم او صام ثم وجب عليه
 فانه لا يجب عليه ان يركع في الصلاة فانه لا يجب عليه ان يركع في الصلاة
 ثم سالت في الحج ثم صاب في يوم فخرج من منى قال اجزاه صابا واما
 الجنب في الحج فيجب عليه ان يركع في الصلاة وحين يصوم وحين يصوم
 ويجوز ان يركع في الصلاة من اول ذي الحجة بعد التلبس بالحج ولا يجوز قبل
 ذي الحجة هذا قولنا ما ذكره المصنف من مشهوره وشرطه ان يكون
 تلبس بالحج وان يدخل في الحج فلو اتى اواحدة لم يصح صومه نعم يجب عليه
 صومه الى السابع من ذي الحجة يعني بالثاني نقل ابن ابي شيبة لا يجوز صومه
 السابع والايام من يومين القضا وصومه في اخر الشهر وهو يومنا على وجوب الصوم
 بالعمرة وينا فيه ما ياتي من قول الشيخ قال في وقت لا يجب الهدي قبل احرام
 الحج وفيه اشكال من حيث كونه قربة لا وجب على وقته فهو قربة لا يجب على
 سببه بل على من حج لكونه القربة فانه يجوز تقديمها على ذلك ان الحول ولو صام
 الثلث في الحج ثم وجب الهدي لم يجب عليه الفضل من الحاصل وهو ان يحرم
 بعد صومه الثلث وفي رواية اخرى فان كان الاول لم يجب عليه الهدي بل يجب
 وان كان الثاني فانه لا يجب عليه في وقت الحج او بعده فان كان الثلث في مكان
 وان كان الاول كما لو صام في منى واما ما في رواية اخرى في الحائض فحكم وجوبه

ثم روي بهما في سائر طرق فلو لم يمسح على راسه لم يكن له ثبوت ذلك
 كتحليل الحج لانه ما سوره بالبرج في وقت وهو ممكن فيه يجب وجوبه بعد الصلوة
 انما كان سبب افعاله وقدرته في حياضه واما الاولى ولا يشترط في
 صوم السبعة السابع لاختلاف في وجوب السابع في الثلث ان
 يكون ان لم يركع في الصلاة في وقت الفجر او لم يركع في وقت الفجر او لم يركع في وقت الفجر
 فانه لا يجب عليه ان يركع في الصلاة فانه لا يجب عليه ان يركع في الصلاة
 ثم سالت في الحج ثم صاب في يوم فخرج من منى قال اجزاه صابا واما
 الجنب في الحج فيجب عليه ان يركع في الصلاة وحين يصوم وحين يصوم
 ويجوز ان يركع في الصلاة من اول ذي الحجة بعد التلبس بالحج ولا يجوز قبل
 ذي الحجة هذا قولنا ما ذكره المصنف من مشهوره وشرطه ان يكون
 تلبس بالحج وان يدخل في الحج فلو اتى اواحدة لم يصح صومه نعم يجب عليه
 صومه الى السابع من ذي الحجة يعني بالثاني نقل ابن ابي شيبة لا يجوز صومه
 السابع والايام من يومين القضا وصومه في اخر الشهر وهو يومنا على وجوب الصوم
 بالعمرة وينا فيه ما ياتي من قول الشيخ قال في وقت لا يجب الهدي قبل احرام
 الحج وفيه اشكال من حيث كونه قربة لا وجب على وقته فهو قربة لا يجب على
 سببه بل على من حج لكونه القربة فانه يجوز تقديمها على ذلك ان الحول ولو صام
 الثلث في الحج ثم وجب الهدي لم يجب عليه الفضل من الحاصل وهو ان يحرم
 بعد صومه الثلث وفي رواية اخرى فان كان الاول لم يجب عليه الهدي بل يجب
 وان كان الثاني فانه لا يجب عليه في وقت الحج او بعده فان كان الثلث في مكان
 وان كان الاول كما لو صام في منى واما ما في رواية اخرى في الحائض فحكم وجوبه

فانه وان افادنا وحي من الحق والتقصير الذي هو ما روي في الخبر لكن ما كان يكون من
 العورات المحصورة ليس يصح رده ولا عليه فاذن القول بالتفصيل اني وانوط
 والقرآن مطلق في الغرضية على الاشياء كبره في البيت فانه العرفان لفعل من قدرت
 البعيرين او غيرهما كحل او غيرهما او اجتماعهما بحيث لا يتقدم احدهما على الآخر والاولى انما
 اسبوعين ولا تفصيل بينهما كقترن ولا خلاف في جواز في النافذ لكن على
 كراهية فانما في الغرضية نفس جوهرهم مطلق ومكرهه قال الشيخ بالادل في كراهية
 الاشياء في الروايات الصحيحة وقال رواه ابو الحسن في النافذ والاولى انما
 النافذ لان روايات الجواز منها ما رواه الكاظم عليه السلام في رواية زرارة الصحيحة عن
 انما كرهه ان يحبس الرجل بين اسبوعين والظاهر ان في الغرضية والنافذ ان كان في
 وكراهية في الباب فلو كان في الباب في مقابل الكراهية وهو ما روي في خبره ومنها ما روي في خبره
 فان الجواز والقرآن ضد التعميم بل عليه رواية صفوان بن يحيى واهم بن محمد بن ابي بصير
 قال سالت عن اقران الطواف الاسبوعين والشافعية قال انما هو اسبوع ورواه
 وقال كان اني اطوف مع محمد بن ابراهيم فمقرن وانما كان ذلك من خلال التقدير
 ما هو صغيف فان الشيخ اورد حديثين في الجواز احدهما بطريق محمد بن سنان عن ابي
 مسكان قال اخبرني عن طريق محمد بن ابي اسيد قال الكشي انما في نسخه في القرآن المطلق هو
 جليله هذا السهو الطواف الاول اذ كان في البيت فمقرن مع غيره المطلق سواء كان
 فوضعت اونا فله الطواف الثاني الموقوف بالاول شيئا فله المطلق سواء كان
 سواء الطواف حره او في صغره وتاخره في كل اسبوعين وليس ذلك بقرآن
 نعم نعم المصدق ليعاد الطواف لو زاد عليه شيئا سواء الطواف روي اني صغره وتاخره

فانه من اولى طبيب الشريعة وان يكون الموت بعد ثلث من السجود المولى الشدة
 ووجه السجدة في ما يخرج على جهته ولو سئل انه يفتن من سجد مضطربا من
 ذلك النجس خاصة على القول بالكره لان العطف على خلاف الاصل فتصير في
 واما الخلق فالجالح عجزه وبينه وبين التقصير ولو كان جردا
 او لم يكن على الاظهر بعد عجزه عن الصلوة واما العطف بالثاني فيجوز ان
 في رأسه لئلا يتصل اذ عرفت انما كان في كل واحد من العطفين قالوا بالاختيار وقال الشيخ
 في سوابق من يفتن على الصلوة والمطرب وكذا في الجنب والنافذ انما
 من كان مصفورا او مقصورا من الرجال فانما لا يتصل في السجدة على السجدة المفضلة
 على الصلوة ورواه جنت ربه والعلامة الاول قوله ما است رفق المسجدة المفضلة انما
 اسبوعين محققين به كقولهم من ليس له الطمع على ما تخير في التفصيل والنافذ انما
 ولا لزوم ان يقال في حق من اراد جردا صحيحا عن من قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الحمد لله الذي جعلناهم امة واحدة على التقصير ولو سئل انما قال والمقصود في هذا انما
 الاية في ان الطمع بالنسبة الى كل شخص مستمرة غير مراد وانما بالنسبة الى صنف الجالح فلم
 لا يكون مراد وانما تخير فان ارادته استتبعه الايمان بالكون الواجب في حصوله
 من غير ضرورة ولا وجه له في التفصيل وكراهية في الجاحل سواء كان مع الايمان
 من قبله لا وجه له وقد وقع في القرآن كراهية في ان يكون تقصير في كل سجدتين
 على تقصير الصلوة والصلوة وتقصير على تقصير غيرهما ورواه في رواية ابي بصير
 عن من قال الصلوة على راس ولا يصح انما التقصير من حج حجة الاسلام في
 عن من عرجه قال اذ انما يشعروا وعصية فان عليه الحق ليس له التقصير واما الحديث

والمرضى في كل من هذه الوجوه قوله مستحب والله على ما هم عليه
 لغرض من وجوبه من ادائه من ان غاية النفع الواجب فيه الكراهة لغيره وقيل
 الطبرسي على انه كبر على ما به من سبب الذكر في الامام المحدثات واجب ولا شيء من
 الذكر حجب عنه في وجوبه في الذكر الذي لا يصح في غيره ولا ذكره الله في ايام
 معدودات والامر بالوجوب والامام المحدثات هي ايام التشريق حيث ذكر المفسرين
 وادعى عليه الشيخ في ذل الاجماع والاكبر في اقبال جوامع الروايات من حيث
 سأل عن معنى الآية فقال انه اكبر في ايام التشريق ان القول بالوجوب احوط وجب
 الاول من المنسوب ما ذهب اليه في الفرض ولا شيء من غايته في النسخ الواجب فيه
 انه غاية التخيير لا انه القرب والوسيلة المعهولة لغيره من رايه في التعطيل لغيره من رايه
 ما جعل على الذنب توقيفا من غير وجه من ان كانت معارضة باسالة البراءة وما
 لا يقع الا في حق الله والافيد ومعه لا يطيق تكون خطا ومن المكرهات للعبادة
 بحدسنا سؤال كمال شرف السجدة لظلالها في ذلك فلا ريب كرامة العباد بها
 جاز كرامة تعييت لا يفتقر الى وجوبه في اعتبارات آخره وذكر وجوه خوف السجدة
 انما راجع من رايه الذنب فان الذنب سبب ما غلظتم قال الصادق عليه السلام في كل الظلال في الله
 حتى ضرب الخادم قال في ذلك كراهة الغفلة التي على سبب وقته في السجدة والسرعة
 خروجه منها والاعين في الخروج منها في قضاء السجدة روي ان اقامتها بغير قصد
 جازية في راي ابن بابويه عن حماد بن عمار كبرية سنة غير متصلة بسبب ولا بل متصلة
 من سنة غير متصلة في غير سنة من سنين فتركت وصح من كل سنة
 وفي سنة روي ان الظاهر في كل سنة الصالح فيها ما لا يفتقر الى يوم كبره بعد الصلاة

سنة فيها ما من من يتم القرآن كرامة من حجة الى حجة او اقل او اكثر كرامة الله
 والحسنات من اول حجة كانت في الدنيا الى آخر حجة يكون وكذا في سائر الايام والسنين
 استحباب الحجارة بها لوائش من غير عيب لمحدثات وجب جمع بين الروايات التي
 على ان سببها كرامة من من قال ان جوارحهم على ما يحب وان جوارحهم
 كره وهو ايضا جمع بين الروايات لو ترك الحاج في زيارة النبي صلى الله عليه وآله
 على ذلك لانه حقا لا ريب ان زيارة النبي من السنن المؤكدة وعلى من تركها
 عليها كما تجرد عن كل شيء اذا ترك قال الشيخ في نه والحق في النكاح في نعم وقال ابن ابي
 الحسن عليه السلام لا ينافي ما ذهب ولا شيء من السنن كبر على فعله ولو ترك واجاب المصنف
 بان ترك الزيارة من غير وجه لغيره من سنن حج ولم يبق في حقه حقا في الدنيا والآخر فتركه
 واجب محض على تركه العيب الزيادة في الواجب عند نظر ما لا خلاف في ذلك فتعني
 لوجوبه لان الواجب والحكمة في مكان في طريق الفقيه فما حرم تركه وجب عليه ما ليس
 والفرض انما يندب بما عطف واما ما ينافي ان قوله من حج الى الكعبة في كل سنة
 معطوف في قوة الجزاء فلا يصح في كل من ترك زيارته من جهة غيره من غير ان يفتقر
 من صحت كرامة في ذلك لا ينافي من استعملها في بعض التقرير والدليل في ان ليس
 كل من ترك زيارته جازيا لغيره ان يكون المترك سبب غيره ذلك والاول في الجواب ان
 منع كبر في سبب فان ترك المنسوب او اذن بالاسم بما يحرم على فعله ولو ترك
 اجماع الخارج على ترك زيارته لا عند مؤذن بالاسم منه طرف الشرع وجعل في سبب
 محض وان على زيارته ان قلت الجواب وجب على تركه فهو واجب لان العقاب
 المترك لوجوب قلت الجواب وجب في كل من تركه لوجوب العقاب الا في ما عرفت

العمامة

والعنوبات ويدخل في هذه العنوبات فغداً أنه إذا فاتت الحج وكان قد مضى
 الوقتان فإنه يحل له سبب ويحرم غيره العنوبات وأما الدخول في الواجب فإنه لو لم يكن
 العزم في سبب وجوب الحج فغيره لما كان له دخول الحج في ذلك في إباحته ودخوله محذور
 شكره والمرضى إن أراد الحصر فيمنع سقوطها عن من دخل لئلا يبا
 أو عقيب الحلال ولم يضر له شهر وبالجملة لو دخل غير عمره
 ولا يجب عليه قضاء ويصح الإتيان إذا كان بين العامين
 شهر وقيل عشرة وقيل لا يكون في السنة الواحدة وأما ما لم يقدر عمر المدي
 من حيث الإتيان في الحج في سنة واحدة من سبب وجوب الحج في سنة واحدة
 يقول كل شهر سنة وخمسة من الروايات والثالث في قوله في طول السبب حتى يبا
 إلى سنة من أبي الحسن في كل شهر سنة قال فقلت يكون أقل قال يكون كل
 عشرة أيام سنة وأما في سنة واحدة من سبب وجوب الحج في سنة واحدة
 الحدي من سبب وجوب الحج في سنة واحدة من سبب وجوب الحج في سنة واحدة
 على التمتع بها فإنه لا يكون في السنة الواحدة والرابع قول المصنف وسئل عن سبب
 العمل في سبب وجوب الحج في سنة واحدة من سبب وجوب الحج في سنة واحدة
 والتحقق في سبب وجوب الحج في سنة واحدة من سبب وجوب الحج في سنة واحدة
 وأما ما ذكره الروايات على خلافه وإن أرادوا في الواجب فذلك لعدم العمل في
 عشرة في كل شهر وخمسة من سبب وجوب الحج في سنة واحدة من سبب وجوب الحج في سنة واحدة
 فإنه قال في الحج في كل شهر معنى تلك الاستصحاب وذلك لأن سبب وجوب الحج في سنة واحدة
 وفي الواجب المدي على المصدوق ولا يشهد الواجب قال

يؤيد

أما سبب الواجب المدي لأن الأية في سبب الواجب المدي لأن الواجب المدي
 بالاجتياز لا بد له من وجوب الحج في سبب الواجب المدي لأن الواجب المدي
 بالواجب واجتياز ذلك بحيث لا يضره من ثمة المدي لأن الواجب المدي
 ولا يسيل على سقوطه عن المدي لأن الواجب المدي لأن الواجب المدي
 في داخل مرجع إلى المدي وقال في قوله اجتناب ما يكره من المحرمات
 لأن كون المحرم من سبب الواجب المدي لأن الواجب المدي لأن الواجب المدي
 المحرم من سبب الواجب المدي لأن الواجب المدي لأن الواجب المدي
 على الواجب من سبب الواجب المدي لأن الواجب المدي لأن الواجب المدي
 ما هو إلا أن لا يكره في الاستصحاب والمضار لذلك في الواجب من سبب الواجب
 الأولى في الواجب من سبب الواجب المدي لأن الواجب المدي لأن الواجب المدي
 فاقع وحل يقطع المدي لو شرط حيث حبسه إلى تقدم قوله في ذلك
 عدم السقوط وفي الجزاء هدى السياق عن هدى الفصل قولاً إن استصحاب
 استصحابه في قال سبب ما يكره من المحرمات وقال المصنف في سبب الواجب المدي
 وجبت له المدي لأن الواجب المدي لأن الواجب المدي لأن الواجب المدي
 قال في الواجب من سبب الواجب المدي لأن الواجب المدي لأن الواجب المدي
 مقتضى وجوب سبب غير المحرم والمصدوق قد دلل على سبب مقتضى الواجب
 يمكن وجوب سبب الجزاء لئلا يكره على ذلك والمصنف لا يكره ولو كان هدى
 لم يطل تحله ويذبح في القابل وحل يملك الواجب لا أي بل يملك
 فلهذا أي به لم يكره من سبب الواجب المدي لأن الواجب المدي لأن الواجب المدي

يؤيد

انما يصح هذا الصانع بالبراءة والبراءة وقال القاضي عيسى بن عبد الله بن
 وقيل في كسبه هذا الصانع بالبراءة والبراءة وقال القاضي عيسى بن عبد الله بن
 نصف قيمته في كل واحد ربع وفي السبعة نصف كل واحد ربع من ابي بصير
 السبعة سبعة اربعة واقفي وقال علي بن ابي بصير السبعة سبعة اربعة واقفي
 وقال القاضي عيسى بن عبد الله بن ابي بصير السبعة سبعة اربعة واقفي
 حمله اربعة عشر في كل واحد ربع وفي السبعة نصف كل واحد ربع من ابي بصير
 اصطفا في كل واحد ربع وفي السبعة نصف كل واحد ربع من ابي بصير
 ربع سبعة اربعة واقفي وقال علي بن ابي بصير السبعة سبعة اربعة واقفي
 في جميع عيسى بن عبد الله بن ابي بصير السبعة سبعة اربعة واقفي
 ومن ضرب بطريق الارض كان عليه يوم يوم الخوم واخرى لا يستحقها فاحسب
 صغيرا جبال الخوم في كل واحد ربع وفي السبعة نصف كل واحد ربع من ابي بصير
 فان جعلنا رجلا الى الطريق يوم الخوم في كل واحد ربع وفي السبعة نصف كل واحد ربع من ابي بصير
 غير الطريق الى كل واحد ربع وفي السبعة نصف كل واحد ربع من ابي بصير
 وشروط الترخيص مع الاعلاق الهلاك في كل واحد ربع وفي السبعة نصف كل واحد ربع من ابي بصير
 الشهادة ان من اربعة اربعة مواعيد في كل واحد ربع وفي السبعة نصف كل واحد ربع من ابي بصير
 وقيل ان الترخيص مع الخوم ولم يحد في كل طريق شاة ولو عاد في الجميع شاة الترخيص
 في سبعة اربعة واقفي وقال علي بن ابي بصير السبعة سبعة اربعة واقفي
 في سبعة اربعة واقفي وقال علي بن ابي بصير السبعة سبعة اربعة واقفي
 قيمته قال القاضي عيسى بن عبد الله بن ابي بصير السبعة سبعة اربعة واقفي

شاة ومنه فروع لو كانت واحدة ففادت تحيل ثبوت الشاة لصديق من الخوم
 او من اخر من تحيل الشاة والاشارة الى الصانع حال الاطراف وعدد من سواها في كل
 الشاة لو كانت في الحدود بنى على الترخيص وهو الاقل لاصالة رادة الخوم من الزيادة ولو
 في الحدود فليقتدر من حدته فيضمن كل واحد ربع في الشاة لا يشك في كون الحدود بعدد
 الحدود كفاية في سبب كان كل واحد ربع في الحدود والقيمة على الخوم في الخوم مع الشاة
 سواء حصل الحدود او لا في نظر من عدم الترخيص من ان الحدود في كل واحد ربع
 الى تقييد الطباة وغيره بالعدم لاصالة من عدم الترخيص من عدم الترخيص من عدم الترخيص
 الشاة لم يحد به شيئا ومن مقتضى الحال في كل واحد ربع في الشاة لا يشك في كون الحدود بعدد
 قضي الصيد قبله عمدا وسهوا وحسب الا اذا ذكر بخطا ولا يباين في
 تكرره عند افعال الشاة في صانعه روي ان اذا ذكر الصيد خطا لا خلاف في تكرره كفاية
 معناه لظواهر في تكرره عند افعال الشاة في صانعه روي ان اذا ذكر الصيد خطا لا خلاف في تكرره كفاية
 لا يستكره تكرره من عاونه في سبب جعله من اجله العود الى مقامه ولم يوجب
 غيره ذلك في سبب في حال الاصل السالم ولو ادا بن ابي بصير في الصحيح من حسن وان
 كانت حرسه في كل واحد ربع في السبعة نصف كل واحد ربع من ابي بصير
 او يبرس في كل واحد ربع في السبعة نصف كل واحد ربع من ابي بصير
 الصيغة وانما الشاة في ابي بصير السبعة سبعة اربعة واقفي
 المناقاة بين الاقسام ووجوب الجزاء روي في صحيح عن علي بن ابي بصير
 محرم اصحاب صيد قال في كل واحد ربع في السبعة نصف كل واحد ربع من ابي بصير
 الاستقلال على عموم الحال في الحدود الخطا في حصة من غير غير

واما كراهية قتل الصيد فمما اكل الصيد حرام بخلاف الميتة فان التحريم
ثبت من وجوه واحد وهو انما كانت ميتة فثبت حرامها بالاجتناب فاعلم
حرامه واجوب عن قول ابن ابراهيم بان منع من ان يخطئ الى الميتة مع وجوب الصيد والحد
وبناءه انه من لزوم الغذاء وان كان اسهل لكن جعل الميتة للذليل وعن قول غيره
بانما فرض ميتة فثبت ان المحرم وجب صيدها ولو كان ميتة فليس فيه تحريم الاكل
وجوه واحد وهو كجاءه في الفصل والاضااف فرض ميتة فثبت وجوبه
حتى مات شيئا يكون محرما من وجوه متعددة يكون مروجها ميتة الى الصيد فاعلم
بالفرض وج ترجع القول الاول لوجه ان تحريم كل الصيد عارض لحرمانه
والطعم بخلاف الميتة فان تحريمها لا يترتب مع عدم الضرورة ولا شك ان التحريم العارض
يحصل من التحريم الكلي كما لا يخفى في الحيض والزمان بالضرورة ان الصيد له بدل الطعم
فيقتطع منه بخلاف الميتة ان جازا كل الميتة ثمرة وطعم بالضرورة ولا ضرورة مع
وجوب الصيد والالتزام بالحد او كما جاء في الرواية ان الفاعل اكل ميتة والرواية
فيكون الحجج واعلم ان سائر قولين اخرين اشار اليهما الى احداهما وهو ان الميتة لا يمكن
الغذاء اكل الميتة وان اكل الميتة هو ممتنع الى الشخص وجوبه في الصيد
بان جازا كل الصيد ثمرة وطعم بالحد او كما جاء في الرواية وهو عدم شرطه في حقيقته
فمقتضى الميتة في هذا الوجه فانه على حد ما ساقى فاعلم ان الميتة من وجوب
الصيد وهو الاكل والغذاء فان جازا الاكل او كان شرطا لا يمكنه من الغذاء لا يكون
قولا في الميتة تفصيل بل يكون القولان قول واحد والذنب في كل واحد منهما
قولا واحد ما ساقى كل مطلقا ولزوم الغذاء اثبت سواء قلنا عليه في الحال او لا قلنا

جواز الاكل او كان شرطا بكميت من الغذاء لا يكون ساقا قول اخر في تفصيل بل يكون
القولان مع امکان الغذاء ويمكن ان يجاب ان الميتة سبق فيها فرق ما بين الرخصة
فان الاكل في القول الاول حصر والثاني في غيره ثانيا القولين وهو التحريم اكل الميتة
وهو من كل الصيد والغذاء وهو قول الصدوق فحين لا يخفى في الحقيقة وهو قوي في غيره
الاصواب واما حريمه وهو يوم الطهر الاكل الميتة اما روايته التحريم فاما ما سبق في
الحسن عن مرسى وكذا رواه في حقه بن خالد عنه فاما الكراهية فاما ما سبق في
بعض صحابته عن مرسى ايضا قال كره ان يربي الصيد وهو يوم الطهر وعمل الشخص في طه
بالاول المشهور وثالثا في لسانه يقتضي التحريم وهو الاكل لو لم يكن في الحرم
من الاول محل لعدا له لو كان من الحرم في الحرم وكذا اشارت عليه على الاستصحاب
اذني غير مقتضى التحريم بل قال فيصيده يمكن الاكل بالغذاء استحبابا وهو غير مناف
الكرامة بل هو موافق واعلم ان الصدوق في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن مرسى فينا كذا
عن الصورة فقال ليس عليه جواز الجواب في الجزا لاني في استحبابه لجزا ان يكون
تقديره انما هو على الجواز على الوجوب ولو اصابه فدخل الحرم واما
لم يقتضين على اشهر الروايتين ما رواه عدم الصنمان فمن رواه ابن ابي عمير المذكورة
افاد ما رواه الصنمان فيمن عن النبي عن مرسى وعمل بمقتضى ما لا يخفى في طه ومجيء سوله على
الاستصحاب بناء على كراهية الرمي ويؤيد ما لا يخفى ان ما يقتضيه جازا ان يقتضيه
مراسية ويؤيد ان ميتة ان حرمة الطهر ثمرة فلو انما في احواله وفي غيره
حسام الطهر في الحل يردوا شبهة الكراهية من الرواية واستواء الاستصحاب لما

السماء تبتل الرعد والضوء وقرب السيل وانفصال حقيقتهم
 عليهم السلام قتل فحين لا يجر قتلهم من سلمه وادعى وادعى الضربة الى الملك
 عازر ان تعرق الداء للعلم ان ان الفارس ذلك مسلم كما فعل بعضه الى
 طالب هو مؤيد قال بعضه في الفارس ان يعرف انه مغلوب لم يتقوا اليه
 بها وانما قتل كجورته لا لطلبه لانه يقول الى ملكه اني رجل امة عن قتل
 الحيوان بغير حكمه المباشرة حين عني الامام بسبب اذنه وتحرر القول من انما
 يكون واجبت مع القوم الامام بما قد يكون من سببه عندها وقد يكون
 مع وعاءه اليه لا مع القوم الامام وقت يكون كروية كما اذنت من هذه
 ومع استين الامام بزل انكاسه وبما يخرج لمن لا حكمة له كالفسا
 والصفاء في الفخر والخطا في سيرة وصدره من كل شيء ومنه كونه
 رحمه الله يرضى كل من فاربه وكان سبب رضى كل من كان طال في
 كنهه شية قوله ثم يخرج الحسن قبل احوال الحسن قبل هذه المذكرة من
 اصل الغيرة لقرانه واعلم انما غنم من شيء فان سبب الضمير عايد الى ما هو
 قول الشيخ في قتل علي بن عبد الله لان الغيرة في القتل هو حاصل استمر ذلك
 الغيرة من سبب ذلك ما عجزه والمذكورة فيه قال في طوس الوجه الاول
 والخامس من طوس وقيل الخامس ثلثة الاول قول الشيخ وابن ابي عمير
 وارجح سيرة وابن ابي عمير في غياث عن محمد بن ابي كاسم في بعضه
 وكونه سبب الغيرة كقول صاحب جردته وانما في قول ابن ابي عمير
 الحق بغير سبب من ان حبيب الله كان يحمل الفارس في شدة الغيرة لانه سبب

نوه على ان يكون له كشمه من فرس واحد لرواين في الحديث عن محمد بن ابي
 ان عيسى كان سبب سبب شدة الغيرة وسبب سبب سبب سبب سبب سبب
 عن ابي عن عبد الله بن ابي عمير قال اذا كان مع رجل فربس لاسم
 الا فربس وصلى النبي لاجل ان عن تركه للملحمة بان دباعد ولذا
 استقرهم ولا حبيب لمسلم في الغيرة فاعمل شيخ رحمه الله وعالم ابن ابي عمير
 في ذلك وقال بل سببهم لاجل ان كل من قاتل من المسلمين فهو من قبة
 استانه ولان الغيرة لثلاثة فربس فربس فربس مع ذلك سبب سبب
 ولو غنم المشركون اموال المسلمين فذروهم ثم ارجعوا لم يخل في
 الغيرة ولو عرفت حجة سبب فربس ان سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 بغيره مع التعرق وان على الغيرة اذ غنم المشركون اموال المسلمين ثم يخرج من كل
 العمل ما للملك على ذلك وقوله ليس كل من سبب سبب سبب سبب سبب
 المسلمون بعد ذلك فانما ان تعرف قبل سبب او بعد فان كان الاول اعطيت
 لما كان وان الثاني قال الشيخ طيحي لم حصلت في الغيرة وعطى الامام ابا
 انما من حيث انما لم يستحق الغيرة وانما روى ابن ابي عمير في العلل وقال الله
 بل يروى ان ابا سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 الفارسية ذلك من الغيرة ان في سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 الحسن بن محبوب في كتابه في سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 اخر قال الشيخ وانما يجعل في سهام المقاتلة وعطى الامام انما من حيث الاول
 فله فضل قول الشيخ في سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب

بأنه ثبت بين الراي وبين كون الواجب على الخوف والافتقار إلى دليل التخييف من عدم
اختلاف ذلك انما ثبت على دليل الخوف على وجهه في الالزام وذلك على دليل انما ثبت
على ما يؤيد على ذلك سلم كل ما يترتب من وقوع كل معروف وان يقع كل ما يترتب
عنه من غير ان يقع ذلك على وجهه في الخوف والافتقار إلى دليل التخييف من عدم
المعصية في التخييف وفيما نظرت في ان ايراد المسكر لا يجب تركه لم يكن كل ما هو
ممكن كلاما معاضدا لكونه في ان النسي في الاربعة المعانيه للعلم من غير ان يخرج المكونه وان ايراد
تركه راجع الى ان يكون ما عاين من التخييف والكان كلاما معاضدا لكونه في ان النسي في الاربعة
منه لان ما عاين من التخييف ليس في النسي راجع الى ان يكون ما عاين من التخييف والكان
ايضا فيجب راجع الى ان يكون ما عاين من التخييف ليس في النسي راجع الى ان يكون ما عاين من التخييف
والكان كلاما معاضدا لكونه في ان النسي في الاربعة المعانيه للعلم من غير ان يخرج المكونه وان ايراد
تركه راجع الى ان يكون ما عاين من التخييف والكان كلاما معاضدا لكونه في ان النسي في الاربعة
منه لان ما عاين من التخييف ليس في النسي راجع الى ان يكون ما عاين من التخييف والكان
ايضا فيجب راجع الى ان يكون ما عاين من التخييف ليس في النسي راجع الى ان يكون ما عاين من التخييف
والكان كلاما معاضدا لكونه في ان النسي في الاربعة المعانيه للعلم من غير ان يخرج المكونه وان ايراد

تقديم اليد على ذلك التحجب منه اذ المخرج الفضل والتجيب المذكورين ان فخص في العلم
فان لم يخرج احد من قبل شي الى السيد فاشيب ان الشايب من مراتب المروءة
اتقاه ذلك فعمل التحجب واما ما جاء من ما ذكره في دليل حسب ما يكون في شرحه فانه
فانما هو عبارة عن بيان في القواعد الشرعية ولا يتفصل الى الاشكال الا
اذ لم يجز الاحتفال لاشك ان كل مرتبة من مراتب المذكورة الى الاصل ان اذ لم يفت
الاحتفال فتقول مرتبة تعلق بقضا فتقول الاحتفال والوجوب وطلب والتمتع والرفق
المؤثر الى ذلك فاذ لم يجز فخص الى الانسان بقول الدين الوضوء العين فاذ لم يخرج
تفضل الى الامم من حيث الاستقلال والخطبة بقول فاذ لم يخرج من ذلك فاقول الى السيد
من ترك الاذن وتكرره فاذ لم يخرج فخص الى اكثر القرب وشده عالم ووالى السراج
كالحج وكلمه اما الوافعه الى الحج او القفل لم يجز الا اذا كان الامام قال الشيخ
الظاهر من مذهب شيوخنا الامامية ان هذا الحسن من الامكان لا يكون الا
للأمة عليهم السلام ولان ياخذ له الامام فيه قال وكان الرضى يجادل في ذلك
ويقول بجزء فضل ذلك بغيره لان ما يقع في ذمهم يكون مقصورا واما حيث مقصور على القصر
المعروفه والماضي الى الحج او القفل ثم ان الشيخ في البيان وافي الرضى وسوق الحق
ولمن ادرى مقال في ذكره وهو حيث يارسله ووافقه فراجع العلم الرضى محو
باطل في الامم ما يعرفه والحق عن الحكم وكذا الحمد ولا يفقه الا العلم الرضى
وقيل عيب من الرجل المحض الى الجنب وولده القائل بالشيخ واتباعه القاضي بغيره
وقال ابن ابي عمير لا يجوز ان على عبده فقط خصه من سب تقاض من القفل به واما ما
قول الشيخ بشرط ان يكون نقيما وتحجب لما يأتي وكذا قيل فقيم الضعيف المحض

في زمان الغيبة لو اتموا كسب على انفسهم مساعده ثم اقبلوا في زمان كذا قال
 سائر ما كان في وقت كذا من غير ما وقع من اذنين قال جودته تاوه وانشاء العبد في وقت
 محتمل بان يتعطل العمل في بعض ايام كسب الحرام واقتراها لمعاندته وذلك طلب
 التمسك في نظر الشارع وباراه محرم من نفسه عن عرض في حديثه على قول من ينظر
 الى من كان سبب عدمه في حديثه ونظر في حاله وعرف انك من غير خيرا به فاني قد
 جعلته حاكما فاذا حكم بغيره فمقتضى العمل به فاما حكمه استحق وعينه وادراكه عليه
 على انفسهم ووجه على هذا التمسك بالبعد وطلب العدم والتمسك بالعمومات فكلما
 ان سبب معلوم الدنيا ومعلوم انهم لم يروا من المال شيئا فيكون ذلك سبب معلوم
 والاول تعريف المعروف فيكون المراد هو انما في وسر المطلوب وتوليه على انفسهم كما في
 بنى السبب في معلوم ان اسبابا هي اسباب لهم فاما العبد واما النظر في وقت
 العبد فانه في صورة في صورة الا عام في سببه وسبب العادة الى غير ذلك من
 الى سببه او الى غيره المكلفين وعلى التمسك بالدين انما تمت بطلانها فمقتضى العمل بها
 كجوابه وعونه القسم الثاني في العقود الى قوله كتاب التجار و
 فصول الاول فيما يكتب به وقد تقدم تعريف التجار وانها عقد معا
 ماليه محضة الا كتابا قبل في افعال منية بكونه من شخص الى آخر بعض مقدم
 على جهة التراضي والكتاب على التعريف الاول يكون بين البيع والتجارة مجموع من
 في البيع للتجانس المقصود بهما الكتاب في التعريف والاصح قد اوردنا في ذلك الكتاب
 من الاول لا عيب والكتاب ان كان يكون من جهة البيع والشراء او من جهة المعاوضة
 كان الاول كان في التجارة من الطرفين وسبب فيه الزكوة وحيث فيه الحكم

في البيع والتجارة
 في البيع والتجارة
 في البيع والتجارة

وان كان الشئ كان في التجارة بالنسبة الى احداهما دون الآخر ثم كتب فيه فمقتضى
 قال الشئ في التجارة على ما كان في سبيل الله وغير ذلك من الاتجار
 والحرم منه انواع اعلم ان التجار فيقسم بانقسام الاحكام الحنفية الا
 هو ما اضطر الانسان اليه في معاش فانه خلق لا غيره من الحيوانات بل معتقدا
 الحاكم والمعلمين اليه في فاعلم يحصل انما بالمعاوضة ووجب له ما بالعقود الشرعية
 ولو اختلف على ثلث البقاء مدة مخطوطة وعلم عدم كسبه من التجارة وقت
 آخر وجب عليه التجارة في هذا الوقت فيحصل ما يحكي اليه في ملكه المدة ولا يجوز
 ترك البيع على ما على التمسك والاسئلة الخلق مع كونه من البيع لان العبد
 الواجب بخرم عليه والمندوب كونه ولو لم يكن من البيع وجب السؤال ولم يخرج الى
 المندوب بوجوبه فمقتضى العمل بقصد التمسك على العيال والاعانة ذوي الحاجة ولم
 اوطن عدم حصول بغير ان يبيع فانه يستحب البيع وجوبه فمقتضى العمل به
 ولا قصد به التمسك والاعانة بل بخرم التمسك في العيال ولم يستعمل على جهة من جهات البيع
 فان ذلك يكون سببا المذكور وهو اشتمل على ما في الشرع عنه في تخرجه و
 الحرام وهو ما في الشارع من انما من تخرجه وذلك انما يبيته اي وجوده كسبه
 من المكلف والبيع بعد التمسك للمعبد او لغيره كالتجارة بغيره بغيره او لغيره
 بما المعنى او لم يضره كالتجارة في الاعيان المحرمة وما لا يقع به وجوبه اشتمل على نوع
 من الضرر وعينه ذلك ولم يذكره المفسرين الاولين من اهل الاول فمقتضى
 في باب الجعده والاعتكاف واما الشئ في اعنائه وانما ياتى بالقرن في الاول من
 الواسع في تحريم المعامدة واقصر على الثالث الاول الاعيان بجعده

فانه اعداء الدين هم من ان يكونوا مسلمين او يهودا بل هم من انك فربما
 قطاع الطريق وشبههم من ايضا لان اعداء الاسلام على الكفر وهو موجود
 في التوحيد من جهة واحدة فلو لم يكن ثم مقتد كان كرونا وكذا كل امر في حق
 يعجز عنه الانسان بل هو الله تعالى او غيره ذلك مما يقتضيه الامم ويكره الامم
 اذا كان الشري من نظير استعانة في الامم لرباع الاشياء المذكورة في
 قوتها لا تخبر وشبهت الامم لكن على كون الحق صحيحا ويملك البيع الثمن
 في نظر الامم صحة العقد وتلك الثمن بثوت الامم مالا يتفقد به كل واحد
 من الاعيان السبعة لا يخلو اما ان لا يكون فيه نفع بوجه خاص او
 او يكون فان كان الاول فلا يجوز بوجه كالخاضع بالدين وان
 كان الثاني فاما ان يكون كل منفعه محالة لكل منفعه محرمه
 او يكون بعضها محلا والبعض الاخر محرم فالاول يجوز بوجه اجماعا والى
 لا يجوز اجماعا والحق محرم ومن النافع والثالث اما ان يعيب المقتضيه ونسبة في غير
 المعاش والمعارضة هو النافع المحالة فيجوز كالعيب او النافع المحرم فلا يجوز
 فلا يستعمل وان لم يعلم شي من ذلك استعمل المهر ووقف المقتضيه حتى يظهر وجوب
 عليه ولا بأس ببيع الطير والمهر والتمه وفي تعبه ببيع قولان اشبه بالمراد
 به في باقي الباع ما عدا الثلث المذكور فقال المقيده بالشرع وسنن وان المقيده
 بالاحتياط المهر او عدمه الى المتعاقب او العجاست والكفر ضعيف وقال الشيخ ط
 باطل ان شرط الطهارة حال الحيوة وامكان الالتماع وتامع ابن ابي رزق والعلامة
 وسواهما وهو اصل العقد البيع ولو جرد التعضي وهو الطهارة والالتماع لانه الغرض

لغة

العلم فانه ليس بالانتماء او عدم الالتماع والغرض خلاف ذلك فان انتماء
 جميعا على مقتضى الالتماع شي من اعيانها بما عليه او عظمها او جملها او بعضها
 كعسل الصقور والحجرات وغيرها بشرط ان يكون محبا فلو كان غير محب
 كما لا يتش على الجوار واللباط فلا بأس في ثمانية ان يكون صورة الذي يزوج في
 من الحيوانات فلو كان صورة نخل او خبيرة لم تحرم به اقوال الشيخين واما في
 وطء القاضى التحريم في غير المحرمات التي حرم التام والطلاق لا يوجب اوجبه عن
 بما يطر منها ويخرج من ويطأ ما يكره منها ما نصب منها على الخياط وعلى استر وسكن
 او سدا فضا التام على القاضى عيبا شيئا او صفت عدا المقتضيه لغيره
 المهر او العنا وما سمى في العرف ثمتا او قيل هو الصوت المشتمل على الترتيب مع الاعتراف
 والاول اولى واما استثناء المقتضيه للمهر من فدية شيوخ وكثرة القاضى وحرمة
 ابن ابي ريس والعلامة في ذكره لعدم النهي عن الفداء قال الشهيد الابا حاصح طرنا
 والظاهر في رواية ابن حبيب عن عمن والظاهر قول ابن ابي عمير في قوله يقول شيخنا قائل
 فهو مشروط بشرطين المذكورين وحفظ كتب الصلاة وغيره المقتضيه كالمهر
 اعم من السبل المستوفى والمهر كالمهر والاختلاف من المقتضيه على هذا المقتضيه
 كما ناسب الحكماء وخبرهم من اولى السبع في هذه الكتب على خلاف فان كنت به ذلك كله
 وحفظه وعقته وقرنة المهر والتمه المقتضيه والمعارضة فان احتجج به على الخصم والمقتضيه
 مستند اذا لم يحصل الخلاف فثبت بغيره وفيما السحر والصك هاتين
 والقبالة والشجدة والعتاداه محرمة كغيرها من النكاحات لا يوجبها ولا يبرأ
 من شئ من بن سويد بن غنيم ربا شرعة او فدية لغيره بل علم سقاية حصول

[illegible]

في قوله عليه السلام انما اشرع مني في ما فيكم من اهل البيت بن علي بن ابي طالب
كانت زنا وحب كما تصح من علي بن ابي طالب فلهذا كان من شريكه في ما فيكم
قوله وان كانت صفة كقوله عليه السلام من كان منكم لم يكن ليكن ليكن ليكن
المعروف والرواية عليه السلام انما يكون اعقبه فانه لم يبع وان كان فلهذا كان ما فيكم
غير شريكه في ما فيكم
قوله ولو اختلفا في هذا القول قول
الباع مع عيبه ان كان المبيع قائما وقول المشتري مع عيبه ان كان
ناقصا للاصحاب القول بالثبوت ما ذكره المصنف في التفسير من قول الشيخ
وتبعه القاضي يستند روايته محمد بن الحسن بن ابي بصير عن علي بن ابي طالب
فقول المشتري هو كذا وكذا قال المصنف قال القول قول الباع ان كان الشيء قائما
وهو قول المصنف على المشتري مع عيبه وفيما نظروا اول ما فيكم ما مر في
هذا ولا تبا على قول المشتري على الخطاب ليس محمد بن ابي طالب فلهذا كان
المعروف وهو كقول البنية على البنية والبيع من من كذا وكذا فلهذا كان
كقوله قول ابن ابي عمير عن علي بن ابي طالب في قوله وان كان المشتري
البيع مثله واخره ورواية انه اذا كانت في الباع فاشترى بيعي اشرع من ذلك
التميز والبيع بغير استحقاق بذلك فالقول قوله وان كانت في المشتري
استحقاق البعثة وادعى انما في ذلك وهو كقوله فان قول قوله فلهذا كان
ليس في ثبوت البعثة فانه اشرع عليه من الباعين انما في المشتري واما ان
في قوله البعثة فالباع بيعي اشرع من المشتري بغير اشرع من قوله عليه السلام
الشأن والمطلوب الباع وذلك لان كلاهما مع كذا فان الباع بيعي البعثة

الْمُؤْمِنُونَ

2

ودخوله في يوم أخيه الدخول في الصوم ما بان يرغب الباني في ثمراته
 بئله لا ويرغب المشتري في مله أجز ومن المصروفك الثمن أو شهاهنا غصبت
 وكذا ما بيني منها مثل ذلك على سبيل التقرير أو الكراهية قال في طه لا اهل قوله
 لا يوم الرجل على يومه ويدأ خبر راوية التي أقوله لا يسلك المذاهب على مذهبها
 ولا على غايتها والتمني التقرير قال المصنف والعلامة يثبت في الصلوات الجواز لمنه في الذكر
 محمول على الكراهية وما فوائد العقد الواقع عقيب الصوم عني في سائر ما
 والعقد ولو كانت كالمصداقية ليس من قدره الثبوت من العاقل وبالعكس من
 المالك قد يتصور الدخول في الصوم وإن لم يكن ثم محاذة كالمصداقية المطلقة فيقول
 أعرفي وأنا لها من أوله وأنه عني رخص في طه لا مع ذيل الثمن
 يتوكل الحاضر للبادي وقيل يحرم التوكل المذكور حتى صوابه كان
 ببيع أو شتر أو قيل البعيا فوله في سائر العقود كما كان في الماثل للعقد المتحد في الكل وغيره
 التماس بعقد يرتفع منه بعضه من جنس أو تفرع بها فاشخ في طه لا يحرم
 أقوله لا يسلك من غير ثبوت أو المصنف والعلامة على الكراهية والتقرير كما تقدم
 التكرار وجهه الرابع في قولنا في ثبوت التماس ثبت العين فوائد التماس في
 كونه من العقد لا ما وقع اتفاقا الكراهية شاملة لبيع المشتري الصوم عقد عقلة
 الباني من احوال السبله واسعاره ثبتت الدنيا مع العين الفاضل للبدنية
 وانضاف في جاز التماس على العقد احوال الصلوات بالاول من هذا من الاضرار في الاصل
 الغائب قال شيخنا في كون جاز التماس في جاز على الجواز وانما له المصنف
 والسعي فغاص على عين اصطفا لانه حتى تلك غايته من المصنف في الجواز كذا العيب

وفاقیہ کے حوالہ سے تحریر کیا اور جس کے حوالہ سے
تحریر کیا

[illegible][illegible]

هذا ما يراه من ان يحولها الى الدوام وصار قتل صحيح وان لم يتغير الى
 من واحد غيره معناه ان من سار من من رجل به شيخ وهذا ابن ابي
 صرف فلا يخبر بذلك شيخ في ذلك في باب السلم من من رجل به شيخ وهذا ابن ابي
 كان من فاكنت في حكمه فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 وامر به بان يحولها كسبل له فمما بيع وشترى فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 ان يصح ان يتولى من في القرض ان في الذمة يقضى ان في الذمة يقضى ان في الذمة يقضى
 لا غير من الذين يقرن في ذمتهم ليس مع ودين بدون فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 المستدعيون ان يبدلوا درهما بدينهم وفيه توطئة فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 الحكم من في الصلح فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 وانما في كل واحد من هذا ما يحولها كسبل له فمما بيع وشترى فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 وهو مقرب من كذا وهو المقرب من كل شيء فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 في المعاملات فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 الرباع على المشتري فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 تليده في العين مع احوال الخبير والصلح فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 وقال الرباع الزيادة مطلقا فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 بالتحريم فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 واجاب عن الرواية بالبرهان ولا على السبب من جعله الى كذا فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 والاعلى من الرباع من الرباع فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من

او من سار من من رجل به شيخ فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 الصلح لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 وقال في مع فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 في تحريمه فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 والروايات وتروى في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 الشيخ وعلقه فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 علم انه لا يرد على السبب في الحكم فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 في مقامه فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 بالدراسه فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 مع شي من يدان غير درهم كان المذموم متفاوت لانه محموله في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 بالصرف ولما قال الصلح فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 المذكور لما حال في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 حال العقد او من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 من ثمانية الثمن حال الاستثناء من المذموم حال العقد والتميز معلومة فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 بما لها النسبة فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 معلومة فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 من النسبة فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من
 لوجع من غير تحريمه فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من فاكنت لكونه في بيت من

المجول اما العلامة في كثر في الصورة كلما قلنا ان الثالث والسابع فانه حكم
 فيها بالسطح ان ما قلناه اقرب الفصل السادس في بيع الثمار الى غيره
 لا يجوز في بيع الثمرة قبل طيورها الا مع ثمره انما انما في مثل الطير والجماد
 يصح ايجازها بعد طيورها ما عين يصح ايجازها بعد طيورها مع بطلانها
 بعد طيورها ولم يفسد بطلانها لكن مع ضميمة او بشرط القطع او مع ايجازها
 ايجازها قبل طيورها ما عين بطلانها مع ضميمة او بشرط القطع او مع ايجازها
 الرواد لو قصرت بطلانها في بخرى فيجوز بغيره عموم قوله وجل الله البيع وال
 الدال على ان يترك العلق في العام الواحد لما جاء على وجهه في معنى في الس
 قال الله في بيع والمردى انما يبيعه الى رداية يعقوب ابن شعيب عن حماد بن عيسى
 من الروايات بعد طيورها ما عين واحد الصاع اجمالا في السنة ولم يفسد بطلانها
 اقوال في السنة قول الشيخ في د و ط و ف لا يصح حقه على رداية الى الربع الشامي
 وعنه يا فصل ابن ابي ابيس عن الصنف ثمره في السنة بطلانها بطلانها
 في مع قوله قول الصنف وابن ابي ابيس في كتاب الاخبار والعلامه في السنة
 على كراهية عموم واحد الله الصاع وحرم الرواد والقوله ان الان يكون بخلافه في
 حكمه وهو ايضا جميع الروايات واما الله فطاهر في سنة الاول في بيعه في السنة
 بعد الصلح هو الى حماد بن ابي نصره وقال في بيعه بطلانها من عليها العاسته
 وكلها ما وجد في الروايات اما الاول في رداية على جرحه عن حماد بن عيسى
 على ان يفسد بطلانها في بخرى فيجوز بغيره في رداية في رداية في رداية في رداية
 وهو ايضا ما وجد في السنة في بطلانها في رداية في رداية في رداية في رداية

صحيح عن حماد بن ابي نصره عن حماد بن ابي نصره عن حماد بن ابي نصره
 وما قبله الصلح ما قال في بيعه بطلانها في رداية في رداية في رداية في رداية
 يشترط في الصنف ان يصح بيعها بغيره في بيعه بطلانها في رداية في رداية في رداية
 شرط بطلانها في بيعه بطلانها في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية
 عامين كل موضع قلت لا يصح في البيع في بيعه بطلانها في رداية في رداية في رداية
 كما يصح في بيعه بطلانها في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية
 صلاحها وحوالها في بيعه بطلانها في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية
 اما ذكره الله وسوانه في بيعه بطلانها في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية
 من الثمرين المتوحد في حريان الله والمطلوب في تحقيقه في الحلاوة وطيب المأكلي في مثل الصاع
 والنصف في مثل الطبخ والمستوفون في بيعه بطلانها في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية
 لصلحها بطلانها في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية
 اخر لم يبدك مقتضى الله في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية
 وهو مقتضى الله في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية
 من طيب السلم والجواز في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية
 الصنف في بيعه بطلانها في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية
 الجواز وسواه في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية
 فتمت للبائع واقبل الكل على ان دلالة المفهوم هنا حجة وهو ان
 ان الله يبيعه في ثمره في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية
 ويصح على ذلك ان لا يبيع في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية في رداية

لموافاة مقدم قمت يمكن ان يكون كل الصدقة ماضية الى امانة كما صدقته
 الامام والعلما والاموات فان الامام لم يبعثه وعشرين والثانية بعد
 والثالثة بعد ثمانية كما ورد في الرواية ويجب الاقتصار على العرض ولو شرط الفسخ
 ولو زيادة الوصف حرم بريد بالعرض المثل من غير زيادة سواء كانت
 عين او حصة اما العين فلا بد الربا بعينه واما الصدقة فلهذا من عرض
 او اجرة فحقا قال اذا اجر القرض فحقا فهو ربا ومسا سائل اذا جعل القرض
 شرط في البيع او الحصة فليس محرم اما مع الحاجة فمتى واما الصدقة في ذلك في
 بعض تصانيف العلماء قولان لم يغب وعلم والعلامة في ذلك كلام واجتراح
 الطرفين لكن ذكره من الطول ومنه لو شرط عليه ربا من آخر او كمالا او جوا
 او اجارة بدون جوف المثل قال الشيخ في التقي والقاضي يجوز ان يشترط لا اعطاه
 الصالح بدل المكسرة والفقير بدل الجديد فحرم وانه يعزب ابن حبيب عن غير ذلك
 القرض الاجل درهم القرض في امانة الدرهم الطارئة يطيب نفس من قال
 لا يايسر مع ذلك ابن ابراهيم في الصدقة والعلامة كرواية النجاشي في الحسن عن جابر
 او اوصفت الدرهم ثم انك تحرمها فلا يايسر ان لم يكن فيك شرط والواجب
 عن رواية ابن حبيب القول بوجوبه او يايسر فيما ذكره شرط وكذا في رواية غيره
 صح في حديثه بوجوبه القرض ما جاز فانه يجوز ان لا يشترط به ولا يفسد السطحة
 الدرهم المتقرب منه ويجوز ان قال الشيخ والقاضي في النجاشي ليس له ان لا يرضى
 بربطه عن عرض وقال الصدوق في مع له الجائز من ان يايسر كرواية محمد بن
 عيسى عن ابراهيم عن من والاقوى الاول ان كان عقد هبتها من غير ان يشترط

منه

وله

لموافاة مقدم قمت يمكن ان يكون كل الصدقة ماضية الى امانة كما صدقته
 الامام والعلما والاموات فان الامام لم يبعثه وعشرين والثانية بعد
 والثالثة بعد ثمانية كما ورد في الرواية ويجب الاقتصار على العرض ولو شرط الفسخ
 ولو زيادة الوصف حرم بريد بالعرض المثل من غير زيادة سواء كانت
 عين او حصة اما العين فلا بد الربا بعينه واما الصدقة فلهذا من عرض
 او اجرة فحقا قال اذا اجر القرض فحقا فهو ربا ومسا سائل اذا جعل القرض
 شرط في البيع او الحصة فليس محرم اما مع الحاجة فمتى واما الصدقة في ذلك في
 بعض تصانيف العلماء قولان لم يغب وعلم والعلامة في ذلك كلام واجتراح
 الطرفين لكن ذكره من الطول ومنه لو شرط عليه ربا من آخر او كمالا او جوا
 او اجارة بدون جوف المثل قال الشيخ في التقي والقاضي يجوز ان يشترط لا اعطاه
 الصالح بدل المكسرة والفقير بدل الجديد فحرم وانه يعزب ابن حبيب عن غير ذلك
 القرض الاجل درهم القرض في امانة الدرهم الطارئة يطيب نفس من قال
 لا يايسر مع ذلك ابن ابراهيم في الصدقة والعلامة كرواية النجاشي في الحسن عن جابر
 او اوصفت الدرهم ثم انك تحرمها فلا يايسر ان لم يكن فيك شرط والواجب
 عن رواية ابن حبيب القول بوجوبه او يايسر فيما ذكره شرط وكذا في رواية غيره
 صح في حديثه بوجوبه القرض ما جاز فانه يجوز ان لا يشترط به ولا يفسد السطحة
 الدرهم المتقرب منه ويجوز ان قال الشيخ والقاضي في النجاشي ليس له ان لا يرضى
 بربطه عن عرض وقال الصدوق في مع له الجائز من ان يايسر كرواية محمد بن
 عيسى عن ابراهيم عن من والاقوى الاول ان كان عقد هبتها من غير ان يشترط

من الزمان يكون ذلك وقت الدفع لا وقت السداد والقرض يقال الشيخ
 وقت القرض في نظرنا انما ثبت في الذمة في المثل المثل ولا يقبل الى
 الا وقت السداد والحكمة عندنا انما يشترط ان لا يتعاقب مع القرض
 فلا بد من كون ذلك الشيء المقترض من القرض خالف الشيء في
 ذلك وقال لا يملك الا بالتصرف وهو مخرج لان اباحه المصنف
 فخرج المالك فلا يكون ملكا شرعا وبالذمة المدعى الحال في دفعه على التوكل ان
 لا لا يتابع من رد العين لكانت بوجوبه وجب شيئا بل مخرج المثل المثل
 والعقد في القرض والرد والعين في الشيء وجب التوكل بالقرينة في غير
 نقيض قال الشيخ يجب التوكل في شيء نظرا لان من ان اقرضه بوجوبه
 في ذمة القرض فانه يخرج ليس حين اني فلا يجب قبوله في ذلك
 وجوب قبولها ان تساوت تداولا ووقت الدفع مع ان القرض قد
 نظرت من انما ليست عين الحق نعم ان قلت ان ذمة بوجوبه في
 شئ فانه غايته في حقه وجب التوكل ولا وجب الدين الحال
 ماله كان او غيره هذا اذا لم يحصل الحدا مود اشترط في ذلك
 الا انما يصير الى ذمة غيبة التوكل والعهد والعين فان لا نظرا في ذلك
 ما حدته في المثل ومع الياس في قبيل يصدق به قاله الشيخ ولا يصح
 صرح في ذلك وقال ابن ابي ابراهيم اذا لم يحصل دارنا ونعالي الحاكم فان قطع على
 ان الدار لا تكون للامام وهو الحق لكن على القرض يعلم بوجوبه وعده وداره
 لانه اذا استحق العلم به كان فخطه اولى حتى يظهر خبره او غيره وان لا يصح

بشر

بالدين ان الدين لا يصير الى ذمة غيبة القرض كمن يثبت كونه
 المضاربة يجب ان يكون فيها القرض الحكم المضاربة من اشترط ان لا يكون
 المضاربة الا بعد اذن المصنف في ذلك فيصدق دليل كذا لاشي من الدين
 قبضه معين لما كان وكل على المضاربة يجب فيه لما كان فلا شيء من الدين بل
 مضاربة ولو سلم الذي قبله لم يمتثل بوجوبه وهو مضعف لا يصلح
 بولكن الشيخ قال انما ذمات الدين على سبيل من ولا خرا او خرا فان كان
 بوجوبه ليس بدين فانه في ذمة رواته مقطوعة دليل لما كان لا يمتثل بوجوبه
 لانه لا يجوز انما يجب على من عكس الذي يسلطه الاول فان كان الاول فلا يجوز
 بوجوبه واما ان يثبت ولا يغيره لان فعل الموكل ان كان الشئ في جاز له بوجوبه
 كمن يرضاهما ولو كان لاشي في ذمة فاقضاهما فاحصل العا والآخر
 مما لم يكن الصفة في ذمة حلق الملاك لم يكن الصفة الدين اثنى الا
 لعدم تحقق ما في الذمة ولا يثبت فيه وجع لقوله اذا دفع الدين الى المصنف
 شئ على ان يرضى على ان له اذ على ان يرضى الدين وطبقه او يقول بوجوبه
 مضاربة في الاول وان قلنا انما يكون ذلك القرض وكسبه لا يثبت في
 القرض في ذمة القرض له او لا يكون كسبه انما كان حقيقة كذلك ففقد القرض
 بقدر حصة من شاعا والباقي في ذمة موقوف على الاجازة فان اجاز الشريك
 ان ذمة من ذم وان لم يجر كان الشريك في ذمة من الشريك على الشريك وعلى الدافع ويكون
 ذلك القرض انما يرضى القرض لانه وكسبه للدافع في الاصل الى الشريك او
 نفسه يكون مصنوعا عليه لانه يعين جميعه من بوجوبه ولو كان الثالث فاما ان يثبت

كذا كذا في نفسه فيقع صحاح في تحريمه والباقي في شركه المطالب باوريج
 المديون بقايد ولا يكون ضمنيا على القاض ان كان الدافع عالما ايضا بالقض
 كان عالما بغيره وان قضيه على انه لا يشترطه وكان كسبا وقع القرض
 وان لم يكن واجاز الشريك فله ان لا يشترطه وان كان ضمنيا على ان جعل الدافع
 والافلا اذ عرفت ان افلا اذ اخصه كل واحد منهما بواحد من تلك الدينين
 فلما وسائل ان يطلى على اخصه من اخصه على زيد والآخر على عمرو
 فيقول القابل على الاقرب ان يبيع اخصه الآخر فله ان يبيع من الدينين
 زيد على عمرو يبيع القابل على تلك السلة فله ان يبيع على عمرو
 القابل الاول على زيد والمشتا في مباح على عمرو ان كل منهما يبيع
 يقبل الدينان ومنه نظر لانه اذا لم يبيع من قبله لانه لو كان يبيع
 وان سبق دين فهو القسم الثالث وفي البحث بطوله يفرغ على قول الشيخ والباقي
 من انه اذا باع الشريك سلة فاقض من الخي لهما ودين ليس منع ذلك بل
 اذا قبض اخصه حصته وقت له كما لو ابراه او سب او سب فانه لا يقطع
 ويرى في حديث قال العلاء بن الرزق فاحصل فان ما ذكره اسقاط بخلاف القدر
 فان القرض من المال المشترك ولو سعى الدين باقل حظه لم يلزم القرض
 ان يدفع لك شيئا يدفع ترحم منه ومن قول الشيخ والقاضي بذلك لروا
 محمد بن الفضل قال قلت لرواه رجل شترى دينا على رجل ثم ذهب الى صاحبه
 الدين فقال له اوفى بالدين عليك فداشته به منه فقال من دفع عريضة
 دفع الى صاحب الدين ويرى الذي عليه المال من جميع ما بقي عليه من دينه

رواه ابو حمزة عن قتيبة ومن قول ابن ابراهيم ان الدين ان كان فسيما او فسخة
 فلا يجوز ان يشترط في نفسه من يبيع وكذا لا يجوز بيعه لان القاض في البيع
 شرط في الاثمان فان كان الدين من غير ثمن الاثمان فلا يشترط فيه الاثمن والآخر
 وايضا البيع ان كان حصة فله ان يشترطه في جميع ما على المدين وان لم يكن حصة
 لم يلزمه شي مطلقا واذا كان العلامة وجوب دفع المدين جميع ما عليه الى المشتري
 فله ان يبيعه البيع واجب عن الرواية بكل السبع على الضمان مجازا او كونه
 فلا يجب على الغني بيعه ان يدفع الى المشتري لا ما دفع الى البائع وبسبب انه
 ويدفع الزايد الى البائع وبسبب ضعف شبهة ابن ابراهيم ان الدين ان يكون من
 الاثمان ويشترط فيه ثمن الاثمن والعروض وان كان من غير ثمن فاجاز ان
 يشترط بالذهب والفضة بخلاف فيه ولا يستلزم ان الاقلية والاكثورية لا
 ج بالهبة الى القيد اقول في كلامهم الحمد جوابا عن الرواية نظرا فان كل البيع
 على الضمان على تقدير جوازها لا يرجح ان يبيع المدين ما عليه الا كونه
 بعضه لكونه مضمنا حصل بخلافه كما دلت عليه الرواية وكذا على تقدير الفساد فان
 المشتري العالم بالفساد او الذي يبيع بخلافه فليس له الرجوع عليه فخرج حمله
 الرجوع على البائع ومنه التقيد بانه من المدين فصار مضمنا ما دفعه وانما
 لم يشبهه في الاول من حيث جعل الرواية على ان البائع شرط على المشتري ابراء
 المدين من الزايد او شرط عليه اخذ فيه المدة فخرج ثمنه من شرط الحكم
 وانما اشترطه في الاصل جميعا بين عموم واصل انه السبع المقتضى لتلك السبع وهو من
 صحة الرواية القابلة لتلك وفيه والشرط في بيعه حصوله في الاول من جملة ما على الضمان

ولو جمع بين الاتباع والبيع فاجبة كل عمل على الامر به ولا يصح فيها
 لو احدث وفي بعض النسخ الكتاب للجمع بينهما الواحدى للجمع بين الشراء والبيع
 الواحدى يكون موجبا فاعلموا المشهور ان بيع واحد يخرى الف وبيع اثنين احداهما ان لا يجمع
 الاخرين لشخص واحد معنى انه لا يجمع اجرة البيع من الاولين في بيعها ولا اجرة الشراء
 من الاولين في بيعها بل يخرى من كل واحد اجرة مفصلة فاجرة اجرة الاتباعين
 الاولين في البيع واجرة القبول من الاولين في الشراء وثانيتها اذا امره بالبيع
 والاستباض فاجرة على السابق وان اقتصدنا وكان الغرض تولي طريق البيع
 فاجرة عليها وكذا ان ملكتها وكان الغرض محو العقد وان لم يكن الغرض محو العقد
 بل المصلحة لكل منهما فلهذا شرطت بيعتان على قدر العلمين **كتاب الرهن**
 وهو لغة امانة صدقت على من فلتان وممنه اياه ولا يقال رهنه الا في لغة
 قديمة او امر الشئ المرصود والشئ في بيعه على رهن مثل حبلى وحبلى وقال القزويني
 ورهن ايضا جمع وقال القزويني في ترجمته انه لا يجمع على شئ في قول القائل رهنه
 كسقف وسقف بل هو جمع للرهن فمن جمع الجمع وقرى بها وبها على سبيل
 من رهن على ثبوت واداء الرهن الثالث منه لغة رهنه وشراعه لغة رهنه
 وثيقه لغة رهنه ولو قال الرهن المدين كان حسي لان الرهن لغة رهنه
 في الاكثاف فاق فدا يقره لانه في تعريفه الاخر واختلف في معنى الوشيعه
 منها ليست في رهنه بل في رهنه وفيه لغة رهنه وفيه لغة رهنه
 الولد على الاول يصح رهنه لان بيع المالك من التصرف فيها ولا يمكن رهنه
 في الحلية لانه لو رهنه المالك الى القضاء وعلى الشئ لا يصح رهنه لعدم

س

بها والحال به وكذا في الرهن على الايمان المستوفى على الاول يصح وعلى الثاني
 لا يصح لعدم ايمان استيفاء ذلك الايمان من الرهن لا تخلف الرهن المالك فيها
 واذا عرفت هذا فالرهن جائز بالقبض والامتناع والحكمه المعاشية تدعو الى شراعية
 فانه قد اضطر الى الاستدانة ولا يوثق بالمدين فيؤخذ الرهن على الدين
 وهل يشترط الاقباض الاظهر نعم لا خلاف ان دوام القبض ليس
 شرطا وانما الخلاف في شرطية الرهن في لزوم العقد حال شراعه وفيه رهن
 والتسليم والتسليم للمعه والشئ في رهنه يخرى من كل واحد اجرة مفصلة فاجرة اجرة الاتباعين
 محمد بن عيسى عن قيس بن الربيع عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير
 وولده الحسين بن علي بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 شرطه كان لا يجب الوفاء بل كان يخرى من كل واحد اجرة مفصلة فاجرة اجرة الاتباعين
 ذلك لم يلزم الا بشرط ان لا يثبت ارشاد الى حفظ المال وسوائه فيتم
 بالقبض كانه لا يثبت الا بالارتمان والقبض لا يقتضي القبض كانه يقتضي الرهن
 وكذا ان الرهن ليس شرطا في جواز الاداء كذا يقتضي لو دلت الآية على الشرط
 كانت دلائلها من حيث دليل الخطاب ليس صحيح ان الحديث المذكور
 نصحت محمد بن قيس فلا يخرى فيه اصاب الاول من الاول وان لم يصل الى الغرض
 وعن الثاني ان الوفاء بالعقد واجب او اصيل شرطه لا مطلقا والواجب الوفاء به
 بالبيع من كون الايجاب الوفاء بشرطين بل بما انقض الرهن فلا يكون شرطه
 فبعضه احداهما ولا يخرى في رهنه وان سلمت المعية وعدم كونه رهنه فلا يلزم
 عدم حسن قبوله وانما ان القبض امر خارج عن حقيقة الرهن شرطه في خلافه

بالفاسد

والقبول لذلك الصحيح ونسبه باليجاب القبول كونهما خبره وكما ان الترتيب
ليس شرطاً في جواز الاداء الا انهما في نفسه قد اذناهما في قبولهما ليس شرطاً
نقول حفظ المال واجب بحيث يقدمه وعن الرابع انما لم يستدل بحيل الخطأ
بل بالاصل في ذلك ان شرعية الرهن والردوم يتماشى القبض لم يتماشى مع عدمه
فوجب محتاج الى دليل ليس من انما مرسى ان منعه وان ثبت ولكنه
الحكم على الاصحاب وقبض بالقبول في المصلحة في اولي الشئ في طاعة
ولا شك ان القبول لا يشترط احوط لكن عدمه يشترط في دفعه في عدم
حصول الكف في الوثيقة وج لا فرق بين القبض وعدمه ولكن الجواب بان
من جهة التصرف كاف في الاستيفاء ولو شرطه معاً حسن الابل
لم يصح اى لم يصح البيع المتعلق على المدة ويكون مضموناً بقضيه بالبيع العائد
ولا يلزم حمل الدابة ولا حق الخل والشجر في الرهن نعم لو تجدد بعد الدابة
وخل لا خلاف في عدم دخول الزيادة الى مضمون الداريمان الا مع اشتراطها
وان كان الرهن سبباً في حاله لم يمتنع ما كان الا على ما عقد عليه على عدمه
وانما الخلاف فيما تجدد من قبله كالولد والصوف لا يمتنع كالسهم والاطول
لا خلاف في دخوله ولو تجدد فقال الشيخ في التقييد والربح والتقييد والتقييد
حمزه وابن ابراهيم من غير تفصيل التقييد وهم يوجبون سبباً سوى اوها بعضهم لا
واحتج بعضهم بالفضل على الدخول بانها اذا استكمل في مالها في غير ذلك
امورها وحرر حكمها بتجديده الاصل ودخوله في ملكها فالكامل في ملكها
ان جعل المدة بعد التقييد بدركه تحت الاطلاق ولا قابل للفرق في ذلك

ر
يستأثر

نظره في من يتبنت في الملكية يتجسد في نقل الرهن به وانما حمل المدة بعد
القبول قال شيخ في طاعدهم ودخوله واختاره الفقهاء في قبول الرهن بالاصل
عدمه الدخول ولا يدخل رذع الاصل في الرهن سواء كان او
مجنده الممتنع في ذلك خلافاً لما تجدد الرهن في الرهن على انما
قال الشيخ لا لا يتصرف في المصلحة وعيسى في الرهن والاصل
عدمه الجبر لميل نعم لان بقا الرهن تصرف في الارض وهو مستوفى كالمستأجر
ولنصر الداريمان لارابع الاصل المتعلق على الرهن واختاره المصنف في
ويشترطه في ذلك ما لا كان او منعه للقول لم يمتنع عليه شرطاً
ثبوت في الدمة فلم يكن ثابتاً في الدمة كالدابة بالبرهان الصحيح الداريمان
عليها وكذا ما حصل سببه ولم يثبت بعد في الدمة كالدابة قبل استقراره
التمية ثم انما ثبت في الدمة قد يكون بالاربع وسواء طاعة الملك قائماً بانه كالدابة
والداريمان والمحجوب وغيره باو قد يكون منعه وسواء طاعة الملك قائماً بغيره
كالنفع المطلق اسكان استيفاء من الرهن فلا يصح على ما بين استيفاء
منه كالدابة ولتعلقه بعين المخرج فان يورث الرهن سبباً يصح ضمانه ويصح الداريمان
ولاشي من الدابة المذكورة كذلك ولو رهن على مال ثم استدان آخره
عليها ما صح هذا اذا كان الدين واحداً ما لو كان الثاني بغير الاول كان
على امانة الاصل ومع اجازته يحتمل بطلان رهائنه لان لازم الرهن
اختصاص الرهن وتقدمه به في اللوازم يستلزم تافى الملزومات
وحيث ان الاول الرهن الثاني في هذا اطلاق منه يحمل المطلقان بما قبل

في شير طرقي المصنوع له امر ان قال الشيخ في ظرف ثمة و من حيث ان شير
 قد لا في ظرف شخص فلا بد من رضا و قد ورد في رواية عبد الله بن مسعود عن النبي في
 الرجل يوت عليه و يرثه ثمة و من روى ان حبس النبي في مكان في حيازة
 فلما و صحت قال رسول الله صلى الله عليه و آله اني يا رسول الله انما انا
 صفيي حبس رسول الله صلى الله عليه و آله في مكان من ان اسلمه فملا
 رايك كما حكمت بان اخيك فوكان رضاء و شرط لا سيما ان رسول الله صلى الله عليه و آله
 المصباح بار رضاء و قضيه على ان لا وال له فيما على علامه لا احتمال حصوله و رضاء
 و ايضا عدمه عتبار رضاء في الميت لا يتل على عدمه عتبار رضاء و لا يجوز
 الميت مع ان يكون في الحال لا بعد الموت سيرة رضاء المصنوع على مثل شرط اعم
 و يتغير عنه لو علم و انكر فخرج في الكفاية من عدمه عتبار رضاء و قال في الكفاية
 علم و انكره المصنوع و فيه و لا اعم و يجب عتبار رضاء و الاصح الاول
 لعدم قولهم انهم غارم و لا يكتفوا بالدين لا شير طرقي اذن المصنوع قال الله
 ان المال في الضمان يتقيد بالثبوت العتاسر فاعادة الى ذمة المصنوع عتبار رضاء
 على وجه الضمان كلفه على مقتضى في اثبات الصيرورة لثمة بل شير طرقي و لا
 بالمصنوع له و عتبه على ان شير طرقي مع قضاة المصنوع لفظه لولا ان لم يرد
 لغير رضاء و ما عتبه و مقتضى قضاة و اما المصنوع عتبه على مقتضى عتبه على
 امر لا و اما العلامة في الاول الثاني لانه من سيرة رضاء و عتبه العتاسر و كذا في غيره
 يتبع الضمان عتبه و لا في قولهم انما اذ لم يكن الضمان سيرة عتبه و لا اذ كان
 سيرة عتبه انما لا بد في عتبه العتاسر من عتبه و لا في رضاء و لا في عتبه

رضاء و لا في عتبه العتاسر من عتبه و لا في رضاء و لا في عتبه
 في عتبه العتاسر من عتبه و لا في رضاء و لا في عتبه
 سيرة عتبه و لا في عتبه العتاسر من عتبه و لا في رضاء و لا في عتبه
 و هو يتقيد بالمال من ذمة المصنوع عتبه الى حيازة
 و هو ان المصنوع عتبه هذا هو ان قال الطبري ان الضمان من ذمة المصنوع
 ذمة المصنوع عتبه فخرج من مطلقا لانه ما شاء و قال اكثر اصحابنا ان نقل المال
 من ذمة المصنوع عتبه الى ذمة العتاسر فليس للمصنوع له مطلقا لانه المصنوع عتبه
 امر لا و اما العتاسر من مطلقا لانه الضمان برضاء و لا في عتبه العتاسر في نقل على وجه
 و رضاء عتبه من عتبه العتاسر ان رسول الله صلى الله عليه و آله كان يصلي على رجل عتبه
 بجنازة فقال بل عتبه حبسكم من قالوا نعم و ميت ان فقال صلو على صاحبكم
 قال اوفوا به ما على يا رسول الله فلما فرغ من رضاء على رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم
 من نفسه من ترك ما لم يورثه و من ترك فعله فانه لا بد ان نقل المال
 ذمة المصنوع عتبه و لا لما بقي فرق بين المالكين ضمان عتبه العتاسر عتبه
 الى ذمة على القولين و عتبه الضمان على القولين و معنى الضمان عتبه العتاسر انما اذا
 ما عتبه شيئا و عتبه ان يخرج العتاسر من ذمة المصنوع كذا في بعض شخص عتبه
 العتاسر في المالكين فله المصنوع له لانه عتبه من العتاسر و المصنوع عتبه العتاسر
 يكون باقتل العتاسر من المصنوع و ما وقع الايمان المصنوع كذا في بعض
 في المصنوع و العتاسر المصنوع بل يصح ضمان شيء من ذلك المصنوع
 باقتل المصنوع و ما وقع الايمان المصنوع كذا في بعض
 المصنوع و العتاسر المصنوع بل يصح ضمان شيء من ذلك المصنوع

كذا ليس كذلك بل هو بمنزلة ما ثبت من صورته المكتوبة في كتابه قال
 عدم المعانيات مسلمة كذا في مطلقه لان احد الخصمين ليس هو الآخر فخصم
 الخصم ليس خصم خصمه بل هو خصم خصمه بل هو خصم خصمه بل هو خصم خصمه
 فيكون محال ايضا وانما ثبت فلان الرواية هي مخرجة الصحة لان خصم الخصم
 الحال القسم الثالث في الكلام الذي قوله وفي شرط الاجل فلا
 قال شيخنا في هذا من جملة مسائله والقاضي في احد المسببات لا بد من اطلاق
 وقال شيخنا في طرد اختاره ابن ابي عمير والقسم والعلم به في حاله انما هو
 وعدم المعارض ولو قال ان لم احضره الى كذا كان على كذا كان على كذا
 ان لم يحضره في الاجل فله المسئلة ذكره في الحساب في تبيينه ومخرجه من رواية الشيخ
 في باب ما يورث في الخصم عن داود بن الحصين عن ابي العباس
 عن معمر بن ربيعة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 واما قال ان جاء به الى الاجل فليس عليه مال فهو خصم عليه اية الى ان
 ياله خصم فان جاء به له خصم فهو خصم خاص من ان لم يات به الى الاجل الله
 احله ورواها في باب بطريق اخر الى ابي العباس عن معمر عن ابي بصير
 فاعلم ان لم يتركه في شرطه وانما هو وجه الفرق بين المستقين على شرطه
 خاضعين عليه وليس الله العرصة وجه الفرق فانه لا يصدق عند من حيث
 المعنى من حيث هو انما هو وجه الفرق فان لم يتركه فله المهر وان لم يتركه فله المهر
 قلت كذا ان جعلني في المعنى ان جعلتني كذا كذا وكذا كذا كذا كذا

ابن ابي عمير في الفرق بانه لم يتركه الخصم حيث بدأ بضمائنه ولم يتركه
 الحال حيث بدأ بضمائنه لان الخصم ليس له مال فله المهر وان لم يتركه
 على ان يتركه الخصم وان لم يتركه الخصم وان لم يتركه الخصم وان لم يتركه
 تعلقت بغيره فان لم يتركه الخصم فان لم يتركه الخصم فان لم يتركه
 ان لم يتركه الخصم فان لم يتركه الخصم فان لم يتركه الخصم فان لم يتركه
 الى اخره لبيت بضمائنه بل من لم يتركه الخصم فان لم يتركه الخصم فان لم يتركه
 لم يتركه الخصم فان لم يتركه الخصم فان لم يتركه الخصم فان لم يتركه
 الى مدة كذا كان على كذا كان على كذا كان على كذا كان على كذا كان على كذا
 ان لم يتركه الخصم فان لم يتركه الخصم فان لم يتركه الخصم فان لم يتركه
 اذ جاءه المهر او القطع فانه يتركه الخصم من ان السال لم يتركه من اول الوقت بل
 لا يتصور ان الله يتركه الخصم ولا يتركه الخصم لان مع انفساء الاجل وعدم احضاره وانما هو
 الشائنة وهي ان يقول على ما ذكره من ان الخصم ان لم يحضره فيه في ضمان شرط
 احضاره فانه يتركه الخصم ان لم يتركه الخصم ان لم يتركه الخصم ان لم يتركه
 المال الى ان يتركه الخصم بعد الاجل وعدم احضاره وان قلت اجله فله المهر وان قلت
 الشرط انه باطل وليس في ذلك من شرط الرواية حتى يكون في انما له وان تقرر الشرط
 كما لم يتركه من الرواية فله ان الضمان قد انقضاه قبل كذا الى كذا ويكون ذكر
 الشرط لعبه كذا في ان تقرر ان يكون مسموعا كما لو قال له على ما تقرر من جرحان
 المال حيث في ذمتي باطل كلامه ولا يسطع قوله من غير جرحان انما وضمائنه

فلا يفرق بين الصورتين فائدة اخرى هي انه لو كانت المكحول في الصورة الاولى قبل
 الانطلاق في الكمال من الكمال ولا يلزمه الحال فاما في الصورة الثانية فان المال
 لا يزعم له وان مات قبل الاجل فمده من حقه لم يتركه احد من الاصحاب
 وبطلان الكمال فيكون المكحول قد افسد المشهور بين الاصحاب
 ويظهر من كلام ابن الحنفية انه اذا شرط ان يبيع ما عليه ان لم يخرجه من كسبه
 فانه مال قابل للعلم الكماله بطلت مطلقا بشرط ان يشرط لان ذلك هو الكمال
 وفيه نظر لان كون ذلك يقتضي الكمال له مسلم لكن مع الاطلاق واما مع الشرط
 فلا يقرره المفسرون عند شرطه كتاب الصلح وهو شرط قطع
 انما يرد ويكره مع القارة والاشكال اما حرم حلال او حلال مستفاد انه انما يقطع
 من قبل فبغيره ليس مع ولا نوع على حسيه ومن العتود وكما هو المشهور في ما بينهم
 الفرضية ولا انه لو كان معا او فضا عليه لما يصح الاحتياط به ولا يلزم بطلان
 المذموم والملازمة طارئة ولا يطل بان لا يلزم فانه يصح مع الجبل ومع الاشكال
 من قول ان احد ما اشترى والاخر ان يفرغ على حقوقه في البيع والصرف والجاره والعاره
 والهدية وعلى البراء وذلك ان مقتضى استعانة من يفرغ للبراء وان مقتضى تملكها
 بعين او نفع وعلى البعيرين فاما بعض او بعينه ففائدة تارة وتلك العين
 بعوض اياها يكون العوضان من الاشياء اولها فاقسام خمسة تملك بعوضها
 من الاشياء وهو فروع الصرف تملك بعوضه وليا من الاشياء وهو فروع البيع والتحويل
 مطلق تملك بعوضه بعوض وهو فروع العارية وليس من فروع البيع الفرضية الكمال
 يترتب عليه فائدة هذه العتود وذلك ليس من فروع الفرضية ثم انني على قوله في هذا

منه

مستئين اصدقاوا لثقت بحسب ثواب قيمته ونيار فاقوله به وصالحا على دينارين لم
 لان لم يمت له في ذمت قيمته ونيار فاقوله به وصالحا على دينارين كان ربا وجوه
 ذلك ابن ابراهيم المصنف والعلامة ربا على ثقي الفرضية وعلى انه يصلح على الشبهة
 لا المذمومة في نظر من ابن القتيبي في تفسيره فبقيته على الاصح فلا يصح وثا فيها الا اذا
 على رجل جازم او ذميا فاقتراف له ما تم صلح به من امواله او ثمنه او ثمنه او ثمنه
 لم يصح لانه فسخ الصرف وكذا الوصاية على بعض من مع اطلاق الجحش لانه ربا
 لو قيل بعض ما وبرا من الباقي صح لانه فسخ العتود قوله شروع يقطع ان يقطع
 شيئا على غايته العتد الفرضية لعلاب سواء اقدت حقه او لم تقدم على القيد
 فتكون له بطلت كالمصالح على العين المحبوسه لعلاب عين فان الترخيع لا يحصل فيما خالوا
 عقد الصلح لم يفسد بشرطه وما قبله شرط عدم مكان العلم انما لم يفرغ اما لو تقرر الكمال
 او الميزان ومست الحاجة الى الاشغال فالاقرب الجواز لمس الحاجة قوله كره
 مع القارة والاشكال ربا فاقترافه به الامسية فان ابا حنيفة لا يجوز له البيع الكمال
 والاشاف في ان يجوز له البيع القارة فبعض اصحابنا عموم قوله هو الصلح خير وقوله هو الصلح
 بين المسلمين الاصل احل حراما او حرمه حلالا ذكر في تفسير التحليل والتحرير للمذموم
 وجوه ما قاله التحليل مع ان يصطلى على ان يشرى او اصدقاوا فخر او ذميا او اصدقاوا
 ان يصطلى على ان يشرى او اصدقاوا فخر او ذميا او اصدقاوا فخر او ذميا او اصدقاوا
 الى الربا وعلى جازمه اصدقاوا فخر او ذميا او اصدقاوا فخر او ذميا او اصدقاوا
 صاحب المذمومة مستحبا واما في عتده المالك على بعض ما وعلى مال فان يبايع
 اذا وقع حرم الطحال وحصل الخادم ونيابا لمسية الى المذموم لا بالنسبة الى الحاكم لانه

انما حكمنا بانها من كل واحد من الثغرات حسن ومع جعلها بالذات اسما على علم
 وجعل الآخر كغيره من صفات في فقهنا من حيث انهم يعلمون انهم في كل واحد من
 يكون رويها لم يصح لانهم لم يسموا بغير الخواص ولو اضطلع الشرح كان على الخواص
 على احدهما والآخر باسما للصح قال الشيخ ذلك جائز عند اربعة الفرض الاول
 الصحيح يخرج من غير من هو جليل في استبدادها في ذلك قال في قرب المصنف لما كانت
 موصوفا بالرواية لم يسمها بغير قولنا ان الحكم الاول فيمنع من كونها على الظاهر بل صح
 جهتها بحال المال عن الفسخ او غيرها مما جعل احدهما وعلمنا ان ذلك كان في الرواية فانه لما
 يصح لانه من ثمة ما جعل الحكم والاشياء في ثمة في اختلاف فيه لو كان جليل
 اشبهت درهمان فقال احدنا على وقال الآخر هاتين ويدل ذلك على
 الكل درهم ونصف والآخر ما بقي وكذا الرواية في درهمان درهمين والآخر درهمان
 لا عن تعريف وقت نصها صاحب اثنين درهم ونصف والآخر ما بقي درهمان
 الاول في الغاية من الابعاد ان يكون الدرهمان سبعة ما ودية احداهما ثمانية
 فانه في الثاني فان كان سبعة درهمين نصف الدرهم وكانا درهمين كان سبعة درهمين
 كان له درهم ونصف للآخر وعطاء درهمان كان الثالث فاشترى ان كانا
 عطف لهما واول الدرهمان سبعة درهمين نصف الدرهم ودية لغيره من الدرهمان
 كان الاول فاما ان جعل درهم واحد من درهمين نصف الدرهم او درهمين في الدرهمين
 كان الاول فاعلمنا ان قال درهم واحد من الدرهمين المشهورة وان كان في الثاني فاشترى
 نصفين وكلف درهمين الدرهمين لانهما كل مشاع حصل فيه التام في كذا الشبهة
 نوبت الابعاد فان كان نصف عن تعريف غير المستوعب ان نصف سواء في النسخ او في

ذلك منه

كان

كان لا عن تعريف وكان النسخ غير انهما فانه ذلك ان كان ما بينهما حصل المثل من حيث
 المستوعب في الرواية عن السك في صاحب الدرهم نصف والآخر الباقي في العمل بها
 مشهورة لا يمكن سادس في الدار كما في الاول لان ذلك خلاف الفرض في السك
 ضيف والشره لم يمت فانه قال جرح ان يقول ان كان ذلك في اخره بمترتبة
 قسم الباقي لما دار كان في غيب المترتب والعمل في الرواية وقال العلامة في
 مقسم ان في على سبعة الما ليعر كما في المترتب وسويده فيموت في الفرض ما لم يكن
 بيعا في ثمة سؤال وموت في في العمل لعل الربا في ثمة في السكتين من علم
 لا نقول لم يكن الا صاحب فيها ليعر او ذكرها في باب الصلح فانه ان يكون الصلح
 وجرح ان يكون تحت يارها فان استغنا فليدع ولو كان لو احد ثوب بعشرين درهما
 ولما هو ثوب بشيئين فاشترى فان خيره ما صاحب فقد انصفه والاسما وضم
 اشترى سبعة اشترى كذا درهمي اسحق من درهمين وعلى ذلك عمل الشيخ ولما
 وقال ابن ابراهيم العمل في الفرض ما اولي ودية والاصحاب ان الفرض مع ان كان الا اشترى
 مع السكتين ايضا هذا المجموع نصها في تعيين لكل واحد منها ثمة ربعين في السكتين
 الثمن على سبعة الما ليعر من الاموال وكما لو اشترى ثمة باشر كسب الا ان
 فان شك في حصول ابتداء او في حصول الفرض الموجب لاشترائها كما هو من وادراكها
 شك في ثمة كان لكل منهما ثمة من المال الذي له في الفرضين لو اشترى ثمة او في
 تسليم الشكر فوجب البيع وقسم الثمن كما في الفرضين او في ثمة او في ثمة او في ثمة
 لا وجه لوجوب البيع فخصه صاحب ثمة فخصه ما او احد ما بينا الثمنين واما الفرضين
 فان اجابنا على السبعين ففرضين او ثمة ثمة في فخره في ثمة او في ثمة او في ثمة

[illegible]

الشيخ

وصحبتنا اجاب واما سميت بذلك لتساويها في التصرف كالفاصل بيننا وبينها
 في السير فان سميت بها كيانا سواد قال الفراسي اخذوه عن النبي اذا عرض فقال
 في شركه حب مثل المذ وفعاله شركه الا بالان والاعمال لسانه وادعى على غيرة
 لفضيل هل طرقت حبها واما فمعا على شتر كما في حاصل الاعمال التي لا يصدقها
 على حب الشرك كالمالكين والمطالعين واليائسين سواد كان مقتضين في السبب او
 فيه كيانا وادعى وجوزنا اجاب في حقه مطلقا وملكه مع الاتفاق وجوزنا على الصفا
 وصحبتنا في وادعى انما على بطلانها فانما ان تتركها وادعى انها ملكها
 اجاب على اول اثنينها على اصلهما ولا يصح لكان شركه الوجه واما سميت ان
 يشرك وحبان فسميت على كل منهما في نسبت الى اصل على ان ياتوا على كل واحد
 انفرادا يكون بينهما وبيع كل منهما ما شتره ويؤدى منى الشتر فضل بينهما
 ان يفتاع حببته والذمة ويؤرض سعد الى خامل والبرج سببها يشرك وجه
 على المال له وخامل زوال فاعل من الوجبة والمال من الخامل وهو في مال خامل
 لا سلم الى الزوج ان منع الزوج مال النافع زيادة الى حله وجوزنا اجاب
 اجاب فيه والشافعي وابو حنيفة يريان وجعل الزوج سعد على بطلانها حقيقة
 اذ ان جعل الزوج حبب ان يشترى لهما او يشترى كذا كذا وقع الشراء وحب
 الشتر في الساحة يذوق الشتر الاول واما الشتر فان اصله ان يرب المال وكذا في
 شتره المضافه او انها وسميت او يرب حبب احدهما بهذا للاختصاص في الشتر وجوزنا
 اجاب فيه اجابا وسبب حببنا وحببنا في وملك وادعى بالذمة وحببنا في
 البرج اجابهم على ذلك لادل وادعى الدليل ثانيا وادعى ثورا والبرج في شتر

پنج گنج

و بعد از آنکه در این کتاب
نویسید که این کتاب
از کتابهای قدیمی است
و در این کتاب
نویسید که این کتاب
از کتابهای قدیمی است

واصل الرضا في كل واحد منهما على كل ما يشاء من الخراج والبيع والميراث
قوله واذا اتفادى المالك في القدر فالرجح بينهما سواء ولو اتفادى فالرجح
كذلك وكذا الخمران بالنسبة ولو شرط أحدهما في الرجح زيادة فالأشبه
أن الشرط لا يلزم له فانه إذا اشترط أن يكون صحيحا لم يكن الشرط صحيحا معني أنه
لا يجب الوفاء به وهذا قول الشافعي وقال الشيخ شرط بطلان الشركة والشرط لا يزيل
عقده ما إذا شانه وقال المصنف في بعضهما وأما في العلل فمحتاجا ليعبر قوله هو بالاعتقاد
وتوكله الآن يكون تجارة عن ترافض مستكملة لراضى أو اتفاق على ما شرطاه وتوكله
المؤمنون حيث بشرهم وطهرهم بقيت في نفسهم أن الشرط لم يلزمه وإن كان سببا
للعقل ولا خبره وإنما قالوا قال المصنف في اتفاق القول قال الشيخ والآن أن يكون
بالشك وسواء كان التأييد وهو شرط من كلامه أو بطلان الشرط أو بطلان الشركة
الشركة بالتأيد أو بطلان الشركة بالبطلان بطلان الشركة والتأيد بطلان الشركة والتأيد
بعد ذلك ولكن إذا عين الشركة فإنها صحيحة وكذا قال الشافعي قال العلل والشرط
على ما في قوله وكل منهما من التصرف حسب الأصل لا بالذنن الجديد وإن لم يكن له دخل في
الاستمتاع من الشركة ولكن منها الفسخ قبل الإبل وبطلان الموقوف على بطلان
التصرف للمأخوذ فيه والاقبال مشترك في قسمته فكيف يتقبل الشركة من
كتاب المضاربة وقراض الأول لقوله العرق ما خذ من الضرب في
وسو سفر في الدنيا تقع غالب في السفر ومن قوله ضرب مع صحابه بهيولان كل من
لما كان العمل يضرب في الرجح سهمه والثاني في نفعه الخياري من الرجح ومنه القطع لا يفسد
القال قطع بعضه ولو دفع إلى العامل ما من المساءة كما قال القاضي عاضد الشارح

1

وان كان كل منهما صاحب شرع ونحو ذلك المالك يخرج ماله وان كان العامل معجبا
 يدفع الانسان الى حبيب ماله لئلا ينجس من ربحه ماله او دفع الغني
 الى حبيب ماله لئلا ينجس من ربحه ماله فان شرط الرجوع الى المالك في ذلك
 في المعنى ويمكن ان المال مضمون على البعض او كسبه على البعض فانه من العامل
 فذلك لصاحبه فان قال مع ذلك ولا اجرة لك فهو كمال في الاسترجاع
 ربح حبيب وان قال لك اجرة كذا فان عينه على مضمونه المالك فذلك
 اجرة وان لم يعين فبالوان سكت فان تبرع العامل على اجرة له وان لم
 يتبرع وكان ذلك الفضل له اجرة فانه اجرة مشددا وشرط الرجوع مشددا
 اقسم ان يعين حصة العامل في كل شيء فذلك كالحصص والشرط فذلك
 المضاربه للصحة ان يعين حصة المالك فحصة سكت عن قدر حصة العامل فذلك
 مضاربه وفاسد ان يقول الرجوع مشترك بيننا فذلك مضاربه للصحة في
 بالنصف لكل منهما وشركا لوقال شرك على الضميمة ان يقول لك نصف
 اولى الف والباقي مشترك فاعاد ايضا لعدم الوفاق لمصلحة الزيادة على الشراك
 ج ان يقول لك نصف والباقي مشترك في ذلك وحكي عن الشافعي السطيات
 وعن ابي حنيفة انه لو لم يعين في طين ربح نصفه ونصف ربحه في الجوز
 المعنى في ربحه والعلم في عدم التحقيق ان كان لم يعين النصف فمضى بغيره ولا فرق بين
 العبارتين وان عين نصفه حبيب فذلك المعين له ربحه ويكون ربحا والآخر
 ان يعمل انما يربح حصة الباقي شيئا او يقول مع ذلك ولك حصة كذا
 كان الاجتناب في عامل مضمون ولا فائدة فيه وجب العمل عليه المضاربه للصحة

قوله

من لا يوجب من المالك كقولك انك لو اقرضت مائة من القمح او القمح من العامل
 قبلت او حشيت كسبه ذلك مخرج في قول المصنف ومن ان مخرج تساهل
 قوله المصنف صحيح شرعا لا حجة ولا حاديث وهو باس من الطرفين كل منهما لا يخرج
 كان المال مضمونا وهو ان يكون ربحا او مضمونا او مشددا وهو ان يكون مضمونا
 فذلك ان المخرج العامل مضمون فله ربحه وان كان المالك فله ربحه فله ربحه
 امثل الى ذلك الوقت اما ان يربح في الصورة من نوعي الشرط فحسبه
 ولو لم يربح انصرف في الاكسب شيئا كيف شاء المصنف وبالذات من ذلك المصنف
 انصرف بالاكسب ربحا فاما ان يربح من ربحه انصرف في المصنف
 في الاكسب كيف شاء وليس على المصنف قبل مع مراعاة المصلحة لا يربح في
 الحقيقة وليس الركن شرط بهما قال شيخ طيف لوقال انصرف في كيف شئت
 لما لم يشترى الا ان يربح البذل من المثل وفيه نظر لان المصلحة لو اقتضت الشرا
 على البذل او البيع فغيره اى ما يقع من ذلك الشرا فحينئذ المثل على ان لا يربح
 لان الشرا به لا خلاف المصلحة القدره لان يكون مضمونا لصحة سكتا لئلا يكون
 جائزا ويثبت للعامل ما شرط من الرجوع لم يغيره في ذلك فله ربحه المثل المثل
 هو المشهور المقتضى به قال شيخ طيف والمعين ربحا وهو ان يربح عليه او لا
 كقولهم او فاما المصنف وكقولهم المضمون حسن شرطه فحسبه ربحا او لا يكون
 ربحا ان يربح من ربحه في الرجل على الرجل الا مضاربه بينهما ان يخرج به الى ربح
 مضاربه وقال جوده صانع الرجوع سكتا اذا خالف شرطه وعصاه ومما رواه
 عن جوده قال المال الذي يربح به مضاربه من الرجوع ليس عليه من ارضيته شي الا ان

ربح

بخلاف امر صاحب المال والثاني قول الشيخ في الوفاء وسائر القاضى والى ذلك
 نعم على روية قبل على ما سمع وان كان قد رتبته على شئ فحينئذ جاز على ما
 فاسده وان احتج بان الثمن والاصل بانها معا على جهول اجبا بان
 الاصل بخلاف الدليل وانما لا يضر كما سافاه ونفق العامل في السفر
 من الاصل كل النفقة في قول الشيخ في ابن الجبلة وابن ابي عمير وابن زياد
 واحكامه العدة محتاجة بشغل العامل في مال القراض فكانت النفقة على المال كالعده
 المستغرق بوقت في منزله وما سافاه على من جعفر من حيث عدمه قال في
 المضاربة ما اتفق في سفره فهو من جميع المال فاذا قدم عليه فالتفريق بين
 وقول الشيخ في طان نفقة من ماله سفره وحضره الا انه دخل على ان يكون له من الربح
 سهمه مع عدمه ليس له كثر من ذلك لانه لا يرجع المال اكثر من هذا عبارة المتكلم
 امرين احدهما اجتناب الاول لان قوله كل النفقة يكون من باب ضمانه
 الى موضوعها الى النفقة كما لا يخفى وانما يريد ان يفتق الزائد عن نفقة المحضر والباقي
 يكون من ماله واجتنب رتبة البعض لاختصاصه عليه باصالة سواء بال المضاربة على
 ملك صاحب جرح من القدر المستوفى للعامل من النفقة فيبقى الباقي على ملك المالك
 منه فلو زاد جرحه بالسفر يكون من ماله كما لا يخفى والاحتجاج بسبب الطلب وخبره
 نظر لان الاصل بخلاف الدليل فانفق ابن الاول والثانية المذكورة فان من ادعى
 العوض فليس كل النفقة في سفره نعم وليس العدة الاول قيس لا تقول به وعلى
 به كقول المالك في كل النفقة في سفره نعم وليس العدة الاول قيس لا تقول به وعلى
 وعلى العامل مشترك ومنها فرائد على قول طوسطه للعامل النفقة لزم على قول طوسطه

لزم النفقة للزوجة بالسفر ويقع المالك والمشتري والمكسر والمكسر فان قيل
 يزود الى المال يراد في ذلك الاقتصار والاقتصار على نفقة اسائه فلا خلاف
 حسبت عليه الا انه ليس المراد بالسفر في الشرع وهو ما يجب فيه التفسير بل هو
 فلو قام وانما صلتها فله النفقة لو اقتصار سفره فاقام له نفقة فنفقته
 تلك العدة من نفقته لو كان معه مال اخر نفقه او غيره سقطت النفقة
 ولا يشتري العامل بالبيعين المال لو اشترى في الذمة وقع الشراء ولو
 كان له مال من اطلاق العقد يقتضي ان يشتري بعد البيعين المال فان خلاه من غيره فله
 من مال لا يستحق المقصود من نفقه شري كذلك واقض بينهما نفقة البيع ولو
 كان البيع ماله سواه كان نفقة قبل الشراء وبعد ولو اشترى في الذمة
 بخلافه ان يكون باقيا في المال الاول والثاني بان يضيف حال الشراء في العدة
 لرب المال الاول والثاني في امان يوجب الشراء لرب المال الاول والثاني في امان يوجب
 نفقة فيما اقتسمه من ان اشترى باذنه فيقع للمضاربة والبيع او الايمن من مال
 المضاربة فلو خلف قبل التسليم من غير تعريض من العامل لزم المالك دفعه عليه ويكون
 المالك ان قراض هو قول الشيخ على كل فيه وفيه من اقول غير محتمل لا فائدة
 فيكره ان يكون من نفقه او يضيف الشراء لفظ فهو كالمضاربة ان كان يوجبها
 ولا يطل غير اذنه ولم يضيف لفظ بل يضيف لفظه وفيه من اقول غير محتمل لا فائدة
 ولو وقع مال القراض فيها شئ كان يضمنه عليه وفيه من اقول لو وقع الثمن من مال القراض
 واما المالك الشراء والبيع فجميع مال قراض والا فله للعامل والمقرض عليه
 سوت كل واحد منهما يطل المضاربة اذا كان الميثم للعامل ولم يطل

فلا كلام في السطون والشيء لو ان كان المالك لم يظن ان شيئا من المال قد
 ربح وان كان قد كان المعامل قد مضى فيكون المعنى بطلانها من جهة ان السطون الاول
 الوارث وجب سائل بل الصحيح تقرير الوارث للمعامل ان كان في المال
 نقد صحيح وان كان ربحا فلا بل في صورة ان يكون صحيحا فخطا في الاول لا
 لا خفة للمعامل من حين موت المالك لحصول بطلان ظهر ربحه او لا لو مات
 والمعامل في بلد آخر او في بلد فساو كان مناسبا على الموت او لا وقال القاضي
 الاضمان لو كان في بلد غير صاحب المال فساو نقص الضمان بسببه والوجه
 المستوية بين الصورتين في الزمان ونقصه لان السطون كان موجب الضمان
 كما سواه وكذا اذا لم يكن لو مات المالك المعامل في غيره فان وجهه وكذا لو كان
 سدا ليه فان تعذر دفعه يباع اضطراره الى السفر والافان يجوز التمسك به ولم
 كان مناسبا وكذا لو خالف الميراث في الاول ولا يصح بالعقد في الثاني
 لم يصح لانه لا يتحقق الربح لانه ربحا بغير قيمته فان يفرق الربح او يتحقق
 قيمته فيصير ربح المال بربحها فلو وقع العقد على العود كانت فاسدة والربح
 لرب المال والمعامل الاجرة ولا تفصله في سفره ولا في مكانه مشاهدة او
 مال المضاربة ما لم يكن معلوم القصد وفيه قول يجوز قال الشيخ واذا كان
 لا يرب من العكس لم وقال طيطل ان الميراث معلوم القدر فيكون من غير قوم في
 المشادة ويكون القول قول المعامل في قدره فان اقاما ليعتقن فان لم يكن في المالك
 لانه انما ربح ثم قال في سواله في حصة ليعمل القول المشارة ليه يرب او لا يرب
 ويكون القول قول المعامل في قدره انه شرط ذلك في العقد قال المعامل في اية قوله

الربح

الشيخ حوالا لجلد المالك الصبي وقوله الميراثون محسن شرطه وقوله شرطه
 فيجوز ان يرب شرطه لانه غير شرط بل ان الكلام في اصل العقد فقد مضى العقد
 غير الشرط وذكر القاضي شرطه فلا عيب في الميراث ان القول للمقضي والعقد
 على الراوي ويملك المعامل الضيب من الربح وان لم يفيض فيكون له المالك
 الا بالانقضاء من شرطه فانما في المعامل انما اشترى لياؤه وان قلنا بالظن فقال
 ما يحصل من ربحه على شرطه بغيره ويسعى الى الربح في السليمان وان قلنا
 بالانقضاء فلا واقع الاضمان لانه اذا ظهر الربح ومات المعامل لم يصبه
 وارثه ولا اصل في الرد الا بيمينه على الاشهاد ووجه الاشهاد
 بيمينه فيكون كغيره من المدينين فلا يقبل قوله الا بيمينه قال الشيخ
 في الرد لانه ايمين قبل انما لم يمت فانه لم يصبه فانه لم يمت من قبل
 قوله كما لو كان لم يمت من امانة لم يمت فانه لم يصبه فانه لم يمت من قبل
 ولا كسبل بغيره فان قوله ما يمت بيمينه مع اليمين في الطمع ولو كان
 المعامل اياه لاقعة تمت بيمينه بيمينه المالك او اشترى اب المالك او اية
 شكل المضاربة فاما ان يكون بغيره والاول لا يصح لان العقد المضاربة وكذا
 في التجارة لانه يستلزم قتيلا والاذن في كل تصرف يمكن فيه الاستمرار الى
 والشيء من غير مناسبة او استلزامها قبل بل عفت لانه فضل عفت
 الفضل بوقوف على الاجازة والاشارة في كذا اقول اشتراني بهذا المال فاذا
 اشتراؤه ملكه المالك في ان يربح فربح عليه بغيره من حين واقع عليه اشتراؤه
 وجهه عليه من حيث المضاربة فانما يفتحت وطلعت وكلها بطل المالك المضاربة

ولو كان المالك قد اشتراؤه من قبل الميراثين
 الاذن فيكون مودة من قبل الميراثين
 لان الميراثين قد اشتراؤه من قبل الميراثين

انما هو المثل كما تقدم في المالك في المثل للعامل سواء كان فيه
 اوله ولو تضمن صاحب المال العامل صار الرجح له من حيث المبدأ
 ضامنا فان بذلك يصير المالك رضاعا على العامل فيكون له من المثل ولا خلاف
 المضارب جازية القرض ولو كان المالك اذن له في رواتبه ولو لم يجر
 منه وكره المضارب كسب الزاد هو العامل واما المالك فلم يشترط له من الضمان
 اسم نعم اشترى من القرض اسم فقال مقارن كسب الزاد والعامل مقارن
 او عرفت فاعلموا ان شري العامل على راتب من مال القرض فاما ان يظن به راتب
 فان كان الاول فاما ان يعمل بملك بالظن وعلى غيره وطنا اذن المالك ان يملك
 فكل صاحب الوطى بباقة الشريك في جزئها وسياقي ما يده انشاء الحق
 في المصلحة وان قلنا لا يملك بالظن وادع لم يظن به اصله فوضعا باذن المالك
 له بعد الشراء وانما جازية صدرت من اجابا في مذهبنا اما اذن له قبل الشراء فاصح لا يظن
 به ما وصف ملكه ولا يظن به قبل اذن له في الرجح خصه في العقد والملك اصل الرجح جاز
 الوطى بل اذن السابق الحق واعلى بوجاهة المصاراة في رواته الكفاية عن المالك
 قال قلت رجل سألني ان اسلمه راتبه اعطاه مالا مضاربة لم يشرى له ما يري من شئ
 وقال اشترى جازية يكون ملكه والجازية انما هي اصحاب المال اركان فيها وضعية
 وان كان فيها رجح فله مضاربة وان اعطاه قال نعم قال المصنف ان الرواية تركها
 لا شك ان كل من المصنف من اهل العلم في المصنف ان كل من المصنف من اهل العلم في المصنف
 وان اذن المالك لم يظن به الاذن كونه قبل اذنه ولا يكون الرجح طرا ولا قد يظن به
 ذكرنا من انما المصنف ثم ذكره رواتبه في جازية تركه على ان الرواية تركها

مكة

ما ذكره ولا شك ان الرواية ليس فيها ولا على ذلك اما اولا فانه ليس فيها اذن
 الوطى بل ان قوله اشترى جازية يكون ملكه ليس فيه فصح بالاذن ان كونه مضاربة
 وطنا واما ما يظن بالسائل لم يشر على الاذن من سبوا بل قال فله مضاربة
 بطنا ولم يظن بالاذن السابق او بالاذن المذكور واما ما لم يشر فاذن من فله مضاربة
 على الاذن في الوطى لكن ليس فيها ولا على انما مال مضاربة لانه قال في الجازية
 هي اصحاب المال اركان فيها وضعية فعليه وان كان فيها رجح فله ذلك صريح في انما
 لم يشر مال مضاربة فان مال المضاربة لا يخص المالك بوجه وعلى مقتضى كونها مال
 مضاربة يظن المضاربة بالاشترط الاختصاص بوجه بعض المال فاذا كان هذا
 الرواية كيف يكون حجة سادسة ان في طريقها ما قد نفى حقيقتا بالاعراض
 جازية ومضاربة ولا يصح المضاربة بالدين حتى يعقب الخلاف في ذلك
 فاصح في المصنف قال شيخنا في المصنف ان القبض الى الدين من فملكه وافروا
 مالكا فاذا فعلت فقد فملكه عليه لم يصح القبض وطنا في التميز ووضعية
 كما كانت والمال المميز باق على ملك المدين بل ان الانسان لا يكون كسب الا بغيره
 القبض له من نفسه قال العلامة الرجب في صحة التحويل وصحة الاول واما القرض
 فلا شك في بطلانه اقول لا شك انه اذن المدين كسب في مقارضة نفسه يكون القرض
 بالظن والتعليق على الشرط وهو المال حال العقد اما لو كان في عقد القرض رجح
 فله وجوب له مقدار ما حصل لنفسه فاني ما منع من صحة ذلك اذا قبض في العقد
 العقد مع نفسه كما امر كذا في المزارعة والمساقاة والى المصنف
 من الزرع وقديسي الجازية من الجازية والارض للدين والى سنية معا على

السعي حيث بذلك كثرة احتياجه الى ذلك في الجارة اما المراد من ذلك
 على الارض فانه من حاصلها قوله عامية على الجارة وقيل يحتمل من حاصلها
 الجارة وكان سبب في ذكر اسرارها معلومة حيث بانها كانت مثلها
 اشاعتها في كل محيل وثالثها انما هي الصورة وعقربها الصحيح اياها ان قيل
 مالكة الارض فذلك على غير الارض من كذا تزرع فيها كذا وما شئت
 ان يكون لك النصف مثلا من سبع حاصلها بعد المليون فيعمل العالم قبلت
 او ربيت او ما عدا ذلك فاسم بحسب الحاجة والاضيق فقبل العقد
 القدة فقبل ايضا تعيين النصف لا يجوز بل الوزن المعلوم كالف مثل سواها
 الباقى سببها اولها فانه قبل ايضا على القوي ليجوز ان يكون غير ذلك المعين
 الان في ان الضرر لا يخطو فظهر من كلام المفسر ان جواز ذلك تعيين النصف
 لكن احب ان يخرج البذر قال الشيخ ربيع ذلك الغرض في تلك الجواز ان لا يخصص
 بعد لم يخصص الغرض لوزن على ان يكون العمل قسمة مضمونة في ذلك المالك لا
 من قبل حاصل الارض قال الشيخ وابن حمزة يجوز على كراهية قال العلامة ان يخصص
 فيه مضمون وان يخصصه والاحاطة فهو حق في كل حال لان ترويضه لا وجه له
 الظاهر ان المراد من قوله عقد الجارة لما كانت مكرمة لان احاطة
 العمل بقسمة بالخط او الشجر او غيره كما يكون في جارة الارض للزراعة بالخط او
 مكرمة كما ياتي والحق ان يطلب من هذا العقد ان يصح فزاره يكون الجارة في الذمة
 في الذمة ولا احاطة بعد الايمان فبطلانها وشرايطها المصاحب الارض
 ان يخرج على المزارع فانه في بابها كما لم يشعروا من اوديس فلا عاقبة

لم يرد

احاطة فهو قال العلامة في صحيحه وجازع الجبل لان الجارة لا ياتي عقد المراد من ذلك
 ان الزيادة اياه من حيث عدم الحاجة لكونه مباحا فلا يخصص له الى غير
 يملك من ان يخصصه فاسم يحتاج الى اياها بعبودية في كذا او المثل قال الشيخ ويكفي
 احاطة الارض للزراعة بالخط في الشجر لا يجوز في الجارة اما ان يخصص
 بما يخرج من ملك الارض فذلك لا يجوز قطعا لانه في النقص من مزارعها وان
 يقع مطلقا او يخصص لكونه ملك من غير ان يكون له جارة على كراهية وقال القاضي
 كان ذلك محتملا لانه على من يخصصه ان لا يستأجر الارض بالخط ثم يزرعها
 واجب على كل من يملكه حصة او على كل من يخصصها وان يخصصها بأكبر
 بما استأجرها به الا ان يحدث في ذلك احد او يخصصها لغير الجارة
 فربما ينفذ من يد ابن ابي ربيب ما ياتي كثيرة وقال الشيخ في ما لم يرد
 عن من اوصى الارض بغير او فقهه فلا يملكها بأكبر مما قبلها احب بالكل
 ان يخصص بها من الروايات واما المساقاة فهي معاملة على الاصول
 بحسب ما من ثمرها العقد صحيح من اجماعه ان يقول المالك للعامل سائيتك على
 البستان او البستان على ان يزرع في مدة كذا ان يعمل فيه كذا ويكون لك من ثمره
 الثلث او الربع بحسب تراضيهما عليه قبل العمل ويشترط في النصف ما عدا من الثمرة
 او اوقفت بغيرها فانه لو ساقاه على بستان على ان يساقه على آخره قال الشيخ
 لا يصح والحق ان لا يشرع في ما يشترطه قال ابن الجوزي لا يشرع
 المساقاة على قطع ثمره في شقة العمل صفت واحدة والحق صنف او كذا
 العمل معونة قال الشيخ خطا او ساقاه بال نصف على ان يعمل له مال بعد المساقاة

بطلان موضوعه ان من رب المال ومن العمل العكس فلو انشأ على الصبي
 لشرط ان يعمل معلوما وان يكون على مالك بعض العمل واما كذا ان لم يشر
 ببيان من يشرع به فماتى احدنا الآخر على ان لا يزيد من الضف وغير الزيادة
 صح وان شرط الضف اربا وان بطل لان مساقاة غير عوض فهو كاست الثمرة غير
 قال الشيخ ولو لم يعمل احدنا فاش وقال العلامة لاشي لان دخل على ذلك المشهور
 انه لا بد من المدة المعينة من وقال ابن الجببر يدرج وان لم يحضر المدة بل لم يشرط
 بالثمرة فان ذلك يعني من العمل مستجابا برأيه يعقب بن حبيب عن من سألته
 الرجل يعطى الرجل ارضه فيها الرمان او الخيل فيقول است من الماء وحسنه ولو
 نصف ما يخرج قال لا بأس ولا يجب بان على الباسع بقدر ينظر المدة في
 وجوب المرافعة لا الزوم ولا يظن بجفت احدهما على الاخر فلو كانت
 الزوم وخالف الشيخ في ذلك وحكم بالمطلان كمال جاره وسياقي تمامه
 في الاجارة ويقول من اذا ما معاقم وورثه كل واحد معاقم من ثم فمات على يد
 المال كقام العامل بما يجب عليه وان مات العمل فان قام الورثه بالعمل فمات ذلك
 والاسبغ بغير احكام من التركة من يقوم تمام العمل فكل من الاطلاق المانع كشرط
 العامل فانما يظن لو مات ويكون له ثمة باسلف او لم يطع الثمرة وممكن من
 ويصح على كل اصل ثابت للثمة فيشيع به اجمع فبان هذا فلو لم يشر
 ثابت من قبل البطلان والظنيت جازا في الشيخ فانه قال كمال مساقاة على العقل الذي
 بخرمته جازا في نظر الى ان كل ثمة فانه ما عتق فقال له ثمة فيصح القول بان احداهما
 لا يصح المساقاة على العقب وشبهه فلو لم يشر فانه بل يصح على العقب والقبول

مكرر

اشكال من حيث الثمرة بالمعنى المذكور ومن اصالة الصبي ان ساقاة على
 فيعقبه على كل الوفاق لا يشترط وجود الثمرة باعقل بل يكفي ولو بالمكان الا
 ولو مساقاة على دوى او خرب صحيح مع تقدير المدة بما يمكن من اطلاقه فاعلموا
 لم يعلق وشيئا في هذا المدة للمعلومة فقدم الخلاف في ذلك مع من
 فلو حاقب الى ما و... ويلزم العامل من العمل فافيد مساقاة الثمرة على المالك
 بناءا للجدلان وعمل المواضع وخارج الارض بما يجب على العامل لخصا بطلان
 ما ثبت مساقاة الثمرة ما كان مستكرا على ثمة وما يجب على المالك ايضا ما كان
 ما يقدر المثل المال ما لا يتكسر صلا او يقدنى الحصول واختلف في امور
 انكش قال الشيخ على المالك ثمة العلامة لاصالة برادة للثمة العامل ولان يميز
 والذي يجب على العامل العمل وقال ابن ادريس ان على العامل في نسب الماقل له
 بعض النماطين قال ابن ادريس يزرع العامل مع الاطلاق ان التثقي من العمل
 وانما وضع البقرة وقال الشيخ لا يميزه ذلك من الاطلاق بل مع الشرط واختاره
 العلامة قال ابن الجببر اذا ثبت الثمرة حال ما من عليها الفساو كان العامل
 فلو لم يزرع من العمل الا بطلان المانع الشرط وقال الشيخ يزرع العامل مع الاطلاق
 جميع من يملك الثمرة وان ثبت ذلك المانع من اعاطه شمس وجها واول
 وحفظ على وقت القسبة المانع الشرط والاول اقول قال الشيخ اذا شرط ان يكون
 الثمرة الاجزاء من الثمرة فبطلان وضع المساقاة وان من المالك المال ثمة
 العامل فلو كانت الثمرة على المالك ان من ان يكون منه المال والعمل معا ومما
 وبما سلم ان اقرض العامل كل الى الاجزاء واذا عمل وجها واستخرج في بعض

كما ان شرط ان يكون بعض العاقل على المالك ثم يشترط ان يكون بعضه مباحا لا يوجب
 فيه العتق قال ابن القيم ليس لصاحب الميراث ان يشترط على العاقل ان يبيع
 بصل فاني قد مر من خبره ان يكون للعامل في الميراث شي ولو جعل على ذلك عوضا في
 ان ذلك مع الشرط في خبره واما في خبره واما في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره
 ما يلزم المالك على العاقل وانما العاقل سكتا **الوديع** العاقل
 ما خوفي من وديع اذ يمكن ان يستره قال الكسائي يقال يستره ويستره وديع
 اذ **الاستعانة** اي ان ياتى العاقل في بيع الميراث فيستعينه فليس يستوع
 العاقل الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 ان المالك يستره في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 والاعارة المصدرة قال ابن القيم في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 ان عليه بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 اما الوديع فمضى استنباطه في الاحتفاظ بدينه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 الاحتفاظ بالدين فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 مع القرض ويحفظ كل وديع فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 في العاقل فان القرض يوضع في المصطلب والديع لا يوضع في بيت الدار
 ولو عين المالك حرزا اقتصر عليه ولو فعلها الى اذن او اخر
 ضمن الامع الخوف اذ لم يعين المالك حرزا فاعمل كما قلنا اول من جعلها فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 جرت العادة به وان عينه فاعمل في الميراث مع ذلك لا يخرجها منه واما في خبره في الميراث في بيعه
 لا يجوز ان يجرها الى مساويا ولا الى اخرها فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه

قلت والشافعي ان يعلقها الى اذن او اخرها فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 العلامة متجاوزا الى اذن او اخرها فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 في موضع معين يستلزم الشيء من المالك في خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 ما جها قد مضى ان يكون في ذلك الموضع واما في خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 ماعا فان كان يبيع ما يكون ماعا في الضرر فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 المكنان المامور به بان يكون مثل حصته المكنان الاخر في حفظ الوديع او لا
 والشا في خلاف القرض لا يخرج من الميراث في خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 اقول العلامة واما الميراث في خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 الى مكان يشاء يزم الميراث في خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 وسواك شاع موجب الخرج ويروى على قولان الا ان الميراث في خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 الا ان حال الميراث في خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 بالوديع او يبيع عينه من الميراث في خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 الميراث في خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 من الزمان فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 مطلقا فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 فيه من الميراث في خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 ان قلت ان الميراث في خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه
 وقت الميراث في خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه فافهم من خبره في الميراث في بيعه

الصل

فرض الفرض وان اردت ان تحسم من ان يكون ذلك المكان او غيره ونحوه فبحسب ما يقع في ذلك
ما يجيئ شرحه ويطلب الموت لكل واحد منهما بمعنى بطلانها من وجهين
أحدهما ان المالك الاول يصير باقية شرعية ويترتب عليها احكام وجوب المبادر
كمالك الثاني الاول يصير باقية شرعية ويترتب عليها احكام وجوب المبادر الى جملتها في جزر
الى احكام الميراث لو لم يكن عالما بموت غيره بل قال الميراث في الروايات لو كان
المستوفى وجب على الرضى الميراث ليس بضرورة الى اعلام المالك لو كان المالك
قد مضى بجزر دون ثمرات وتقدر اعلامه وانتهى وجب المبادر الى جملتها في جزر
انها لو كان المالك قد مضى بجزر ثمرات قبل التقديم لم يجر التقديم الى
الوكيل بل يلزم ان وكاله وانما ان في حكم الميراث خرج المالك عن اية التملك
والصرف كما ان اطراد عليه في بيان احواله وانتهى وجب اعلامه فبحسب اعلامه حكمه
والوديعه اما ان لا يقع فيها المستوفى الا مع التفرط او التاخير
التفرط او التاخير سبب الخطر والعدوان مخالفة المالك في امره والتاخير
فيها باكتساب ضمن وكان الرجح للمالك التفرط في الوديعه كما كان في
يدعها عرضا حين استأجره له ويؤثر التاخير امان يقع الصلح على العين
يبيع منه ويبيع على في التفرط ان يترتب عليه ضمن معين سقط ثم
يبيع الوديعه فصار من ذلك اثبات في دسته ان يكون المالك المستوفى
والرجح له على الضمان التفرط والاول يكون الصلح بوقوفه على اجازة المالك
فان اجازة المالك للرجح له والى ان السع فاسد في نفسه ويصح كل ملك للمالك
تحقق هذه المسئلة قبل المصطنع وكان الرجح للمالك لو كانت قال شيخنا في المصطنع
والعاقبة سبب اذ ليس على المالك قبل نصيبه بصورة شرعية بل العجز

ويحب الملك ما يراه من غير حق قال قلت له اني استوصيت رجلا فنه
 وحلف علي عليه ثم اخفا في عيدين المال الذي اسبغته وخذتاه
 فقال يا مالك فخذ وخذ اربعة آلاف درهم رجعتاني ما لك مني ما لك
 ما لك ما عشتي فحل فاختت المال وامت ان اربعة الارب سميت وادعوا المال
 الذي كنت اسبغته وادعوا ما ليك حتى استطعوا ما ليك فمضى فحل فاختت
 الارب واطعت الباقى وطلعت ان هذا الرجل ثيب وادعوا ما ليك ما ليك ما ليك
 عليه حل فاختت ما ليك من الدين اني لو كان من عجز وديت ومن عجز خلاف
 منطوق الرواية وقال ابن الحب يدعونني انما بانها تارة كان الارب لخصه
 الا ان يكون صاحبها حبيب له على ان يضمنه اياها ولو جره على ذلك ولم يجزها
 انفع بها ولا تعدي علم بغيره فانه قال ان العلاء ولا يسير هذا القول لان
 المتضمن وان لم يكن الا انما لا ينفذ الا في الصنف ومن يكون الارب للموعود
 في الحقيقة استند ما قاله من حقيقة من المصارفة منه ولا يضمنه الا
 عليها طالم لكن ان امسك عند الدفع وجب المثل للموعود في كل اذ انما
 لو لم يضمنه حصول ضرب او حل او ضمان وقال التقي ان المسألة فيه من ان
 التلف وهو منوع لاصالة العدة و حصول الضرر ترك التلخيص الضرر في المثل
 ويجب اعادة المال للمالك مع المطالبة ويكون ذلك على العدة للموعود
 الا ان يقال انما هو حبيب له ولا يضمنه الا انما لا يضمنه الا انما لا يضمنه
 وجب التلخيص نعم قال التقي ان كان الموعود حرا وجب على المستوع ان يحل على ما
 او دعه الى سلطان الى سلام العادل فمضى قولنا في رواية الفضل عن طرم

فصل در امور انسانی از آثار اقبال
و در این باب از اندیشه حقوق و انصاف
و در این باب از اندیشه حقوق و انصاف
و در این باب از اندیشه حقوق و انصاف

رواه عن النجاشي لما سئل عن رجل قال له ولو كانت غصبا
 منعته وتوصل في وصولها الى المستحق ولو جعله عندها كالقطعة من
 فان وجبه والاضدق بها على المالك ان شاء وصفيان لم يرض بذلك
 الشيخ محمد بن علي بن فضال بن خيثم عن رجل قال له ولو كانت غصبا
 فان قال المالك اني كذا قطعتي به ما يعل بها وقال المالك اني كذا
 المالك اخرج حقه لا يرد عليه الباقي على فقهاء المومنين وقال الشيخ
 الى ان لا يرد على ان يقطع غصبا الى حين يمكن من ان يرد على المالك
 والوصية به الى من يقوم مقامه ولا يجوز رد المالك الى الظالم ان يرد
 ابن ابراهيم بن العلاء وسواله في رجل قال له اني كذا قطعتي
 شاء وان لم يشاء لم يرد على المالك ولو كانت غصبا لم يرد عليه
 ان لم يرد عليه ولو لم يرد على المالك لم يرد عليه ولو لم يرد عليه
 في حقه من استلحقه ذلك رد المالك المخصوص الى الغاصب وهو باطل
 نقل ابن ابراهيم بن العلاء على وجوب رد المالك الى المالك ان كان
 على رد المالك الى الغاصب على المالك لان المالك المستحق له المالك
 ولو ادعى المالك الموقوف فاقول قول المستوف مع مبيد او فقت
 الوويع فانما ان يبيع المستوف لغيره سبب في كونه ولا خلاف ان القول
 قوله المالك ان يرد المالك الموقوف على المالك او يرد على المالك
 كما هو في الغرض والتمسك الذي يظهر من كلام الشيخ محمد بن علي بن فضال
 لا يمكن ان يرد المالك على المالك قال المالك الموقوف على المالك

صلى الله عليه وسلم في بيعه وباعه بغير ثمن وعل فقهاء المومنين قال المالك
 يرد المالك الموقوف على المالك في حديث آخر محمد بن فضال المالك
 وعل المالك الموقوف على المالك في حديث آخر محمد بن فضال المالك
 فان القول على الموقوف مع مبيد والاشهر ان يبيع المالك الموقوف
 مبيع فاذ لم يرد المالك الموقوف على المالك في حديث آخر محمد بن فضال
 لا يرد على المالك الموقوف اذ اخرجت يداها فافتت على المالك الموقوف
 الموقوف الموقوف مبيع كان القول قوله كما قد مر من امانته وعل المالك
 من الضمان ولو اخرجت يداها في مال لم يرد عليه ولو اخرجت يداها في مال
 مبيد ان لم يرد عليه اذ اخرجت يداها فافتت العين فذا قول الشيخ في هذا
 يؤيد نظرا ورواه ابا الدرداء في الحديث ان المالك الموقوف على المالك
 ومعه كذا يستبدع ولا يرجع الى المالك الموقوف على المالك الموقوف
 فعليه ان يرد المالك الموقوف على المالك الموقوف على المالك الموقوف
 حتى يرد المالك الموقوف على المالك الموقوف على المالك الموقوف
 ورجع من مضاعف فقال المالك الموقوف على المالك الموقوف على المالك
 اوله رسول المالك الموقوف على المالك الموقوف على المالك الموقوف
 لم يرد عليه ولو اخرجت يداها فافتت العين فذا قول الشيخ في هذا
 مع مبيد ان لم يرد عليه اذ اخرجت يداها فافتت العين فذا قول الشيخ
 والموقف فذا قول الشيخ في هذا الموقوف على المالك الموقوف على المالك
 ولو اخرجت يداها فافتت العين فذا قول الشيخ في هذا الموقوف على المالك

الحق الحبيب يدعيه بالحق في الصفات مع الاستسلام الى الحق استمر الاستسلام
 قوله على السيد اخذت حتى قودي ورواية واسب عن عرض عن علي بن الحسين
 عبد المولى كاتون غيب في زمان من استخار خرا صغيرا غيب في زمان من استخار
 عن الاول في زمانه ورواية عن الاول في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه
 واسب اوله وكتبها على السفر طي ان جعلت ثانيا في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه
 وليست حاصلة في الحيوان ولو اختلفا في التفرقة القول قول المستعير
 مع عينة في قول الشيخ واتفق في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه
 فيكون عليه العين مع عدم العينة وقال المصنف وسار القول قول المالك فلا
 ولو اختلفا في العينة فقولان اشبههما قول المصنف مع عينة قاله
 الشيخان في التفرقة واتفق في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه
 وقال ابن ابي عمير في قول المصنف لا لانه منكر وخارجه واختاره المصنف والعلامة في عينة
 الفتوى كتاب الاحكام وهي تليق بمنفعة معلومة في بعض احوال
 قال ابو بصير آجزة الى انكرتها وانما هي قول آجزة وشيخها قال المصنف فيكون
 واقيد بالمنفعة يخرج البيع ولو كانا بعض يخرج البيع في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه
 من يوعده في عينة من عدة كذا ثم هذا المالك لا بد له من ايجاب من الموهوب او من
 قام به فله كقول آجزة وكرتاك وملك سكنى الدار وركوب الدابة وكذا قوله
 من المالك كقولته قبلت وشبهه ولا يطل بالبيع ولا يعلق هذا قول
 لا كذا من لو اجر العين ثم جاء على غير المستأجر فانه لا يطل الا بالبيع بقبول
 المستأجر ثم يشتري او كان عالما فاختاره والكان له الخيار في البيع والبيع والبيع

والفقر

والصبر حتى يفتنى بهذه العبارة لربما على المستأجر بل يطل ويبيع ثم يشتري باجرة
 باقي المدة امر لا يشيب احتمالان احدهما ان المستأجر لم يملك في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه
 البيع وادعى على المالك ضرورة وجع المنفعة للعين المملوكة بالبيع ولا يمكن تجارة الاجارة
 والاشجار في بيع على المملوك الشخصي علمت ان كذا لا يمكن الجمع بين المالك كذا
 والاشجار فاختاره العلامة في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه
 على ملكه بالتبعية واذا ملك لم يمتنع عليه عقد اجارة فطل في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه
 وان اقتضى ملك المنفعة الا انه ساقط المانع ويوسق ملكها كذا في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه
 على جسي واختاره في عدة جبر المنفعة تجوز التفرقة في التفرقة لم تقدم ملكها على
 الاصل فانه لو لم تقدم الا في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه
 الشك في زوال كذا ملك المالك غير تام فان من روى البيع وان كان في الزمان في التفرقة
 الا في الشك في التفرقة اقوى وانما ايجز المصنف في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه
 بخلاف الاجارة ومن ثم اخصص البيع بالزمانه او طيب في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه
 للسيد في المنفعة بخلاف خصص العين المستأجرة فان منفعتها وخصصها للمصنف
 وفي امور الفتوى ارجح عندكم في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه
 في طوق العين احد ما ختم الدخول المدة في ملكه في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه
 المنفعة فكان كذا في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه
 المستأجر ولا يمكن البيع بخصمها لا ستراف وقتها في المدة في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه
 في زمانه لا يستحقه عرض المنفعة وصد زوال المالك في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه
 بيت المال وطل في الوقت قال الشيخان نعم وقال المصنف لا يطل في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه ورواية عن الثاني في زمانه

والتشخيص على الإطلاق مطلقا لم يثبت انهما كانا متساويين في الحقيقة بل في الظاهر
 الى شخص واحد الشيخ عريف باجماع القدر والحد واما في المسألة فدخل ان يتوفى
 المستفاد من ذلك الوجه كغيره في من كان غير واجب عن الطابع بعينه
 فحده وعن انما يثبت بعد الوقت عليها وعن الثالث في وقت استيفاء
 المستفاد على تلك الاصل والاصل في الاستيفاء من الاصل اعني في حيزه الموصوف
 على استيفاء وارث الموصوف وان استحق الاصل واستحق الاصل غير ان
 استحقاق المستفاد المستفاد على ان ذلك لا يدل على الإطلاق بل مطلقا
 ووافق المرتضى في عدم الإطلاق في التقاضي واما في المصلحة والمصلحة في
 لا صلاية فيها ما كان وما قولنا ان الحق من الشخص في طه الإطلاق لم يثبت
 المستفاد دون موت الموصوف فكل القاضى عن المرتضى انه سوى جهتي في ذلك ان
 بين ان الوجه فيها واحد والطاير ان المروءة سوى بين الموصوف والمستفاد في الإطلاق
 في سببه فكل القاضى مطلقا الى المرتضى كما فعل ابن ابي عمير في غير ذلك
 في الزعميات في المسألة التي قيل على عدم الإطلاق لم يثبت المستفاد
 وكل ما يصح اثاره يصح اثاره بغيره فلو كان صحيح الاستيفاء بغيره فبغيره
 اثاره وصح اجابته وعللنا في هذه القاعدة لا يتصور على من سب كل شخص وان
 اما الاول فانه منع في طه اثاره فاما من وقت او كماله في المصلحة والمصلحة
 لان المنع منه في اجابته في هذه العلل التي ترى في العارية ووجه ذلك ان
 ان كان الغرض من العلم كغيره اجابته كتاب فيه خطا في المصلحة ووجه العلم
 الشيخ لا يثبت المستفاد على تلك المستفاد في الاجابة كما لا تطلقا في المصلحة والمصلحة

المستفاد الاول فان لم يثبت
 اثاره والمصلحة في طه
 المستفاد من اجل ان المستفاد
 اسحق حيزه المستفاد

الكتاب

الكتاب لان المستفاد يصرف فيه القرض والتقليب بخلاف المصلحة وفيه نظر
 لان تزويج المصلحة كما يكون غالبا الى جهة تلك المصلحة الى الدرب كسبها
 واجابة للمستفاد الذي قال ابن ابي عمير ان الدرس والمصلحة يصح اجابته
 عند وظهر صحيح اجابته على ما قواه اجابته في اجابته فاما المستفاد في الاجابة
 اجابته واما ذلك لا يصح وتعلمنا ولو صححت اجابته يصح وتعلمنا يصح اجابته
 المصلحة منها وايضا لو كانت لها مستفاد مقصودا لزم الغالب في اجابته
 لكن لا يلزم اجابته بل اجابته لا غير قال العلامة في اجابته واما اول القرض في المصلحة
 بين الوقت والاجابة فان الوقت يصح اجابته ولا يصح وتعلمنا في اجابته
 من عدم الزعم الغالب بالاجابة والتجسس ان يقول كان لها مستفاد مقصودا في
 صححت اجابته واما الاول فليس نظرا اما ان اول فليس في المصلحة في اجابته فان
 له شي واحد وموجزا لا شفاع مع قبا والعين فلو كان الوقت يصح وتعلمنا في اجابته
 لا يصح في المصلحة بل يشبهها لانه لو لم يصح وتعلمنا كان وقتها لم يصح
 ثانيا ان الوقت الثاني ان يعلق بعد ما يعلق به الوقت الاول فيحصل القابل
 والكان وقتها للوقت لا وقتها ايضا واما المصلحة وتعلمنا في المصلحة في شرط الوقت
 على عين فلو كان مكانا واما في الوقت ليس كذلك بخلاف الاجابة فانه ليس من ثلثها
 ملك العين كما تقدم واما ابن ابي عمير في اجابته يصح وتعلمنا في اجابته من حيث
 هي لا يبيح في قبيل كونها موقوف او موصوفة فانها في عين فلو كانت العين
 هذه كونها موقوف لا يصح وتعلمنا في اجابته واما في عين فلو كانت العين
 وتعلمنا في اجابته لم يصح في مكانا فانها في عين فلو كانت العين في عين فلو كانت العين

لا يشترط وسؤال قوي لا يثبت معادته كما لا يشترط تسليمه من قبل
 تسليمه الى غيره كذا اوجبا ونظيره فائدة الخلاف فيما لو لم يثبت العمل قبل التسليم فان كان التسليم
 المبيع فان شرطنا تسليمه فلا جرمه ولو اسنا جرم من جعل له مانعا الى
 في وقت معين باجره معينة فان لم يفعل انقض من اجرة ثلثا معين
 صح ما لم يحط بالاجرة في السنة ذكرنا الشيخ في هـ فابن النيرة والقاضي
 المصنف والعلامة وسقطت من رواية محمد بن علي بن موهبا عن حماد بن عيسى بن محمد بن
 مسلم ايضا عن حماد بن عيسى بن محمد بن علي بن موهبا عن حماد بن عيسى بن محمد بن
 يوروه غير الشيخ في هـ وكلامه لا يخفى اما في الاصل فلا بد ان يثبت العمل بالاطل العقد ايضا
 لان ابطال الشرط يقتضي ابطال المشرط فعلا واللازم باطلان بطلان العقد المذكور
 واما ما جاء في ان الشرط باطل لا يثبت عليه كتاب ولا سنة بل الذي قيل
 الكتاب ثبت على بطلانه لان الاصل الجواز والادلة الكتاب سنة على ابطال
 بل هي محتملة كذا ذكرناه وتخرج عن مقتضى قوله فان كلفه في زمانه بطلان شرطه المبرم
 فلك درهم وان خطبته في العقد فلك درهم كذا قال ابن الخطيب روي في مسند
 مدرسين فلك درهمان وان خطبته فارسي او سوري او كوفي جاز واحد فلك درهم
 فتح ابن ابي ابيس ذلك وحكم بطلان العقد في صورتين واختاره العلامة في
 محتمل بانه عقد واحد خالف فيه العوض بالتعديع والاشارة فلا يصح كما لو قال اكتبك بكذا
 تعدا او بوجهه بكذا بانه مجهول فلا يصح وفرق ابن منيرة بين صورة الفعل وصورة التعديع
 عديثا معين فطرقت الجواز لا يخالف الاول واما الشيخ فلم يفرق في وقت
 المخرج في العقد وقال في طالع الصف ولا يسلح الدرهم وسقطت الى حيث قال

لغير

او روي في طالع الصف فلك جعله امكن في رده واحد من القفدين في الجبل
 بوقوع احد الصدين بسنا وذلك لا يخرج الجواز عن الصحة فان سئل الجواز في العمل
 والابن وما قاله الشيخ في فاجرم الفرق بين صورة الوفاق والفرق الذي شئ
 لا بد من له في ابطاله لان قوله ان خطبته فلك نصف في معنى ان لم يحط به
 من اجرك نصفه الا انه غير طرف هذا الشرط والتعيين لا يقتضي ابطال
 وما ذكره العلامة من الفرق ضعيف لان قوله وصورة الفسخ لم يوجب شيئا
 ممنوع بل يثبت بالنية الى اليوم وحده وكذا بالنسبة الى العقد وقيل ان
 الى الخطا كما فرقنا الى الموجب في صورة المصنوعة وحقه هذه الصورة على صورة البيع
 قياسا لغيره ولما ايجز ان يوجب الان يشترط عليه استيعا
 المنفعة بنفسه واما الثاني فافاقا واما الاول فان اجبرنا على استاجرنا
 وقد روي ايضا اتفاقا وكذا لو خالف عمل في العين زايدها او خالف بيع الاصل
 فخالف منه الثلث والقي وابن الحسين وسائر الصدوق في ع والقاضي في
 المذهب جوزه المصنف ابن ابيس على كراهية واختاره المصنف مع الاول لكنه
 خصه بالمسكن فان والاحسب والعلامة اختلفا في بطلان الجواز في
 المنفعة فقلان بوجهه كيف شاء وعموم قوله ان السيس مسطون على اسوالم وروا
 الى الصغار في الحسن عن حماد وسند روايته الى الربيع الشامي عنه ايضا وغيرهما
 من الروايات واجتبه المصنف بانه رواية برواية اسمعيل بن الفضل الهاشمي عن حماد
 روايته بالخطيب عنه ايضا والجراب عن الاول منع لزوم الرواية عن حماد
 المتناهيين جوبا بالاختلاف في بطلان على كراهية لما رواه ابو بصير قال

من ان لا يكره ان يسمي تاجرجي وحدثنا ثم اوجبا بكسر جيم تاجرجي ان لا يكره
 فيها حديثا او اخر منها غوامض وسمي تاجرجي في شرحه النسيان بوجه احتسابه
 قال الاجازة وتعرف بمعنى الباقى بخبره في ذلك وان قل لرواية محمد بن سفيان
 الرجل يسمي تاجرجيا بانه يروي عن النسيان والاسم للمدائله الروايات بعينها دون غيرها
 وفيه نظر لانما اوجبه المصنف في الالف في التسمية والنسيان فان روايته في المعزول
 الرشح عن من ان فضل الاجازة لما زلت حرامه فباعتقده ورد المصنف في الارض المصحح
 الحديث في روايته تسمي تاجرجي في الفصل او قيل في التاجرجي من قال النسيان في المعاملة تسمي
 كان العقيدة اوسى قال غيره وهو فيكون تسمي تاجرجي في المعاملة تسمي تاجرجي
 اما مع القول بكونه تسمي تاجرجي في المعاملة وان يكون المنفعة متقدرة
 في نفسها كخياطة الثوب المعين او بالمدى المعينه ككفى الدار لاحتاج
 في صحة تقديرها بالعل المعين خاصة من غير تقدير العمل فيه واختلف في
 تقديرها بالمدى كخياطة الثوب المعين في يوم المعين فقال الشيخ وابن ابي
 لان استيفاء العمل في المدى فلا يتحقق في كل مكان لا يملك الاول للزوم العرف
 ان يقع ذلك العمل في بعض المدى فيبقى الزمان خاليا عن العمل في كل انصر على
 اول ما يمكن من العمل في تلك المدى فيحتاج الى صرف مدى اخرى فيستعمل في كل انصر على
 فاذن لا يخرج من خبره في احداهما وسامائل ان يطلق لقب الاجازة على القصص
 الزمان مثل ان يقول اجرتك هذه الدار شهرا اجروا كذا ما قل يقتضي ان يكون اوله متقدرا
 بالمدى فيصير القصة اولا يقتضي ذلك فيكون شهرا اجروا في كل العقد كذا في كل
 في ترويه بسمه فانه قال فينا بطلان العقد في هذه الصورة وانما يطلق على

صغير القيسين الشهرة وانما لم يسمي اذ لم يكن العقد مقتضيا للاتصال فقال
 اخرا اذ اخبره دارا شهرا سبقت قبله ولم يطل بعد صحيح وانما لم يصح لان هذا العقد
 الاتصال فيكون قد شرط ما ينفى مقتضى العقد في كل حال في كل حال
 وتكملة القاضي لما بين اذ ليس يعدم الاتصال وصحت العقدة في الصورة الثانية واما
 العلل ووجه ما بان شرط الاتصال يقتضي عدم يكون باطلا اما الاول فلان كل
 من الارزمت التي تشمل عليها مدة الاجازة يحق عليها لم يستتصه بالعقد
 فالاتصال بالمدى الاول منها يقتضي عدم اتصال بالمدى في ذلك الزمان غير
 كما اذا كانت تسمي تاجرجي اجزائه دفعة واحدة كما ذكره والآخر التي لم تستصه
 اتصلت بالجزء المتصل به فيكون مستصه ايضا اذا لم يربط بالاتصال موضع العمل
 لا سيما والعقد لا يملك الزمان والحق حكم بوجوب الاتصال الزماني في سائر العقود
 ويمكن ان يستجيب له بان العقد وكلها انشأت والانسان طلق الحكم والعقد
 يقتضي الاتصال الزماني ولذا كان اطلاق عقد البيع يقتضي تسليم البعوضة
 في الحال ولو تيسر زمان مستقبل فيها بطل قال الشيخ اذا استأجرت رجلا الى
 العمل سبقت فان وقع اول العمل كانت السنة كلها اقله وان لم يوافق ذلك
 اول العمل عند الباقى من ذلك الشهر كان صدق بالمدى ثم كل ذلك الشهر الاول
 من الاخرين يمين يوما وان قلنا انه كل ثوب مدى من ذلك الشهر كان قويا
 وهو يدل على ترويه والوجه ومنا وفي السلف الاول مع احتمال كون الشهر كاملا
 قال الشيخان اذا قال اجرتك كل شهر كذا ولم يسمي صح في شهره بطل في
 الزمان ولم يسمي اجرتك كل شهر كذا ولم يسمي في كل شهر بطل في كل شهر

لانه كلما انتهى شرط الصحة انقضت الصحة لكن المقدم حق فالتالي مشكوك والملازم
 وانما صحة المقدم فلهذا العلم فغيره شرط في الصحة اجماعا وليس انما يعلم من صحة
 ومن مجزولة فثبتت المنفعة ولا يلزم من مقابلة كل جزء من اجزاء المدة المجزأة بعض
 معلوم من يورثه المدة معلومة وذلك المنفعة بالقد لا يقلل المنفعة
 معدومة ولا شيء من المدة ومن يعلق به الملك فلا شيء من المنفعة
 يعلق به الملك الا الصغرى فطامته او المفقودة على يد المانع المستقبلي
 فلهذا الملك نسبة بين تلك المدة وتوقف ثبوته على ثبوت النسبة بين
 نقل الجواب وتوقف على ثبوت يورثه ومن ان المدة المركبة على نسبين
 احداهما موجود وبوجه غير المدة واحدة كالسليم وثانية ما موجود وبوجه اخر او
 فثباتها كزمان وما يوجد فيه من الحركة وتسمى الاول وفق الوجود الثاني في
 الوجود والمنافع من التقييم الثاني وهي فان كانت معدومة في الحال فالتالي ان
 فطامته من الوجود في الحاضر لم يمت معدومة على الاطلاق والشرع اعتبر هذا النوع
 من الموجودات وجعل حكم الموجود الاول في اجزائه الاحكام كحكم احواله بغير نسبة
 مطلقا ولم يعتبر وجوده كجميع اجزائه لاستحالة ذلك كما في الوصية بالمنفعة
 فانما يصح الوصية لميت موجود بوجه بوجه اجزائها على تحديد ما فيها من
 تحول قوله بالمنفعة معدومة ان احواله كان معدوما بوجه بوجه اجزائه فمنه في
 اجزائه فتمسك وتولد في الكبرى في الماضي من المعدوم فخلق به الملك الاول
 فتمسك وان اراد ان في تمسك وسنة المنفعة ما ذكرناه من اعتبار الشارع ما يندرج فيه
 او اعرفت به ان كل من كان يملك المنفعة بالعدو قال ملكية لا حرة وبه دفعه لان النافذة

عقدها وصية فالتالي نفسه وكل عقد ما خفت بالية ملك العوضان فيهما
 ولا يثبت ملكا له ما على الآخر من حكمه كما في ومن قال بغير ملكه ومن
 اوجب قبل ملكه ما يترجى قال ان الاجرة لذلك الملكها المجرأة لا ترجى
 استيعاها المستاجر بالمنفعة والحق الاول لما عرفت ولو لم ينفذ العين قبل
 القبض او منع المرحوم من التسليم بقاء الاجارة بطلت الاجارة اذ
 الاجارة بالعين ثم ينفذ قبل القبض فلهذا جاز في الخلع والاول
 بالتسليم وان كان عهده فلهذا منع فاصب بغيره ما يلزم القاصب وعهده المضمحل
 على الطلاق مع المنع وليس على الية ملك المنفعة بالعدو فلا يلزم التسليم
 للميت بغيره بالمنع نعم قال القاضي لو منع بعض المدة ثم تم في الباقي فليس
 له استرجاع ما منع من قبله باقية المدة وليس شيء من المنفعة تسقط بالعدو
 بالخصم قوله ولا يقطع ولو اهدم المسكن تخير المستاجر في البيع وله ان
 المالك باصلاحه وكذا لو اهدم بعضه بما ينفذ به الانقضاء اعلى من
 واربعين سنة فانه مباح بها او اربعة عشر سنة فانه مباح بها او اربعة عشر سنة فانه مباح بها
 القاضي كان الباقي لازما له بحسبه وليس بشيء بل المنفعة تسقط بالعدو
 بالخصم ولا يقطع بالاجارة لو كان الهدم بفعل المستاجر او اذا كان
 على وجه الاتفاق فانه مباح الهدم لو كان تعديا فلهذا المستاجر من ويتعاضد
 ولا يبيع اجارة الا بعد اعدام القدر على التسليم ويلتزم البيع الضميمة
 كما في نظر من عدم الضميمة من جاز في نقل العين الذي هو اقوى في المنافع
 الاولى بالجزارة ولا يخفى صاحب الحمام الشاغل الا ان يورث فيخرط

هذا ما قاله في رد المحتار من غير الحاجة الى بيان ما كان عليه من قبل
 من قبله في رد المحتار من غير الحاجة الى بيان ما كان عليه من قبل
 في الاستيعار والقول قول المنكر مع عينه اما ان يكون هذا التنازع
 استيفاء المنفعة فيحلف المنكر ولا شيء في الدين او بعد استيفاء المنفعة
 فيحلف ايضا وثبت على المستوفي اقل الاخرين من اجرة المثل وما اوردناه
 ان كان في المدعي وكش الامرين من اجرة المثل ما اوردناه في سائر اجازات
 المدعي ولو اختلفنا في قدر الاجرة فالقول قول المستاجر مع عينه
 هنا احوال قول الشيخ في فتيان القدر من غير ان يسمي حلف وجعله
 قوله في طائفة من الاختلاف قبل مضي المدة كما قالوا ان يسمي في اليك
 لم يخالفنا وكان القول قول المنكر في كافي السبع القول قول المشتري ان كانت
 تامة فقل قول القول عن قوله وقال هو الذي يقتضيه ردنا وسوينا من الجنب
 قول القاضي ان لم يكن سبعة كما قال كل احد على العين كان القول قول الاجر
 مع عينه فان خلفا جميعا او بكل واحد من الغنم في المستقبل كان القول للملك
 مع عينه في الماضي فان لم يخلف كان اجرة المثل ما قاله الربيع واختاره
 والعلامة سواء كان قبل المدة او بعد ولا وجه لقرع ذلك لا اشكال في ان
 تنفذ على الاجارة وعلى مطلق الاجرة وانما اختلفنا في قدر الاجرة وهو برعي زيادة
 المستاجر فيكون على المدعي سبعة فان خالف المستاجر ويرى من تلك الزيادة
 بذاته او الحكم سبعة لا حصة فان كانت له حصة في حكمه مطلقا ولو اقره
 منها سبعة فاحتمالات تقديم قول المدعي لان القول قول المستاجر وانما

بدر

اشكال لان كل منهما مع باعت بار وسكنيا اعتبار القدر لان الشاغل
 مع السبعة ولو تعدى بالزيادة المسافة المشقة ضمن وانه في الرد
 اجرة المثل ان لم ينفذ الدية ولم ينفذ اجرة المثل الزيادة مع ما في ان ينفذ
 شئت قال القاضي يلزم من انكشاف القيمة عيب مع النقص في الاجرة او القيمة
 من مقرر مطلق صاندا بل يزيد القيمة لنقص الاجرة مع ما لا يملكه من قبل وان
 كل منهما ثبت بسبب النقص في القيمة والاجرة باستيفاء المنفعة ولو
 انحللت في قيمة الدية وانما انفسا فالقول قول الغارم وفي رد اية
 قول الملك ما افترق قول الربيع لان المستاجر فانه مستكر زائدة عما
 الملك اما الردية في بار او اجرة من محمد عن ابن محبوب عن ابي ولادع عن ابي
 ان يحلف مدعي صاحبها على القيمة في ذلك فان رد العين عليك حلفت على القيمة
 وانه ذلك اولا في صاحب المثل سبعة وعلى السبع غيرها في رد الدار قال
 والحكم فيها سوى الدية بما يقع فيه الخلاف كون المدعي بالعين على المدعي
 والحق الاول ولا العمل الاجرة الخاص لغير المستاجر الاجرة من
 سبعة مائة مائة بالزمان لا في عمل بصر الاعارة علمية وشرك وهو الذي
 فعل سبعين مطلق او ان كان مطلقا فاحرف بانه لا يحل له ان يتعلق بها الحق
 اجرة ما ليس له بغيره يتعلق بها الحقوق اجماعا لا في القصاص وعلى له من سبعة
 بالعدول بعد ان تولى تملك لا واليا وما في العبد في تلك من فقه فقه الدعوى
 عليه وانظر في اية الخلاف في الاجرة الخاص فقهنا وان قد يتك من فقه فقه الدعوى
 كذلك وان قد ان عليك من فقه فقهنا ذلك العمل مستحقي ذمة وعلى التعديرين

است

فيكون ذكره كالاحتساب بخلاف التغيير الثاني فوج يمكن ان يريد به ما عدا ان يغير
قوله ومن شرطه ان يقع بمجرى كلامه معلقه على شرط لا يصفى النظر
ما يمكن وقوعه عادة كقولنا دخلت الدار فعدت بك ذلك والصفة هنا
وقوعه عادة كقوله اذا طلعت الشمس فعدت وكل ذلك ويجوز
واحد الصرف الى ما كقولنا كان ولا تصرف الى الوقت الاطلاق
ولا يغيره ما يعلم الغرض وان استشهد بالعلم على الاصح وقصره قبل العلم
على التوكل فهو كمن لم يكن عليه الشك في وقوعه واخره الله والعلمانية بعض كنهه وقصره
ان يستلزم الشك بوجوده وان الغرض والما يعلم لزوم تخفيف الغرض في حكمه شرعي وكلم
الشرعي لانه المكلف قبل عدم لزوم تكليف الغرض والدال على بل كذا المذموم وان الغرض
قبل العلم لزم الخروج والاضداد وما استوفى بالكتاب والاسماء الملائمة فيكون ان
ثوابه في نفسه الشرعي او داره فيه بها او غيره ذلك مما يستلزم إطلاق الصرف فيه
ما حجب الشيء في وسوان التي لا يتصلح كونه يسمى الا بعد ذلك كالمسح
اياه في ثوب او نحو ذلك ولو ان التعلية قد رجعت الى الكثرة والارادتها وحيث علمهم
الروايات لرواية شام من سالم من صرح ان الكليل اذا تمحل ثم قام من الخشب فعد
ماضي اعدا والوكلة ثابتة حتى يخلو الغرض عن الكثرة لا شجرة طين او شاة منه بالعلم
ومشبهه رواية ابي عبد الله الرازي عن حماد وفي حديث الحسن بن سعيد عن حماد
عن حماد بن عيسى عن ذلك فقال الشيخ في ذلك ومنه قوله الثاني والماضي والخطيب وابن ابي
والعلماء في عدالة يغير العلم والاشياء وكذا في مقتضى اجابته وانما لولا لزم زوجه
فذلك وهو باطل علمه لا يوافق القلب بالشيء وكذا في سجدته وقوله بالعلم اذا قل

[illegible]

ان يرد عليه بغيره وانما يجب قبله باذن سيده وتبذره باشرقتية يكون
 قابلا معا وسبيل شقوى الاولى وانت القاضى الثاني ان لم ياذن سيده
 ولك اول ان ياذن صاحب الاموال مطلقا لان سيده شخص مضافه وكذا يكون
 موجب اذ لم ياذن له من ماله منع شخص ممن يملك الكسب في غيره مطلقا وجوز
 ان يذنبه فيكون الموكل غائب عارا والوكيل الغيب وسعه في غيره ذلك للمالك
 والحق التخصيص لا تخصيص الربيب يدوم ان يقول لا يجوز ان يبيع القصير او القريب
 الذي له في ذلك اما لاسماعه ما وكل في وادفع الوكيل عن المباشرة عما منعه
 ذلك المصالح بل يجوز للوكيل ان يبيع القصير القريب من نفسه او
 من غيره من غير ان يبيع مطلقا وجوز في مطلقا وفي غيره من الاولان وهو ان يبيع
 ان يبيع المصارف وان كان المالك لا يفضل في امره ان يبيع اياه بغيره والى سبب خارج
 كذا ما لا يجوز ان ياذن الربيع الوكيل او يشترط فيه كمال العقل في الشرط وال
 من غير ان يبيع وقال القاضى لا يجوز للمسلم ان يبيع الا للمسلم العاقل الذي له
 جميعه من حيث العلم بواقع حكمه وحرف بالفتنة في ما يوزن به وكل ان يشترط
 انما يجب ان يكون العزيم مسلما وانما اذا كان كافرا فلا يبرأ له الصبي وصره المانع وانما بق
 الصفات فاعلموا سببها والمسلم يتوكل على السلم والذي للذي على
 الذي وفي وكالة على المسلم بوجه والذي يتوكل على الذي السلم والذي
 لا يتوكل على السلم الصور ثمان مسلم سلم على مسلم مسلم على الذي مسلم على
 سلم ذمي لذي على ذمي ذمي سلم على سلم ذمي سلم على ذمي ذمي سلم على سلم
 فاستان اجماعا وسببها وانشأه ووجهه مختلف فيها وهي الرابعه في البيع

في غيره بطلان في حال سلبه بالصحة وقال الشيخ في طلبه لكرامته واختاره ابن ابي
 موسى ومنه في طلبه انما يجب صحته اجماعا ورواه الحسن بن حيث منع الشيخين ولا يثبت
 سلطنته اذ لا يملك الكسب بل هو كالمالك في بيعه عملا بالآية ومن بعده لا يرواه
 لا خلاف في ان الذي اعطى سبب بان منع كان انما يجب وبغيره ولو
 امره بالبيع في موضع جازع في غيره بذلك الثمن صح وكذا لو امره ببيع من ان
 في بيع من غيره فانما يبيع في الاجازة ولو لم يبيع باذن الغريق بين الصور من البيع
 لا يبيع من غيره فانما يبيع في الاجازة ولو لم يبيع باذن الغريق بين الصور من البيع
 فانما يبيع من غيره فانما يبيع في الاجازة ولو لم يبيع باذن الغريق بين الصور من البيع
 فيما فعلت معاملة له لم يبيع ان يكون قد رده المالك بالبيع طبع والوفاء
 بالوعد حسن ولو اختلفا في الرد فقولان احدهما القول قول الموكل مع
 وان في قول الوكيل ما لم يبيع من غيره في الاول قول ابن ابي عمير واختاره العلامة
 في مع لصلته بعد الرد وان الوكيل يبيع المالك مست فيكون القول قول المالك
 والبش في قول الشيخ لا يبيع من غيره ولا يبيع الوكيل لصلته فيكون له من المبيع
 وبغيره حسن اذ انما يبيعه مدعيه وكذا في انكر الموكل بالقول قول المالك
 مع عينيه وعلى الموكل مهره او يبيعه نصف مهره لان نصفه حقيقة
 الزوج ان كان وكل هذا القول قول الشيخ في وانه مع عدمه يبيعه
 ويبيع الوكيل المهر كله لزمه بالعتق وتفرط الوكيل بترك النكاح ولا يبيعه
 الا بالطلاق وليس قول الشيخ في طرده ما ذكره ان لا يبيع الوكيل نصف لانه
 في قول الدعوى يجب له نصف كالمطلق ولله رواية الشارعية وهي رواية عن ابن

بثبوت الوقف واعداءه يشتركون فيه ومن حيث المعنى والفظا الاول
معنى تشترك المصلحة على حيزي العين من جهة ثلثي من الدلالات فلا يشترط
لاصالة المالك على مالكه بل على اقرانه تصدقت وجرت الوقف من اذن
توسيت لظنية ترويج بينه فان اقرانه تصد ذلك حكم عليه بطاير الاور قال
اشهد بطاير عبادتهم الصيغة واحدة لا تفي الا بشيء من الاول او الثاني
وصد مانع الغريرت ولو كان حجة وقفا او صدقة فخره تروية كافي لا بد من ان
ايحب او موافقه وقيل كقيل وشبهه بطلانها او قصد وقرب
ويعتبر فيه القبض هنا فلو ايد القبض شرط فيا جازى فست كافي مع
القبض والا لمساك البند الفلح بحال الموقوف لا بشرط فخرته فلو انما
القبض جازى لم يوات بطلانها لا تفي فانه قال يصح بيع الاشياء قبل القبض
اذا كان على مضطحة وصحب وان كان على من يصح قبضه او قبض ليس فني فست
ورعاه تروية صرح بان الموت قبل القبض بطل وهو يدل على كونه شرط في الصحة وقفا
الشرعي ولو شرط في المذوم لا يخرجه من اذن الواقف فلا يقع سقوطه لو كان
الذمة وقال ابن سناء اذا كان المذات الواقف فليس القبض شرطا القبض في المصحف
صحة سلكه صحيحه في التقدير وقد حمل على قبض الحاكم فيها لا يجوز كونه
مقام الموقوف عليهم ولهم المملوك الاول الوقف ويشترط فيه لا يشترط
والدوام التمسك بالعيان عدم تعدي على شرط او مصرف استعانة فلو
على حاصل وهو عالم بوقفه لم يطل كونه الا ان اليوم هو المصحف وقف عدم شرط
الحي فني فلو شرط على والد او والداهم وهو شرط في الوقف لا يفي وهو حكمه فاستبعد

[illegible]

هذا هو الصحيح في بيان حقيقة
كيفية البدل والزيادة
الاصح في هذه المسئلة

الاول قد تقدم لكم ولا يصح وقف المسلم على البيع والكايين ولو وقف
ذلك الكافر صح وفيه وجدها لبيت ثلث اقسام بيت عبادة
الاسم بقرينة العلم ككبره المساجد فمذو وقف عليها مطلقا لا يفسد
كافر بيت عبادة منسوبة كالكيفية للميور والبيعة للمساكن في ذلك الصرح وقف
المسلم عليها مطلقا فاصيب من جهة المذهب الباطل ولا يعرف مخالفا في ذلك
ومثل صلح وقف الذي عليه الحق نعم لم يزل القضاة ورعا ولا تفرقهم على وجهين
لهم من تعبد قال المصنف وفيه اصراف لاني في رسالت المصنف فقال
عالمهم في تعبدية القرية من الكافر وهو شرط في الوقف ثوب نظر لما اناسلوا
منه المذهب من الكافر مطلقا لعله ما يحب عدم التمييز في ذلك المذهب في ذلك
في حق المصنف كما رآه الطبيب قد والديته وادوية بعض الفضل على المصنف انه قد
على الذي كجكي ومنع من كارباب الطبيب على السوء والكنايس في الفرق الاول
على التعبدية ووقف في المصنف على التعبدية بظهوره والفرق فان الوقف على
صحة تعبدية وعبادة وعلى السجدة والكيفية وفيه ظهوره والفرق فان الوقف على
تشديد المذهب الباطل وهو محسوب حتى انه لو وقف على الذي لم يدره منسب
لانه ما دل على كفره فيكون النصيب ولا يصح للمسلم على الحرب ولو كان
رجحا ووقف على الذي ولو كان اجنبيا الاول فلان الحربى كجستة فلا يجوز انما
ولانه لا يكون مال المسلم شرط الوقف امكان المالك ولان الوقف نوع موده وموفا
موده على ان يتركه لم لا يجب توقيف من يملكه والبره ان اخرها واول من جازا موده وموفا
كما نواها بهام او بسبب اسم او اثارهم او حشيتهم واما الثاني فانه اموال الميراث مطلقا

انما المصنف انما نوع صفة المنع مطلقا وقد قال سيار والقاضي اذ لا يعرف
ذلك مع امكان تسمية ما هو اعظم منه قول الشيخان والحق وارب حمزة بن ابي
حق الجاوب وسوال اولي لبحث على صفة الاسم والابن اورد بين سنا الصلح فيارة
حق الجاوب بالاولى من قوله هو ما يحب عدم التمييز في ذلك المذهب في ذلك
لبحث المذكور والمسلمون في مثل الى القبله فمذو عبارة مسند وقال الشيخ في
من تقرها لثباته وبين دار كان الشريعة ربه قال القاضي وكذا عبارة الحنفية والاشعرية
من عبادته ان جعل الصلوة فمذو من الاسلام وقال ابن حمزة من اقرها لثباته
وبين موكلا من المصنف وبعثهم والحق في طيف من كجانه ان يتركه الوقف لغير المؤمنين
وقال ابن ابي ريس ان كان الوقف مطلقا من الاسلام رايه المومن على التعبدية
ان الاسلام هو المصنف بالثباته وبين مع الاقرار على ما جاء به جميعه فان كان الوقف على
من الاقرار وانصرف الى ما ذكرنا ووافق في وقف المذهب من المذهب الباطل
انصرف واحسن ان الضمان والخراج والنوحيه عبيد واطلين في اسم الاسلام
بالحكم مطلقا من غير محسوسه فمذو قبل يخرج المذهب منه والمذهب
الاخرى حشوة وكذا الامامية وقيل يحبوا الكنايس لكانهم في ان الامامية يراة
الاشعرية عني المعتقدين الى ما دل على شي من مذهبهم ولفظ عليهم والقول في حجب
الامامية في كل زمان لوقوع الاتفاق على ان هذا الاسم لا يطلق الا على من عرفت
بذلك حقا وسواء كانوا يمتنعوا الكنايس قال سيار وارب حمزة بن ابي ريس المصنف والعلاء بالاولى من
لما ثبت في علم الكلام وقال الشيخان والقاضي وارب حمزة بالثاني والخلاف في بيان
الصعل ثلث الايمان او ثمة ان خبره قد تقدمنا ذلك في كتاب اللوامع والشيعة

ولما جاز ودية الناس في شمس اقول قال الفخر الرازي شيخنا
 اربعة انواع الامامية والزيدية والعلوية والجمالية ومنهم من
 العلوية والاساسية خارج عن الاسلام فضلا عن التشيع وكذا الصالحية والسياسة
 من الزيدية لا يختص بها جماعة من الشيعة بل هي في التشيع نصيب اسم لمن
 علي بن ابي طالب وقد جعله ابن ابي عمير في كل من الفرق التي هي
 اندام الامامية والجارودية والغيرية والشيخية وسلكوا القاسم ابن حمزة
 واختاره المصنف والعلامة الذي يظهر ان التشيع لا يطلق في الحقيقة الا على الامامية
 يتناول في الواقع واماني الوقت فانه يتبع ما يقتضيه في الوقت لغيره من الشيعة
 على المذهب والاقوال والاعتقاد اسم ولا شك ان كل من قال بما عليه من التشيع
 بل فصل عن غيره في نفسه والزيدية من قال بما عليه زيد الزيد
 في التحقيق كل من قال بما عليه علي بن ابي طالب من غير ان يسل
 عالما زاهيا شجاعا وحسب ان ينفذ ذلك قالوا بما عليه زهير بن ابي سلمة
 اعدم قيامه وما اطرف قول لابي في شرحه انه يقولون بما عليه علي بن الحسين
 يفتي على من كتب المذاهب والمعتقدات او اعترف بها فافتدوا ابن ابي عمير
 كان الوقت زيدا انصرف قضا الى ما ذكرناه وان كان امامية لم يصح وقته وفيه نظر
 يصح الوقت على الذي لم يصح على الزيدية ولو فهم الى ذلك لم يكن
 اليه بالابناء دون البنات على الخلاف تقدم الخلاف في ذلك ونوردنا
 قاله الشافعي بنو ابينا وبناتنا بنو ابننا والرجال الباعد وقد خرج الخلاف
 بان يسمي ابن ابي عمير بن ابي عمير بن ابي عمير وقوم اهل البيت وعشيرته

اشهر

الادنون في نسبه ههنا مسئلة الاولى القوم والاشعة على انهم اهل البيت من علي بن ابي طالب
 في كماله كور الائمة اثباته او يفتي في كماله كور الائمة اثباته او يفتي في كماله كور الائمة
 ذلك قال الشيخان القاضي وابن سينا في قال القاضي ان علم قسده شي لا يقع
 اتبع عرف قوم في ذلك الاطلاق وقال ابن ابي عمير وقف على قوله يعرف الرجل
 من نسبته يخرج في العرف بانهم اهل البيت وعشيرته ويشهد بذلك العرف وقوى الظاهر
 قال جدي قومي من قسده اهل البيت فادرسيت نصبي منهم هو الحق لان العرف لا يخطئ
 في ذلك وانما قلنا باختصاص الرجال لان اسم القوم يقتضي انهم اهل البيت وعشيرته
 من قوم علي ان يكونوا غيرهم ولا نسفنا من اهل البيت ان يكون غيرهم من قال زهير
 فادرسيت اهل البيت اهل البيت اهل البيت اهل البيت اهل البيت اهل البيت اهل البيت
 صحت كل جملة من جملة اهل البيت اهل البيت اهل البيت اهل البيت اهل البيت اهل البيت
 غيره في الشعة الثانية العشرة قال الشيخان بن الحسن من قومهم اقرب الناس اليه وقال
 القاضي وسلكوا ابن ابي عمير من قسده اهل البيت وعشيرته في الاخرى لا
 منهم ومن القوم والاولى اهل البيت والخاص من قومهم ومنهم من زعموا في العشرة
 وشيعة فان العرف من قسده العشرة قال ابو عمير يعرف الرجل من نسبته
 وقال ابن ابي عمير من قسده اهل البيت اهل البيت اهل البيت اهل البيت اهل البيت
 وقال ابن زهير والكل يدعي اسم النشرة وما قاله ابو عمير اجد في اسم من الذرية
 من العشرة ويرجع في الجيران الى العرف وقيل هو من بني داره الى العشرة
 وقيل الى اربعين دارا وهو مظهر الاول قول المصنف والاشعة في التشيع والاشعة
 وان لم يتفق على عايشته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى اربع جهات فيكون كل جملة

مما يفتي

وقد قيل ان ربنا يعجز عن كل حيلة والقوى على الشئ في المان الغرض من هذا
 منصوص على ما يطعن به على شريفة المستوفى انه الذي منع من ان يشرع في ذلك
 فلهذا لم يستأذنه ان ذلك يعتبر في كل حين من الزمان بل يعطى من على ان
 يعني انه غاية الذم على الجوارح اعم من ان يشرع في ذلك في الغاية في الدنيا وصرح
 بغيره قال الشهيد وموتى والماجد بعد صلوات المنفصل محسوس لا يدخل في معناه
 ولو وقف على مصلحة فبطلت قبل ان يصر في ذلك القول في شخصين
 اذ ليس في المصالح ضعف ذلك بانه ان يذنب الشخصين ان الوقت على من
 قال يرجع الى الوقت الاول لا الثاني لان الغرض من عدم كون من ذلك وقت
 ذلك نظر الشخص ان يحجب عن الغرض على المسحبة او الغرض وقت في الحقيقة
 المسلمين فانما انما لم يعرض للمسلمين فيصير الى مصالحهم في غير ما كان الى
 ما سوا قرب شبهاتك المصلحة كما اذنت على سحب فبادله او على فخره فاست
 الماء فانه يصير الى سحب آخره فخره اخرى لانه لا يزعم من زوال الشخص زوال
 الصف لم يزل معقوض الوقت به او بغيره في يتعدى الى الجلبش مع سلكه في
 ولو اطلت الوقت وافضل لم يقع ادخال غيرهم معهم اولاد كانوا
 اجانب وحل لذلك مع اصاعروا في خلافه ان مع اختلاف
 والجواز مروي اما النقل عنهم فغير جائز في مسائل الخلاف من ان
 الوقت والموقوف عليهم فانما حصلت الشرط كما لا يخفى ادخل فيه نعم عند
 المغير انه اوصيت في الموقوف عليه جسد شريفة الشرع من غير ان يشرع عليه
 واقترن الى الله بالصحة جاز العدة لان الوقت صدقة فلا يحسن ان

三

[illegible]

على وجه الشراء بالعين يصير وقتها أو يفتقر إلى القابض شرعية الظاهر إلى
 أن من لم يكتسب الخشب من الوقت بحيث لا يكون له الشغل بهما لا يملكه جازية
 ويشتري شيئا ما يصير وقتها كالتأجير أو حلق الوقت يقتضي الحضور
 فإن فضل الزم تقدم خلافه في الجدي ما لو قال مني كمال ما يكون عند كذا
 ولما شئى جسم ولو وقف الوقت على العكس جاز إذا وقف على الفقر وكان
 منهم جازان في حكمه ما أقال الأول قول الشيخ في إذا وقف على فقر
 ابن عتيق على المسلمين جاز له الاستغناء به بخلاف ما لا يجوز إلى أصل الدابة
 هو وخير فيه سواء الشئ في قال ابن الجنيذا وقت لم يخرج من يده جازية
 بكل وقت يقع به ويكون له زمان الزم الوقت بالخروج أو كان في وجوبه
 ما تصديق به غير مخصوص به أحد بل يعلم كالمسجد جاز له أن يصلي فيه وإن لم يكن
 الحائز إليه منه ويكره له أن يملك مع الغناء الثالث قول ابن الزبير الذي هو في
 أن الوقت لا يجوز له الاستغناء به وقت على حال لأنه لا يصح أن يفتقر الإنسان لنفسه
 بالاجتماع وقد خرج عن ملكه فلا يجوز له أن يملك به حال في قول الشيخ حق لمن وقف على
 كالمسجد وخالفه من قبل أن لا يملك له الممتلك الغير موقوف عليه كغيره من المباحات الواجب
 وغيره فيه سواء بخلاف الوقت إلى كسب في فلان فإنه يملك لهم فلا يجوز له الوقت
 أن يملك جسمه ما قول المتن وكان جسمه جازان كمن لم يملكه فلا يملكه من كماله إن شاء
 على الفقر لا يفتقر إلى فقره فإنه يكون قد ملكه ما لا يملكه عليه ولا يملك غيره أن يملك
 الموقوف عليه بالقرينة وهو ما شاع وقت الإنسان على نفسه سواء وقف عليه أو غيره
 تحت العام مسائل السكنى والعمرى يعبر عن هذا الحكم في حديثه

الأول السكنى متى سقطت من الأصل في حق من يملكه بالدار بحيث قد لم يملكه كمن في
 حصلا ما صدق منه وما كان في حقه ما لم يملكه بالدار بحيث قد لم يملكه كمن في
 ولا يكتسب شيئا بل كل من منع مباح بقاها وصورتها من حول الغرضك جازية
 مدة حياتك أو مدة موتك وقتك الثالث الرتبة في صورتهما فيك مدة الدار وقاها
 بعد موتك مدة مخصوصة غير موصوفة بسن أو بالدار الأولى لا بد من تعيين المدة
 في غير العمرى وخلق السكنى لما ظهر من قاعدة الشرع أن كل ما يكون إلى أصل الدار
 يكون حصة من ممتلكها فإذا كان في العمرى حكمه أن يملك حصة من ممتلكها
 والمطلوب بطلانها بغيره في عمره ما لم يملكه كمن لا يملك المطلق والدار الأولى
 للعرق والشئ في لا يخرج العين بالدار والدار السكنى أو الدار بغيره من ملك صاحبها
 يرجع إليه وإلى ورثته بعد الاستغناء عنه المعلق به ذلك الثالث لو قال مني كمال
 عرك ولعقبك لم يملكها العمرى لصلته بغيره المالك كما قلناه ويرجع بعد موت العقب إلى
 المالك فظاهر من عدم الرجوع خبر جازية من النبي صلى الله عليه وسلم في عمرى له لعقب زنا
 الذي أعطى لا يرجع إلى الذي أعطى ثمانية أعطى عطاء وقت في الموت
 وهي نصير إلى الإيجاب في القبول والعقب هذا هو الأول شرط إلى الإيجاب
 كونهما فظن من مطلقا بغيره بصورة الإيجاب تقدمه أو يتقبل قبلت ورثته وشبههما
 أنه حصل الإيجاب القبول البعض الزم العقد وقال الشيخ لا يزم وقال التقي يزم من
 القرب والدار الأولى الخصم لا يملكه من ممتلكها الثالث شرط العلم بعد موت العقب
 والدار الأولى خصم شرط ما ظهر بها بغيره يملكه وكذلك لو قال عمرى لم يملك الموت
 المالك هذا قول الأكره لأنه عقد مجزئ مع صحة العقد فمطلوبه وقال ابن الجنيذا

كانت العين بغير عرق ثلث لم يكن للورثة اخراج الساكن فان زادت كان له من ذلك
 محتجرا واية خالده بن نافع الجعفي عن محمد بن ابيس في ما رواه عن ان المالك اسكن في
 حيدر ففعل مع الوصي مع ان في فقهاء اصنافا بالان الغني اذا لم يملك الميراث
 لتعريفه فان كان ولاية تقوم المنفعة ويسكن الساكن معه من حيث العا
 به كالدول والزوج والخدم والعين له ان يسكن غيره الا باذن المالك
 بنا قول الشيخ في هذا القضي وقال ابن ابي ريس الساكن الاجارة واسكان الغير وان
 لم يكن ولد ولا زوجة سواء اذن المالك له لانه ملك المنفعة وصارت من حقه فله
 استيفاء ما كيف يشاء بغيره ولا يشترط قول الشيخ وعدي القوي لان المنفعة من
 كل وجه كانت للمالك والوسيل على اشتراكه من كل وجه فان مفهوم عقد سكنى
 جعل الغير ساكنا في الدار فلا يملك غيره ذلك من الاجارة واسكان الاجنبى ان
 لو لم يملكها الساكن من كل وجه كان للمالك ان يسكن بغيره لعدم منافاة بين
 السكينة والسكنى بالزم باطل اجماعا فكذلك المذموم والملازمة مرفوعة فان المالك
 من وجه لا ينافي في عدم تملكها من وجه آخر فقلت منع الملازمة وانما يصح لو لم يتقدم
 ذلك الساكن امامه فلا والعرف قاصر بالاضرار المستحسنة بحسب بقوله الاول لان
 او خال الضيف الظاهر نعم بالاطلاق بحيث ينعرف ان الضيف الثاني على كونه
 يحز فيهما طعاما او احوالا او اودوا في الطعام في الطعام عوارضا قدر الحاجة لا غير
 واما الدابة فان كان ذلك المسكن جعل لها جازوا الا في الثالث لو اعمه او ارسبه
 ارضا ثلثا منها الزرع او اوتيه ثلثا منها الحرا او العمل عليها او كانا كان للمعمر ان يجرها
 فذلك للعرف القاضى واما الجواز الرابع لو اجاز المالك في موضع المنع جازوا بشرط

محمدر

تخصيص موضع الجواز زم لوجاه المالك الاصل باطل السكنى ان وقت
 بالادع فاية قوله ان وقت الجواز انما هو وقت بناءه وعمل السكنى مطلقا
 يكون بين المالك وبينه ما يختلف الاول فان الساكن يملك منفعة العين بالحق ثم
 المشتري ان كان عالمها خيار له ووجوب عليه الضريبة وان تغير بين الضيف والعبد وهو
 اجماع ومشهور واليه يستدل من تعميم عن قوله عن من حق فاولا الاول اذا
 ابن الحبيب يدا انما وقع المالك الى الساكن عوضا عما بقي من المدة جاز ذلك وهو
 ممنوع الا برضا الساكن للمذموم العقد الثاني استشكل العقد صحة البيع لو كانت حقة
 بالغير لانه وقت الاشباع والاطعام من مباحات السكنى الذي تعين فيه المصلحة بالادع
 وقت الاشباع وهذا المعنى موجود في نظر لان مع الاصل غير مشروط بعدم
 المنفعة بل عيىم الاصل وان جعل منافع كالثبات ذات اللين منع جباله قدر
 ويمكن ان يجاب بقول من العلمين فان العلم بالكم من حيث الزمان شرط العلم
 بقدر المنفعة به الثالث بل يصح اجازتها معلومة على القول بجواز اخر المدة عن
 اعم الظاهر ان منع تقديرها بالمدى يصح امام التقدير بالعرف لان الاجارة ملك
 والمنفعة معلومة والفرض عدمه لانه يجب فيها تسليم المنفعة وسوغه معلوم زمان القدرة
 ويجوز حبس الفرض الى قوله ويلزم ذلك اذا كانت العين بالقياس به في جباله
 عليه نعم يقع الفرق بين الحبس المذكور وبين رواه محمد بن مسلم عن ق به ان عليا مضمي
 بر الحبيب واتفقا والموارث ولما الصدوق في المطوع بتمليك العين بغير
 عوض في هذه العبادات ما اهلها فان التطوع لا يصح الا على المشروط لم يأت في
 الاصل انه مرفوع ومادة من ذلك بحيث يثبت الفرض لقوله فيما بعد

رواه ابي جهم بن عبد الجليل عن جابر قال انت بالخيار في التوبة ما دامت في يدك فاذا خرجت
 الى صاحبها فليس لك ان ترجع فيها وقال قال رسول الله من رجع في شبهة فهو
 كالراجع في شبهة وفي الكل نظر لما الاول فلان الملك مسلم لكن لزوم ممنوع والراجع
 مع عدم التصرف وكون التصرف سببا للزوم عين التنازع فلا يكون مقتضية
 لكان رجوعا ضرورة على المطلوب واما الثاني فلم يمتنع من كونه للزوم اصله والى الثاني مع
 التصرف واما الثالث فلان ان سلم سندا فاني يدل على الغزوم بالتبعض مطلقا وهم
 لا يقولون التصرف به واعلم ان ترد والمص من تعارض الاحتمالين كما قلناه
 كذا في السابق والمواد كوسمها فاقول له سابق الذي فصل اوصاف اوصاف
 ويدخل تحت الفصل السهام والارباب والليف وتحت الحنف الابل وتحت الحنف
 الخيل والبغال والحمير وللصحيح في غير ما سنن فاولا الاول الاستباق والمراعاة كما
 كانا في الجاهلية وسما من جهة الزلزام والحق ان الشارع سوغها ووقع الاجماع
 على مشروعيتها كما قلنا من ما مر به من اجازة الفقهاء في نظر الى بيان امرين الاول ان يشبه
 التقدير الثاني في بيان الفرق اما الاول فالأكثر على ان وجه شبهة يكون كل واحد من
 التقديرين اما ان يعينهم او يعرفهم وكل واحد من التقديرين مردودينها وقال ابن خلدون
 هو كون كل واحد واما الثاني فاختلاف شبهة فغنى ما سوغ الشارع على التسوية لا غير
 وعند الشارع في مودع المحلل في موضع يكون المال من المتعاقبين واما اذا كان
 من غير المال او من ثلثه في ذلك الفرق ولا حاجة الى المحلل وقال ابن خلدون
 منهم من سوانه او سبقت احدهما للمحلل اخر السابق بالقبض لا غير وكان قال المسوق للمحلل
 فكله او لم يسبق للمحلل والاصح ما قلنا الاصحاب الثاني في من كان يكون الباعث عليها

القاسم

الاسباب لقول المدعي من النفس والدين المال والحرم فان توقف الجاهل بالسر
 عليه ما وجب على الكفاية لوجوب التوقف عليها وادب تجا على الاعيان انما كانت عند
 الاجماع على مشروعيتها كالحديث المذكور وكذا قولنا انما عليه السلام ان الملك لا يتفرق
 عنه الزمان وتلقن صاحبها على الحنف والخلف والريش والفصل الرابع قال
 الجور في الفصل الفصل السهم السيف والسكنى والرجح والجمع فضول الفصل
 السهم واذ خرج من الفصل ومنه ما هو فوق فاصل وقيل ايضا الفصل السهم
 ثبت الحكم في الشيء فلم يخرج وسوسن الامداد واللف واحد اخاف العجز والى
 واحد جواز الداء وقدمنا تعاره الشارح في القدم على السكينة على سابق وجاز
 والريش للظاير الواحدة ريشة ويجمع على ارياش والريش بالفتح مصدر
 رشت السهم اذا اوزقت عليه الريش فهو ريش ومنه قوله ما له اقد ولا ريش
 اي ليس له شيء وزيت فلان اسلحت حاله وهو على التشبيه الى من قال الشيخ
 الذي يجوز المسابقة عليه الفصل الحنف والماله الفصل ضربان نشابة وسر العجم
 والآخر السهم وسول العرب والمراريق وسى الردجيات والرياح والسيف والى
 فخران ابل فضيلة واما البغال والحمير فقال قوم الجوز المسابقة عليها لانها المذكورة
 لا تفرق في كالبه وقال اخرون جواز زوال القوي للعموم وقال ابن الجنيبي المحجج عليه
 ما يكون بالقوة على حرب الاعداء في الدين والسكنى سهم والريش وما يصل اليه
 اليهم بآتي وجب كان الخيل والابل من الحيوان والرجح على القوس على الفصل من السهام
 وقدر جازة قوم بالريش من البغال والحمير عنيب بامر الحيوان ويدل على تردده
 في ذلك قال العلامة الوجه ما قاله الشيخ للجمهور اقول الحق ان بيع الفضل لما علم ان